مدى إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا

" دراسة ميدانية علي جامعة بنغازي "

إعداد

محمد فرج جمعه السعيطي

إشراف

د. خديجة عبد الكريم المجبري

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

أكتوبر 2017م

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

وزارة التعليم
بنغازي – ليبيا
إدارة الدراسات العليا

مدى إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا

"دراسة ميدانية علي جامعة بنغازي"

إعداد / محمد فرج جمعة السعيطي

لجنة الإشراف والمناقشة :

د. خديجة عبدالكريم المجبري	مشرفاً رئيساً	التوقيع:
د. رحاب محمد بوبكر بن سعود	ممتحناً داخلياً	التوقيع:
د. إبراهيم صالح الرفادي	ممتحناً خارجياً	التوقيع:

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، بتاريخ 06 صفر 1439 هـ الموافق 26 أكتوبر 2017 م.

د.مدير إدارة الدراسات العليا
بكلية الاقتصاد

يعتمد / د. مدير إدارة الدراسات العليا
والتدريب بالجامعة

Copyright © 2017.All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training of Benghazi university .

حقوق الطبع 2017 محفوظة . لا يسمح اخذ اى معلومة من اى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا و التدريب جامعة بنغازي .

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

صدق الله العظيم

سورة التوبة: الآية 105

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أبي وأمي مع تمنياتي لهما بطول العمر

وإخوتي وعائلتي

والأصدقاء والزملاء.....، وفقهم الله

إلى كل من له دور في تشجيعي علي إتمام دراستي .

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذه

الرسالة المتواضعة، وصلي الله علي محمد أشرف الخلق أجمعين وعلي أصحابه الغر الميامين ومن تبعه بإحسان إلي يوم الدين،أما بعد

أتقدم بجزيل شكري وتقديري واعترافي بالجميل

للأستاذة الدكتورة/ **خديجة عبدالكريم المجبري** التي تكرمت

بالإشراف على هذا الرسالة وعلي منحها للباحث من تشجيع واهتمام كبيرين ولم تبخل بجهد أو نصيحة وكانت مثالا للتواضع والصبر، ولا نزكي علي الله أحداً،

وإلى كل أساتذة كلية الاقتصاد

وإلى كل من أعانني في إنجاز هذا الرسالة

فالشكر الجزيل إلى كل هؤلاء.

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

حقوق الطبع..... أ

قرار لجنة المناقشة ..... ب

الآية القرآنية ..... ب

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير..... د

قائمة المحتويات..... هـ

قائمة الجداول..... ط

قائمة الأشكال البيانية..... ك

الملخص..... ل

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة.....2

(1-2) مشكلة الدراسة 3

(1-3) فرضيات الدراسة.....4

(1-4) أهمية الدراسة.....4

(1-5) هدف الدراسة..... 5

(1-6) منهجية الدراسة.....5

(1-7) مجتمع وعينة الدراسة.....6

(1-8) الدراسات السابقة.....7

الفصل الثاني : الاقتصاد المعرفي الخصائص والمتطلبات.

(2-1) مقدمة.....16

(2-2) مفهوم المعرفة.....16

(2-3) أنواع المعرفة 18
أولا : المعرفة الضمنية 18
ثانياً: المعرفة الظاهرة الصريحة.....18
(2-4) مفهوم مجتمع المعرفة.....20
(2-5) الاقتصاد المعرفي.....20
(2-6) مفهوم المعرفة وتعريف الاقتصاد المعرفي.....22
(2-7) خصائصه اقتصاد المعرفة.....25
(2-8) ركائز الاقتصاد المعرفي.....30
(2-9) متطلبات اقتصاد المعرفة.....31
(2-10) مؤشرات اقتصاد المعرفة.....32

الفصل الثالث : الاستثمار في رأس المال البشري.

(3-1) مقدمة.....35
(3-2) مفهوم رأس المال البشري.....35
(3-3) مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.....37
(3-4) نظريات الاستثمار في رأس المال البشري.....39
(3-4-1) النظريات الكلاسيكية للاستثمار في رأس المال البشري.....39
(3-4-2) النظريات الحديثة للاستثمار في رأس المال البشري.....41
(3-5) مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري.....42

الفصل الرابع: واقع الاقتصاد المعرفي في ليبيا وتجارب بعض دول العالم.

(4-1) مقدمة 46
(4-2) اختبار مؤشرات الاقتصاد المعرفي على البيئة الليبية.....47
(4-2-1) مؤشر البحث والتطوير.....47
(4-2-2) مؤشر التعليم والتدريب.....49
(4-2-3) مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....50
(4-2-4) البنية الأساسية للحواسيب.....53

(4-3) مؤشرات النمو الاقتصادي في ليبيا.....53
أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية وتتضمن (ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية)
.....55
ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة وتتضمن (ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية
الرئيسية).....56
ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار والتطور وتتضمن (ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية
الرئيسية).....57
(4-4) نتائج ليبيا حسب تقرير التنافسية العالمي.....61
(4-5) التجارب العالمية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي 67
(4-5-1) التجربة الفنلندية.....67
(4-5-2) تجربة ماليزيا في التحول إلي اقتصاد المعرفة.....69
(4-5-3) تجربة الصين.....70
(4-5-4) تجربة كوريا الجنوبية.....71
(4-6) التجارب العربية في بناء اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة. 72
(4-6-1) تجربة الإمارات العربية المتحدة.....72
(4- 6-2) تجربة مصر.....74
(4-7) التعليم العالي في ليبيا.....81
(4-8) التعريف بجامعة بنغازي.....81
(4-9) مركز البحوث والاستشارات.....83

الفصل الخامس: الفصل الخامس الإطار العملي للدراسة

المنهجية والإجراءات.

(5-1) مقدمة.....85
(5-2) منهجية الدراسة 85
(5-3) مجتمع الدراسة. 87
(5-4) عينة الدراسة.....88

(5-5) إجراءات تطبيق الدراسة.....89
(5-6) صدق أداة الدراسة. 90
(5-7) تحليل البيانات واختبار الفرضيات: 95
(5-8) اختبار التوزيع الطبيعي.....96
(5-9) تحليل البيانات العامة عن عينة الدراسة.....96
(5-9-1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.....97
(5-9-2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.....97
(5-9-3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي. 98
(5-9-4) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في جامعة بنغازي.....98
(5-9-5) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.....99
(5-10) تحليل محور الدراسة الثاني المتعلق بدور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة.....99

الفصل السادس النتائج والتوصيات

(6-1) مقدمة.....124
(6-2) النتائج.....124
(6-3) التوصيات.....126
- قائمة المراجع 129
- الملاحق.....138
- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.....144

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي	28
(2-2)	خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي	29
(4-1)	نسبة الإنفاق علي البحث التطوير لعدد من الدول العربية	48
(4-2)	عدد مشتركي لمدار الجديد للهاتف المحمول عام (2004-2009)	52
(4-3)	عدد مشتركي شركة لبيبانا للهاتف المحمول عام (2004-2009م)	52
(4-4)	ترتيب في مؤشر ليبيا في مؤشر التنافسية العالمية عام (2013\2014)	59
(4-5)	ترتيب ليبيا حسب تقرير التنافسية العالمية في المؤشرات الفرعية	63
(5-1)	مقياس الإجابة علي الفقرات	87
(5-2)	عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي (2016/2015)	87
(5-3)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	91
(5-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	96
(5-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	97
(5-6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	97
(5-7)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	98
(5-8)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في الجامعة بنغازي	98
(5-9)	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	99
(5-10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي	101
(5-11)	نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي	103
(5-12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي توفرا لإبداع والتطوير في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي	105

(5-13) نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات لمدي توفر الإبداع والتطوير في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.....107
(5-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.....109
(5-15) نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات لمدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.....111
(5-16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة.....113
(5-17) نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات لمدي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة.....116
(5-18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة.....118
(5-19) نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات عن مدي توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة.....120
(5-20) نتائج اختبار(t) ومتوسطات والانحرافات الإجابات لفرضيات الدراسة.....122

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة

(4-1) مشتركي لبيبانا والمدار للهاتف المحمول للسنوات (2004-2009).....52

(4-2) المحاور (المؤشرات) لتقرير التنافسية العالمي وتصنيفها حسب المجموعات.....55

(4-3) تقرير للإتحاد الدولي للاتصالات عن قياس مجتمع المعلومات.....72

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة **مدي إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا** حيث تم تقسيم الدراسة إلي ست فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني تطرق إلي الاقتصاد المعرفي من حيث الخصائص والمتطلبات، وأما الفصل الثالث تناول دراسة الاستثمار في رأس المال البشري والفصل الرابع تناول واقع الاقتصاد المعرفي في ليبيا وتجارب بعض دول العالم، والفصل الخامس تم فيه بيان الإطار العملي للدراسة والمنهجية والإجراءات التي اتبعها الباحث، وأخيراً الفصل السادس الذي يعتبر خاتمة هذه الدراسة وتناول النتائج التي انبثقت منها، وكذلك التوصيات التي تمت من خلال ما توصلت إليه الدراسة، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم صياغة فرضية رئسيه واحدة وهي انه لا يمكن تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا، ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية تم اشتقاق عدد خمسة فرضيات فرعية، اعتمدت علي صحيفة الاستبيان المكونة من (65) فقرة كأداء لجمع البيانات اللازمة وتحليها لإثبات هذه الفرضية، حيث بلغ عدد المشاركين في الدراسة إلي (289) عضو هيئة تدريس بجامعة بنغازي وبمختلف كلياتها وقد استخدمت الدراسة كلاً من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات وتم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات .

وتوصلت الدراسة إلي الأتي:

1- من حيث وجود سياسات وخطط واضحة واللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي، فقد تبين من خلال التحليل الإحصائي إن القيمة الاحتمالية (sig) (P –VALUE) تساوي (0.002) وهي اقل من مستوي المعنوية (α =0.05) فهذا يعني إن هناك سياسات وخطط واضحة للجامعة بصورة جيدة .

2- أكد المشاركون بالدراسة بان الجامعة لا تقوم بأي دور فيما يتعلق بروح الإبداع والتطوير لدي أعضاء هيئة التدريس تتمثل في عدم قيام إدارة الجامعة بتشجيع عملية البحث العلمي، وعدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس من المشاركة بأوراق العمل في المؤتمرات الدولية ،إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.340) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) أي لا يتوفر الإبداع والتطوير في جامعة بنغازي.

3- لا تتمتع الخدمات المتنوعة التي تقدمها جامعة بنغازي بالجودة المطلوبة ويتمثل ذلك في ضعف حوسبة المكتبة المركزية، وكذلك لا تتميز جامعة بنغازي بمستوى جيد في مجال الصناعة المعلوماتية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.450) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05).

4- لا توجد بنية تحتية جيدة لدي الجامعة لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي، والتي متمثلة في عدم توفر أجهزة تقنية متنوعة بمواصفات عالية الجودة، وعدم ووجود قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات والفروع والأقسام المختلفة،حيث كانت القيمة الاحتمالية في هذا الجانب تساوي (0.360) وهي اكبر من مستوي المعنوية (0.05= α) وهذا يعني إنه ليس هناك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة.

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تم وضع بعض التوصيات من أهمها :

1- ضرورة التركيز على العنصر البشري في إقامة مجتمع المعرفة والعمل على تطوير مهاراته باستمرار.

2- العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة

3- توفير ميزانية خاصة بالبحث العلمي في الجامعة.

4- العمل على إقامة المراكز البحثية المتخصصة، والاستثمار في مجال المعرفة، والاهتمام بمتطلبات وركائز الاقتصاد المعرفي لكي يمكن تطبيقه مستقبلاً في ليبيا.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) مقدمة:

بدأ القرن الحادي والعشرين بتغيرات جذرية هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، فضلاً عن تعاظم أهمية المعرفة والتي تعتبر التكنولوجيا أحد عناصرها، إذ ظهر في بداية هذا القرن، اقتصاد جديد عُرف بالاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) الذي يعتمد أساساً على ابتكار المعلومات ونشرها و استثمارها، ويعد المصدر الأساس للقيمة المضافة للمنتج والعامل في نمو الاقتصاد بحيث أصبح محركاً قوياً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لكونه قائم على المزج بين النظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر من ناحية وبين التجربة العالمية الناجحة مع الخبرة الوطنية لتوفير منتجات ذات قيمة ، وإعداد أفراد مؤهلين من ناحية أخري.

ولهذا الاقتصاد مزايا عديدة منها نشر المعرفة وتحفيزها وإنتاجها بكفاءة عالية وذلك لغرض توظيفها في كل نشاط مجتمعي و تحويل النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات المعرفية والمعلوماتية، إضافةً إلى المساعدة في تسريع وتيرة التطور التقني العالي والذي يعتبر إن المعلومات والمعرفة من أهم السلع في المجتمع، ومن هنا أصبح هناك نمطاً جديداً من الاقتصاد قائماً على المعرفة بدأ يتشكل مع بداية الألفية الجديدة في الدول المتقدمة والدول النامية الصاعدة علي حد سواء, ونتيجة للتطور الهائل في العلم والتكنولوجيا, تحقق نوع من التراكم المعرفي، وقد حظيت الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من هذا التراكم والذي انبثق عنه تطوران في غاية الأهمية هما:

التطور الأول : التراكم الرأسمالي.

التطور الثاني : السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي تجسد في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات وإن لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول فهي مكنّت الإنسان من

إحداث تغيير على الموارد الاقتصادية إلي حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية[1].

(1-2) مشكلة الدراسة :

نظراً لكون الاقتصاد الليبي اقتصاد «ريعي بامتياز أحادي المصدر»، يتأثر سلبًا وإيجابًا بإنتاج النفط وتصديره وبأسعاره ولا يزال يعتمد اعتماداً أساسياً وجذرياً على الإيرادات النفطية، حيث يمثل الإيراد النفطي حوالي 90% من الإيراد الحكومي، وحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي95% من الصادرات الليبية حسب إحصائيات عام 2012[2] ، وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان العمل علي تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وأن يتجه بعيدا عن الاعتماد الكامل على النفط كمورد أساسي للاقتصاد، والاستفادة من العوائد النفطية في بناء اقتصاد يعتمد علي المعرفة بدلًا من الموارد الطبيعية الغير متجددة والمحدودة، هذا فضلاً عن تدني مستوى معيشة الفرد الذي ينعكس في انخفاض متوسط دخل الفرد والذي يعتبر المقياس الأهم في تصنيف الدول بين نامية ومتقدمة، كما أن بنية الاقتصاد الليبي متدنية إلي حد كبير فيما يتعلق بارتباطها بالاقتصاد المعرفي، وذلك نتيجة لما كان يعانيه في الماضي ولازال يعانيه حتى ألآن من اختلالات هيكلية مزمنة، وضعف تطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، مقابل غياب رؤية حقيقية لاستثمار الموارد البشرية، وبقاء الجامعات الليبية ومراكز البحث العلمي معزولة عن مجتمعها، وعجز في البنية التحتية التنظيمية والمادية والبشرية لتقنيات المعلومات والاتصالات والبرمجيات والشبكات والأقمار الصناعية وغيرها.

وعلي الرغم مما سبق ذكره فأن ليبيا تمتلك المقومات التي تمكنها من تحقيق الاقتصاد المعرفي مقارنة بالدول التي حققت تقدماً في هذا الاقتصاد، ومن بين هذه المقومات الأتي:

1- موارد مالية .
2- موارد بشرية ليست كبيرة ولكنها في سن الشباب وهو ما يعتمد عليه اقتصاد المعرفة.
3- موارد طبيعة (نفط ، وغاز).

1- عبد الرحمن الهاشمي و فايزة محمد العزاوي،"المنهج والاقتصاد المعرفي"، منشورات دار المسيرة للنشر،عمان، الأردن،2007 ،ص23.

2 - رالف شامي وآخرون،" ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"، صندوق النقد الدولي، أمريكا،واشنطن،2012،ص2.

4- موقع جغرافي يتوسط أهم دول العالم في إنتاج التقنية وتكنولوجيا الحديثة.

5- التنوع البيئي.

6- ساحل طويل .

وبناءً علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي :-

- **لماذا لم تتمكن ليبيا من بناء اقتصاد معرفي يتناسب مع إمكانيتها ؟**

(1-3) فرضيات الدارسة:

وللإجابة علي سؤال الدراسة تم اشتقاق الفرضية الرئيسية علي النحو التالي:-

- لا يمكن تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية تم اشتقاق عدد خمسة فرضيات فرعية منها وهي كالتالي:

- لا توجد سياسات وخطط واضحة للجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.
- لا يتوفر في الجامعة الإبداع والتطوير لتطبيق الاقتصاد المعرفي.
- لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.
- لا تساعد جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة علي تطبيق الاقتصاد المعرفي.
- لا تتوفر في الجامعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحّول للاقتصاد المعرفي.

(1-4) أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتناول بالتحليل والفهم واحداً من أهم المواضيع الاقتصادية الحديثة التي تشغل دول العالم الثالث، كما تشغل بال الباحثين والمهتمين، مثلما تشغل المسؤولين في نظم التعليم، والجامعات، ومراكز البحث العلمي ألا وهو الاقتصاد المعرفي، وحيث أن ليبيا اتخذت العديد من القرارات (الهيئة الوطنية للبحث العلمي) ومنها قرار رقم (1230) لسنة 2012 م بشأن تأسيس مبادرة ليبيا للابتكار في بناء ليبيا الجديدة من خلال التركيز على بناء الاقتصاد المعرفي وتطوير أداء المؤسسات الاقتصادية واعتماد منهجية التفكير العلمي والابتكار والإبداع في كافة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

فأن أهمية هذه الدراسة تكمن في الأتي:

- تعتبر هذه الدراسة الأولي من نوعها من حيث تركيزها علي الاقتصاد المعرفي وذلك من خلال إثراء المكتبة والتي تفتقر لمثل هذا النوع من الدراسات.
- تكمن أهمية الدراسة في إمكانية استفادة عدة أطراف منها مثلاً الجامعات، وزارات التربية والتعليم، الباحثين، وذلك من خلال ما تتوصل إليه الدراسة.
- تستمد الدراسة أهميتها من خلال إبراز أهم التجارب لبعض الدول التي حققت تقدم في مجالات الاقتصاد المعرفي ومحاولة إبراز الاختلاف في ذلك بينها وبين واقع الاقتصاد المعرفي في ليبيا.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، وهو الاقتصاد المعرفي وأيضاً من أهمية المجتمع المبحوث وهي الجامعات التي تعتبر مركز إشعاع علمي وفكري.

(1-5) هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي:

1- التعرف علي طبيعة اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه ومقوماته وما يتطلبه من تغييرات لوضع المجتمع الليبي في طريق اقتصاد المعرفة.

2- التعرف علي التحديات التي تواجه تطبيق اقتصاد المعرفة على نظام التعليم في ليبيا .

3- التعرف علي معوقات تطبيق اقتصاد المعرفة في الاقتصاد الليبي.

4- التعرف علي مدي إمكانية ليبيا من التوجه نحوا تطبيق الاقتصاد المعرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي .

(1-6) منهجية الدراسة :

وفقاً لطبيعة الدراسة تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي (ألاستنتاجي) وذلك من خلال عرض المؤشرات والبيانات الواردة بالتقارير المحلية والدولية، وتم استخدم التحليل الوصفي

وتحليل البيانات الواردة بموضوع الدراسة، لكونه أكثر المناهج استخداماً في تحليل ودراسة البيانات، وقسمت هذه الدراسة في تحليل وجمع البيانات إلي جانبين:

أولاً- الجانب النظري:

استخدام الباحث البيانات الثانوية في هذه الدراسة والتي تكونت من الكتب والمجلات المتخصصة والدوريات والمؤتمرات والندوات والتقارير والمنشورات المحلية والدولية والرسائل العلمية وشبكة المعلومات الدولية.

ثانياً-الجانب التطبيقي:

في هذا الجانب أعتمد الباحث علي التجارب الدولية ، وعلي استخدام مؤشرات البنك الدولي الخاصة بركائز بناء الاقتصاد المعرفي، وكذلك مقاييس التنمية البشرية والتنافسية الدولية والعربية لتأكيد أهمية هذه الركائز ودورها ولتقويم الوضع الراهن والوقوف على واقع اقتصاد المعرفة في ليبيا وكذلك استخدام البيانات الأولية من خلال استمارة الاستبيان وما احتوته من أسئلة تمثلت في الأتي :

1- وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة.

2- الإبداع والتطوير في الجامعات.

3- المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في عصر المعلومات في الجامعات.

4- جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعات.

5- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعات وذلك لمعرفة مدي إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا.

(1-7) مجتمع وعينة الدراسة:-

قد تمثل مجتمع وعينة الدراسة في الجامعات الليبية العامة حيث تم اختيار جامعة بنغازي كعينة للدراسة، وتم استهداف أعضاء هيئة التدريس بجميع كليات الجامعة، نظراً لما تتمتع به جامعة بنغازي من حيث كونها أقدم وأول الجامعات الليبية، وكذلك لما تتمتع به من مكانه أكاديمية مرموقة، وكذلك أول من طبقت التكنولوجيا داخل الجامعة في ليبيا.

(1-8) الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع تمكن الباحث من الحصول علي بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ويمكن عرضها وفقاً لتسلسلها الزمني كما يلي:

قامت **(محيى الدين، حسانه ،2004)**[1] بدراسة "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات" حيث استهدفت هذه الدراسة النوعية إبراز الخصائص التي يتميز بها مجتمع المعلومات، وكيف أنه استخدم بشكل مكثف كوجه اقتصادي، كما استهدفت الدراسة العلاقة الجدلية بين الاقتصاد وصناعة المعرفة (المعلومات)، وتبيان ذلك من خلال إحصائيات تبرز حجم صناعة المعلومات في أوربا والولايات المتحدة، وكذلك إحصائيات عن ازدياد العمالة في حقل المعلومات. كما تم تسليط الضوء على المعلومات وعلاقتها بالتنمية البشرية. وتوصلت الدراسة إلى حقائق تصف واقع الاقتصاد المعرفي على المستوى العربي، بأن أسباب غياب التبادل الأفقي بين البلدان العربية في مجال المعلوماتية تعددت ما بين: ضعف عام للبنى التحتية، غياب السياسة الوطنية، محدودية حجم السوق العربي الذي يصعب فيه اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار، وأن الاهتمام العربي بصناعة المعلومات ينحصر في دعامتين: الأولى في صناعة البرامج والاتصال بشبكات المعلومات، والثانية في صناعة الإلكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات الآلية، إضافة أن (80 ٪) من قيمة الاستشارات والتصميمات في عالمنا العربي توكل إلى بيوت الخبرة الأجنبية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من ثورة المعلومات في عالم العربي، ذلك من خلال الأتي :-

1- إقامة شراكة بين عدة مؤسسات صناعية وتجارية في بلدان مختلفة.
2- العمل على إتاحة الفرصة للاستثمارات التي لا تملك رؤوس أموال هائلة، ولكنها تملك القدرة والخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور في العمل في قطاع المعلومات.
3- ضرورة وضع سياسة للمعلومات على المستويين الوطني والإقليمي.

1- حسانه محيى الدين،" اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مجلد9 ، العدد2،الرياض،السعودية، السنة 2004،ص ص244-263. http://www.kfnl.gov.sa/idarat/KFNL_JOURNAL/M9-2/Main.htm .

دراسة **(عزاوي،عبد اللطيف 2004)**[1] ، بعنوان" تأهيل الموارد البشرية في ظل التقنيات وتحديات العالم الاقتصادي الجديد")، استهدفت هذه الدراسة توضيح متطلبات وآليات تأهيل الموارد البشرية في عصر المعلومات، كما استهدفت توضيح التطورات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على المؤسسة الاقتصادية من جهة، وتأثيرها على الموارد البشرية من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات بهدف تطوير الموارد البشرية في عصر المعلومات، بضرورة العمل على تأكيد القدرات الذاتية للتطوير والابتكار وذلك من خلال التنمية المستمرة لكفاءة ومهارة الموارد البشرية بالاختيار السليم، التدريب المستمر، التقييم الموضوعي، التعويض العادل عن الأداء، ومساهمة الدول العربية في تطوير الموارد البشرية لتجعلها مؤهلة في عصر المعلوماتية من خلال إعادة هيكلة للنظام التعليمي، ولمنظومة البحث والتطوير، ولصناعات القطاع العام، تخصيص ميزانية وطنية مناسبة للبحث والتطوير، إحداث مراكز تدريب وطنية وخاصة لتأهيل الموارد البشرية، وسن قوانين وتشريعات صارمة تحفظ الحقوق الفكرية والصناعية. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه الجهود في التأهيل والتدريب نحو خلق جيل جيد قادر على رفع كفاءته الإدارية ليسهم بشكل فعال في عملية تطوير المؤسسات وتحسين قدراتها الإنتاجية ومواكبة التطور الاقتصادي والتقني، والتركيز على المعرفة المعلوماتية وتطبيق مبدأ محو الأمية المعلوماتية كشرط أساسي للتوظيف .والاهتمام بالتنمية المستمرة لكفاءة ومهارة الموارد البشرية وتشجيع روح المبادرة والابتكار لديها.

وفي دراسة **(عباس، سعد و السيفو، وليد،2005)**[2] والتي كانت تحت عنوان " اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية" حيث هدفت إلي تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية من خلال تحليل طبيعة البناء المعرفي في ضوء الدراسات والبحوث النظرية والعملية لتحديد الاستراتيجيات الملائمة لاكتساب المعرفة وتراكمها بما يفضي إلى تحقيق التقدم المنشود، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها :

---

1 – عزاوي، عبد اللطيف، "تأهيل الموارد البشرية في ظل التقنيات وتحديات العالم الاقتصادي الجديد"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2004،ص3.

2– سعد عباس ووليد السيفو ،"الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية "،بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية ، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، عمان ،الأردن في الفترة من25– 2005/4/27، ص ص10– 11. http://www.docstoc.com/docs/14525660 .

1- غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البني التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية، بالإضافة إلى محدودية حجم الأسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الأموال .

2- هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الإنسانية في العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والأنظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والأنظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي).

3- عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة أو شبه موحدة مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .

4- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .

5- البيئية المحيطة هي بيئة طارده للموارد البشرية وفي مقدمتها الكفاءات العلمية التي هي لب الاقتصاد المعرفي.

وكذلك قام الباحث(**جمعة،محمد سيد أبو سعيد،2009**)[1] بدراسة بعنوان "تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة" وقد تناول الباحث بعض الأسئلة حول كيفية تطوير منظومة التعليم في الدول العربية بما يحقق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية، وتضمنت الدراسة ثلاث أقسام يعرض أولها ماهية مجتمع واقتصاد المعرفة و يتناول الثاني عرض لواقع منظومة التعليم في الدول الغربية، وأما الثالث فقد تم اقتراح المتطلبات والاستراتيجيات اللازمة لتطوير التعليم في الدول العربية وكانت تتمثل في الأتي:

1-المساندة السياسية والحشد للمجتمع للمشاركة في تنفيذ برامج التحديث تمويلاً وإشرافا وتقيما.

1- محمد سيد ابوسعيد جمعه ،"تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة" ،جامعة الطائف ،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني عن البعد.صناعة التعلم المستقبل،الرياض مارس 2009،ص26. http://site.iugaza.edu.ps/aelholy.pdf-

2-الجدية والخروج عن المألوف في الإدارة بهدف الانضباط داخل المدرسة والجامعة ورفض الاستثناء،طالما توفرت العدالة في التطبيق خصوصاً من قادات المجتمع ورموزه.

3-زيادة الموارد السنوية المخصصة في موازنة الدولة للاستثمار،بهدف التحديث والتجهيز والتطوير التكنولوجي،وبناء المدارس الفنية حسب خطة التطوير والتحديث.

4-تطوير آليات رعاية المتفوقين والنابغين سواء من خلال مؤسسات تعليمية خاصة أو فصول أو فرق خاصة بهم.

كما أجري (**السيد، معين، 2009**)[1] بحث بعنوان "حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية" ،وقد قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتسليط الضوء على اقتصاد المعرفة من خلال بيان مختلف التعاريف الأكاديمية لاقتصاد المعرفة و المعنى الاصطلاحي على أساس المؤشرات الدولية وعناصره وفوائده ومكوناته وسماته ، وصولا إلى حتمية الاعتماد عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وتوصل الباحث إلي أن مجتمعات المعرفة تحتاج إلى أربع أسس جوهرية رأس المال البشري، الفكري، السوق، والإدارة وعليه يجب إرساء مفهوم اقتصاد المعرفة وتقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تطوير مجتمعات المعرفة لا يتم إلا بالاشتراك مع الجامعات باعتبارها آلية لتسهيل البحوث التعاونية والميدانية الهادفة ونقل التكنولوجيا الرائدة.

أيضاً قام (**العلة، مراد ،2011**)[2] بدراسة عنوانها "جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة نظرية تحليلية" ، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى حقيقتين رئيستين مفادهما:

1- أن التراكم المعرفي الإنساني، والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم قد أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في

1- معين السيد، "حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية،بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"،الأردن،"27 – 29 ، نيسان2009،ص1. http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/64.doc .

2- العلة مراد ،"جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة نظرية تحليلية" ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي" النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"الدوحة، قطر، خلال الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2011م ص31.http://conference.qfis.edu.qa/app/media/344

تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها، فبتفعيل المعارف المتراكمة، وتجديدها وتحديثها باستمرار ووضع النظم الفعالة للاستفادة منها، استطاعت أممٌ أن تتفوق على أمم أخرى تقدما وتنمية، وبناء إمكانات متجددة.

2- إما الحقيقة الثانية فترتبط بالتطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها، وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع غير محدود، وتفعيلها للتعامل مع المعرفة بيسر وسهولة وسرعة، بعيدا عن قيود الحدود ومشقة المسافات، فقد فتحت هذه التقنيات أبوابا جديدة لانتشار المعرفة، وفوائد مكنت كثيرا من الدول الطامحة إلي التقدم من العمل علي تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة الأخرى، ومن تطوير إمكاناتها ومكانتها علي حد سواء

3- ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وتعميق الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات على أكمل وجه ممكن، وصولا إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب، وتضمن مستقبلا قابلا للاستدامة.

قامت **(العالم،عائشة،2012)**[1] بدراسة عنوانها: "النظام التعليمي في ليبيا ومتطلبات اقتصاد المعرفة" حيث تناول هذا البحث تصور لتطوير منظومة التعليم في ليبيا وبما يحقق بناء اقتصاد المعرفة من خلال تقييم النظام التعليمي ،وقد توصلت الدراسة إلي أن منظومة التعليم في ليبيا تتسم بعدم الكفاءة والفاعلية وأن هناك خطوات أساسية يجب البدء بها قبل الحديث عن تطوير منظومة التعليم ،والتي تُعد الأساس لبناء اقتصاد المعرفة وتتمثل الخطوات في الأتي:

- استكمال البنية الأساسية لمجتمع المعلومات كخطوة أساسية وضرورية لدخول ليبيا عصر المعرفة.

- تطوير التشريعات والأنظمة المختلفة السائدة والمتشابكة مع منظومة التعليم اللازمة لبناء اقتصاد المعرفة.

1- عائشة عبد السلام العالم, "النظام التعليمي في ليبيا ومتطلبات اقتصاد المعرفة", مجلة مركز البحوث الاقتصادية ، منشورات مركز البحوث الاقتصادية،المجلد21، العدد الأول والثاني ، بنغازي ، 2012،ص 116.

– تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا والتي تضم بين عناصرها "منظوماتها الفرعية" منظومة اكتساب المعرفة بما يعني بناء منظومة جيدة للعلم والتكنولوجيا.

وفي نفس الإطار قام **(أبو الشامات،محمد أنس، 2012)**[1] بدراسة عنوانها" اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال متابعة مؤشراته على المستويات كلها، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من، أهمها :

أ – إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على الموارد المادية، حيث تُشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتاج.

ب – بدأت الدول المتقدمة بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة فقد جاء توجهها إليه منذ ربع قرن، وذلك من خلال خطط إستراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة.

ج – بدأت الدول العربية بإعداد الخطط الجدية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ عشر سنوات مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية فيها انتشاراً واسعاً.

د – بلغت نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية مستوى أعلى من نسبة العاملين في بعض الدول النامية الصاعدة.

هـ – بعض الدول العربية قد حققت مستويات تنمية بشرية أعلى من بعض الدول النامية الصاعدة إلا أنه لا يمكن عد النشاط الاقتصادي فيها يعتمد على المعرفة.

و – تمتلك البلدان العربية الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة فيما إذا استطاعت توجيه جزء من الموارد التي تُسَتخدم في مشاريع الأبنية الشاهقة والسياحة والترفيه والرياضة من أجل ذلك.

ز– أن البلدان العربية بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصادياتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية.

1– محمد أنس أبو الشامات ،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق،2012 ،ص ص608–609. – http://www.damascusuniversity.edu.sy

وكما قام الباحث (**علة ،مراد، 2013**)[1] بدراسة بعنوان "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية "(دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً) ، حيث قام الباحث من خلال هذه الورقة البحثية بدراسة واقع الاقتصاد المعرفي في الأقطار العربية مع التركيز على حالة "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كنموذج يعبر بصورة واضحة عن رغبة جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع (اقتصاديات الندرة) إلى اقتصاديات المعرفة (اقتصاديات الوفرة)، وتوصل الباحث إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها متخذي القرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكمن في أربعة محاور أساسية، وهي:

1- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دول المجلس بالمقارنة مع الدول الأسيوية الصاعدة.

2- ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبني التحتية التكنولوجية المتطورة على مستوى دول المجلس.

3- تعتبر دول المجلس مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا موطّنة لها.

4- ضعف الإبداع والابتكار في العمل في معظم إدارات التعليم العالي والمراكز البحثية الخليجية.

كما قامت (**عائشة و رحاب، 2013**)[2] بدراسة بعنوان "تنافسية مؤسسات التعليم العالي في ليبيا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة"، حيث استهدفت هذه الدراسة النوعية توضيح مدى تنافسية التعليم العالي في ليبيا من خلال التحديات التي تواجهه في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع تنافسية التعليم العالي في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه منظومة التعليم العالي في ليبيا والتي يجب معالجتها لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة، كما اقترحت هذه الدراسة بعض المقترحات لمجابهة تحديات التعليم العالي في

1-مراد علة "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية "(دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً)،بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي التاسع في الاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والإنصاف والاستقرار: رؤية إسلامية ، اسطنبول، تركيا 9-10 سبتمبر 2013،ص28. http://conference.qfis.edu.qa/app/media/6977.

2 - عائشة عبد السلام العالم، رحاب محمد بن سعود،"تنافسية مؤسسات التعليم العالي في ليبيا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة"، ورقة مقدمة لمؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض، طرابلس، ليبيا، الفترة 3-2013/2/4.

ليبيا وذلك من خلال تطويره بما يضمن تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة ورفع مستواه التنافسي نذكر من أهمها في الآتي:

1- اعتماد منظومة التعليم علي النهج الإجمالي بدلا من النهج المجزأ، أي النظر إلي جميع مراحل التعليم المدرسي والجامعي،بشكل شامل ومتكامل.
2- الإنفاق المتزايد علي التعليم العالي بما ينعكس علي نوعية التعليم خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة التي تعتبر لب اقتصاد المعرفة.
3- الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في التعليم علي مستوي كل من الطالب وعضو هيأة التدريس.
4- تعزيز قدرة الطالب علي الحصول علي المعرفة واستخدامها، مما يعني ضرورة تحويل التعليم العالي من أداة لتمرير المعارف إلي أداة لتعليم الطالب كيفية التعلم والابتكار والتطوير.

الفصل الثاني

الاقتصاد المعرفي الخصائص والمتطلبات

الفصل الثاني

الاقتصاد المعرفي الخصائص والمتطلبات

في هذا الفصل سيتم عرض الإطار النظري للدارسة وذلك من خلال التطرق إلي مفهوم المعرفة بشكل عام ومن ثم التركيز علي تعريف مفهوم الاقتصاد المعرفي وخصائصه وركائزه ومتطلبات ومقوماته وأبعاده ومؤشراته.

(2-1) مقدمة :

لعبت المعرفة دورًا أساسيًا في حياة الإنسان، بل هي خاصية جوهرية من مقوماته، وأداة ضرورية لوجوده؛ فبالمعرفة مّيز الله الإنسان في السماء عن الملائكة قال تعالى :(وعلَّم ءادَمَ الأَسْمَاءَ كُلّها)[1].

فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّحَ وعيه, وارتقت معه من مستوياتها البدائية, مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها, حتى وصلت إلى ذراها الحالية،غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عمومًا من خلال رفع كفاءته ,وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية, وهو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة, وتمثّل بثورة العلوم الفائقة والمتطورة في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية [2].

(2-2) مفهوم المعرفة:

تعددت وتنوعت التعريفات الموضحة لمفهوم المعرفة بتنوع الكتاب والباحثين في هذا المجال ولم يتم التوصل إلى تعريف محدد متفق عليه لمفهوم المعرفة بشكل دقيق ولكنها علي تعددها تنطوي علي المحددات التالية:

---

1 -سورة البقرة ،الآية 31.

2 -عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان،الأردن، 2007 ، ص30.

تعرف علي إنها "خليط مرن (قابل للتشكيل) مولّف أومشتق من الخبرة والأفكار والمعلومات السياقية المصوغة والأحكام التقويمية والاستبصار الماهر والرؤى العلمية الغنية بالمعاني والدلالات تتولد وتنمو وتختبر في أذهان وعقول الخبراء المبدعين وأبنيتهم المعرفية، كما يمكن تعريف المعرفة بأنها بنية تراكمية كمية وكيفية تمثل مجمل البني المعرفية الرمزية للحقائق والنظريات العلمية والخبرات التراكمية البنائية التي يحملها أفراد مجتمع ما في سياق دلالي وإطار ثقافي تاريخي تراكمي يعبر عن كيفية الأنشطة الحياتية الخدمية والإنتاجية و الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والعسكرية والمهنية والحرفية التي تمتد لتشمل آليات الحياة العامة للمجتمع والحياة الخاصة للأفراد"[1].

كما عرفت أيضا أنها مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمعلومات والحقائق والمفاهيم والتصورات الفكرية في الحقول المختلفة التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به[2].

وكذلك هي مزيج من الخبرات، المهارات، القدرات، و المعلومات المتراكمة و المنظمة لدى الإفراد[3].

وإضافةً إلي ما سبق عرفت بأنها ذلك الرصيد الناتج من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية و تطوير المشروعات الابتكارية، وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن[4].

ومن خلال ما تم استعراضه من تعاريف لمفهوم المعرفة يمكن أن نستنتج إن المعرفة هي الخبرات التراكمية التي يحملها الفرد وكذلك الخبرات والمهارات والقدرات التي تعبر عن رصيد الناتج من محصلة البحث العلمي والتفكير والدراسات وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن.

---

1 –فتحي الزيات ، اقتصاد المعرفة: نحو منظور أشمل للأصول المعرفية، دار النشر للجامعات،القاهرة،2011،ص46.

2 – توفيق أحمد مرعي، محمد محمود الحيلة،"المناهج التربوية الحديثة: مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها"، طبعة التاسعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.2011 ،ص12.

3 – عبود نجم، "إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات"،الوراق للنشر والتوزيع، طبعة الأولي، عمان، الأردن،2005،ص26.

4 – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "نظم المعلومات الإدارية"، المكتبة العصرية للطباعة والتوزيع، جامعة المنصورة، مصر2002ص183.

(2-3) أنواع المعرفة :

تتضمن المعرفة أنواعاً وأشكالاً متنوعة ومتعددة يمكن توضيحها في الأتي[1]:

أولاً: المعرفة الضمنية :

وهي المعرفة التي تكون متضمنة في أشخاص ممن تتوفر لديهم هذه المعرفة والتي تختزنها عقولهم وما تحتويه هذه العقول من معارف وأفكار لا تنفصل عنهم أو هي تلك المهارات التي تتواجد داخل كل عقل وقلب كل فرد ممن يعملون في المؤسسة والتي من غير السهل نقلها أو تحويلها للآخرين وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية وهي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي لكونها مختزنة داخل عقل صاحب المعرفة.

ثانياً: المعرفة الظاهرة أو الصريحة :

تتجسد هذه المعرفة في شكل مادي وتتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف منظم على شكل كتب وتقارير وأبحاث ودراسات وما يمكن تخزينه من معلومات مختلفة ومتنوعة ومتعددة في أجهزة الحاسوب أو أجهزة أخرى للتوثيق والتخزين ويمكن التعبير عنها في شكل وثائق، قواعد بيانات، رموز وأشكال، وإن المعرفة الضمنية مهمة جدا داخل المنظمة والمجتمع حيث أن الفرد يكتسب المعرفة من خلال إعادة توليد وتنظيم خبراته الخاصة، وعليه يمكن للأفراد داخل المنظمة الاستفادة منها والوصول إليها واستخدامها لما هو مناسب من خلال الندوات واللقاءات والمناشير وغيرها من الوسائل المتاحة شريطة تحديد استخدامها بالجهة التي تبنتها أو حصلت عليها حصرا وفي هذه الحالة تكون هذه المعرفة معرفة مغلقة وغير مفتوحة من خلال حماية الأسرار الصناعية وحقوق الملكية بما فيها حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة وحقوق الطباعة والنشر والتوزيع والإسرار الصناعية والعلامات التجارية وغيرها .

1- معين السيد، "حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية"، مرجع سابق ، ص ص3-4 .http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/64.doc

ثالثاً: المعرفة العلمية :

يمكن أن تكون معرفة فكرية أو نظرية تشمل كل من الجانب التطبيقي والعملي أو تكون معرفة علمية وعملية في وقت واحد وبتعبير آخر تجمع بين المعرفة في جانبها النظري والمعرفة في جانبها التطبيقي أي العملي.

رابعاً: المعرفة الشاملة أو العامة:

قد تكون معرفة عامة وشاملة لمختلف الجوانب والمجالات أو متخصصة بمجال أو جانب معين أو مجالات وجوانب معينة محددة.

خامساً: المعرفة الفردية أو المؤسسية:

تكون فردية عندما تتحقق وترتبط بالفرد، ومعرفة مؤسسية ترتبط بالمؤسسة أو الجهة التي تتوفر لديها هذه المعرفة وهذا ما يجعل من المعرفة أن تكون منظمة عندما تتولى توليدها مؤسسات تنظم عملية توليد المعرفة.

كما أن المعرفة يتحدد نوعها بالمؤشرات التالية[1]:

أ- ترتبط بطبيعتها

ب- بمن تتاح له إمكانية الحصول عليها

ج- بالغرض أو المجال الذي تتصل به

د- بالمجال الذي تستخدم فيه

هـ- قد تكون مخزنة لدى الأفراد وفي ذاكراتهم

و- أو تكون محفوظة في الكتب والوثائق والدراسات والأنظمة المعلوماتية وغيرها من الوسائل المادية التي من شأنها الاحتفاظ بها والوصول إليها في حينها عند الضرورة.

1 - فليح حسن خلف،"اقتصاد المعرفة "، دار عالم الكتب الحديث،عمان، الأردن،2007، ص ص 10-12.

(2-4) مفهوم مجتمع المعرفة:

يعرف مجتمع المعرفة "بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي تحقيق التنمية الإنسانية[1] .

ويعد مجتمع المعرفة في هذا العصر هو المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك بيئة التقنية الحديثة بشكلها العام وبيئة تقنية المعلومات بشكل خاص، بما يساهم في تطوير إمكانات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي نحو بناء حياة كريمة للجميع، ولمجتمع المعرفة أركان متعددة يمكن إيضاحها في الأتي [2] :

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم.
- نشر كامل لتعليم راقي النوعية.
- توطين العلم وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية.
- تأسيس "نموذج معرفي عام أصيل ومنفتح ومستنير ذو خصوصية ثقافية.

(2-5) الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy):

ثمة حقيقة تاريخية تدعونا للإقرار بأن اقتصاد المعرفة ليس من نواتج الفترة الراهنة من مسيرة تطور المجتمع البشري، ولكنه لا يتعدى كونه مجرد لفظ جديد لظاهرة قديمة امتدت بامتداد تاريخ البشرية كله فقد أثبت التاريخ أن المعرفة قد اكتسبت أهمية بالغة في كتابات العديد من المفكرين والفلاسفة القدامى، فعلى سبيل المثال لا الحصر ومنذ حوالي 400 سنة كتب الفيلسوف

1 – تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003،ص41.

2– أحمد علي ،مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة ، مجلة جامعة دمشق–المجلد – 28 العدد الأول 2012 ،ص493.

الإنجليزي فرنسيس بيكون بأن المعرفة قوة، كما وقد أشار" ألفريد مارشال "عام 1890 في كتابه "مبادئ الاقتصاد "بأن المعرفة هي أكثر الأدوات قوة للإنتاج[1].

وقد كانت أول إشارة للمعرفة كمصطلح في علم الاقتصاد في العديد من الكتب والبحوث ، جاءت في بحث مكتوب من قبل فريدريك هايك (Friedrick Hayek) " في عام 1945، حيث أشار إلي ذلك أبو الشامات في مقاله له[2]، وقد حاول فيها فريدريك هايك وضع المعرفة في شكل سلعة، وكما أشار أيضا لمحاولة من قبل فرتز ماكلوب (Fritz Machlup) لدراسة المعرفة كسلعة فقد جاءت في ما عُدا أنه كتاب مرجعي بعنوان إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة، وأيضاً أشار لكتاب" أسس نظرية المعرفة للكاتب بيكوزلو خومالو (Bhekuzulu Khumalo) حلِّلَ فيه أن المعرفة هي في الأصل وعلى الغالب سلعة، حيث أدرك أنه لتحليل المعرفة كسلعة يجب أن تُحدد، ولذلك فقد حدد وحدة للمعرفة وأسماها" نول (Knowl) ومع تحديدها حاول قياس المعرفة.

وقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية والدفع الإلكتروني ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة، وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة، للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات[3].

وإن أبرز ما يميز هذا العصر هو ذلك الوعي المتزايد بأهمية المعرفة، وتأثيرها الكبير علي التنمية الاقتصادية كعنصر فاعل في نهضة المجتمعات وتمخض عن ذلك حاجة ملحة

---

1 – مراد العلة ،"جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة نظرية تحليلية" ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي" النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"الدوحة، قطر، خلال الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2011م ص1. http://conference.qfis.edu.qa/app/media/344 .

2– محمد أنس أبو الشامات ،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول ، جامعة دمشق،2012، ص596 ،. http://www.damascusuniversity.edu.sy .

3 – مراد العلة ،"جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة نظرية تحليلية" ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي" النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"الدوحة، قطر، خلال الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2011م ص1. http://conference.qfis.edu.qa/app/media/344 .

لدي علماء الاقتصاد نحو التوجه إلي ما يسمي بالاقتصاد المعرفي حيث أن بعض المختصون يرون بأن سمة الاقتصاد في القرن الحادي والعشرون هو الاقتصاد القائم علي المعرفة و لقد حولت ثورة المعلومات المعرفة إلي مورد أساسي من الموارد الاقتصادية وبذلك أصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، إذ أنه يزيد من الإنتاجية ويزيد من فرص العمل كما أن المعرفة وتقنية المعلومات بدأت تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة علي زيادة الثروة وهناك من يري أن قطاع المعلومات أصبح الآن قاطرة التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، ولقد أطلقت تسميات كثيرة علي اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات ،اقتصاد الانترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد اللاملموسات، واقتصاد الخبرة، وحتى اقتصاد الانتباه وهو الذي نشأ تحت تأثير المعرفة والمعلومات وفق مقولة هربرت سيمون (H.Simon) إن وفرة المعلومات تنشئ فقر الانتباه، وكل هذه التسميات إنما تشير إلي اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة[1].

(2-6) مفهوم المعرفة وتعريف الاقتصاد المعرفي:

إن مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد بالطبع, فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّحَ وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها, حتى وصلت إلى ذراها الحالية، غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموماً, وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية, هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة, وتمثّل بثورة العلوم فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول ولقد واكب هذا التحول ظهور فرع جديد يعرف باقتصاد المعرفة يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، ويعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2], وهذا يتضمن جلب

---

1 - عبد الرحمن الهاشمي و فايزة محمد العزاوي ،"مرجع سابق ذكره ،ص24.

2- خليل حسن الزركاني ،"الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري"، جامعة بغداد،ص1. "http://www.abegs.org".

وتطبيق المعارف الأجنبية, بالإضافة إلي تكييف وتكوين المعرفة من اجل تلبيه احتياجاته الخاصة، وأصبح اقتصاد المعرفة عنصراً أساسياً في كل اقتصاد، وفي كل نشاط وفي كل عمل وداخل كل وظيفة وفي كل مشروع يعطي مزيد من الفاعلية ويجعله أكثر توافق مع احتياجات الناس والمجتمع[1].

حيث عرفه البنك الدولي بأنه اقتصاد عالمي للمستقبل، الذي يركز على التعلم لما له من أهمية أساسية كوسيلة للاستثمار الإنساني، والبحث في إنتاج المعرفة[2].

كما عرف بأنه المصطلح الذي يصف الإبداع كأساس في الاقتصاد العالمي الحالي وذلك من خلال تركيزها على العمليات الفكرية بدلاً من الموارد الطبيعية، والجهد البشري في الإنتاج والخدمات[3].

كما يعرف أيضاً بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها،واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية ، والتطبيقات المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،وعالمية المعرفة،والتنمية المستدامة بمفهومه الشمولي التكاملي[4].

إضافةً إلي ما سبق أيضاً فأنه هو الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصاديات المعرفة تعتمد علي توافر تكنولوجيا المعلومات

---

1 – خليل حسن الزركاني ،"الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري"، جامعة بغداد،ص1. "http://www.abegs.org".

2 –محمد بن علي بن أحمد القيسي،"ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة،2011، ص26.

3 – عبد الرحمن الهاشمي و فايزة محمد العزاوي ،"المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سابق ذكره، ص16.

4– مهند مصطفى وأحمد الكيلاني،" درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن"مجلة جامعة دمشق،المجلد27 ، العدد الثالث + الرابع، 2011، مجلة جامعة دمشق ، المجلد27 ، العدد الثالث ،ص683، http://www.damascusuniversity.edu .

والاتصالات الرقمية واستخدام الابتكار، ويعرف علي أنه نظام اقتصادي يعتمد علي الخبرة والعلم لخلق اقتصاد لا يعتمد كثير علي المادة والطاقة ورأس المال[1] .

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية (OECD)، بأنه الاقتصاد الذي يعتبر إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة المحرك الأساسي لعملية النمو، وخلق الثروة وفرص التوظف عبر كافة الصناعات[2]، كما يعرف أيضاً بأنه تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية[3].

كما يمكن تعريفه بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي ، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير الاقتصاد و تقدم المجتمع. وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، و تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة[4].

ومن خلال التعاريف السابقة لاحظ الباحث إن جميع هذه التعاريف تدور حول اعتماد الاقتصاد المعرفة علي الأفكار والمعرفة ولتوضيح أكثر مفهوم الاقتصاد المعرفي نورد مثالاً لشركة «أبل» ذات الصيت التقني المتميز، والتي تعد أكبر شركة من حيث القيمة السوقية في التاريخ الصناعي الحديث، حيث تجاوزت قيمة أسهمها 623 مليار دولار خلال أغسطس لسنة 2012 في سوق المال الأميركية (وول ستريت)، متخطية بذلك كبرى شركات العالم في مجالات النفط والغاز والسيارات والعقارات، فالثروة المعرفية من اختراعات وابتكارات أثبتت وبكل جدارة أنها أغلى من الثروات الطبيعية وغيرها، لذلك نجد أن أجهزة الهواتف الذكية على سبيل المثال تباع بآلاف دَنَانير في حين أن قيمة المواد الخام المصنوعة منها هذه الهواتف مثل الزجاج والبلاستيك تقدر ببضعة دَنَانير، ومن ثم فإن القيمة الحقيقية تكون في المعرفة والتقنية التي تشغل الجهاز وليس المواد الخام.

---

1 – عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد المعرفي، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011،ص84.

2 – عائشة عبد السلام العالم، "النظام التعليمي في ليبيا ومتطلبات اقتصاد المعرفة", مرجع سابق ،ص105.

3 – بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، "الاندماج في اقتصاد المعرفة الفرص و التحديات"، بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، 10-3-2004، ص235.

4 – ربحي مصطفى عليان ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص278.

(2-7) خصائص اقتصاد المعرفة :

يتمتع هذا الاقتصاد بعدد من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، لعل من أهمها مايلي[1]:

- المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تُشكل أهم مصادر لتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الثروة والسلطة.
- العالمية يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.
- الانتشار إذْ أتاحت التقنية الحديثة الإطلاع على المعرفة من قبل الجميع، وبدأ احتكار لصالح الأفراد بدلاً من الشركات الكبرى.
- التنوع يوفر طيفاً هائلاً وكثيفاً من المنتجات المتنوعة تُلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات ورغباتها، بعد أن كانت تُستَهدفُ الشرائح الكبرى فقط، وبما يُسرع من تصميم المنتج وإنتاجه وتجاوز الأخطاء، ويقلص حجم التخزين.
- الانفتاح أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.
- قوة عمل تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى أيضاً.
- لا تمثل المسافات أيا كان بُعدها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام[2] .
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها، إن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار

---

1 – عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي، مرجع سابق،ص ص 44-45.

2 – مراد علة ، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة نظرية تحليلية ، مرجع سابق، ص ص11-13.

المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعا للاستثمار في المعرفة .

– " أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي و الفكري.

– الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة و المدربة و المتخصصة في التقنيات الجديدة.

– اعتماد التعلم و التدريب المستمرين و إعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

– توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية، لبناء نظام معلوماتي و اتصالاتي فائقة السرعة والدقة والاستجابة.

– انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج و صناعة السلع إلى إنتاج و صناعة الخدمات المعرفية.

– تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية .

– ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاءاتهم وخبراتهم.

– أنه مرن شديد السرعة و التغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية، إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.

– يملك القدرة على الابتكار وإيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل"[1].

– "إنه يركز علي اللاملموسات بدلاً من الملموسات وهذا يعني تمركز مخرجاته بالخدمات أكثر من السلع أما مداخلاته فتمثل باللاملموسات كالأفكار والمهارات والخبرات بدلاً من الأرض والآلات والمخزون والموجودات المادية[2].

– إن الاقتصاد المعرفي الجديد ذو طابع خاص، لا يستمد خصوصيته فقط من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل[3].

---

1 – سلمان، سلمان رشيد،"البعد الاستراتيجي للمعرفة"،مركز الخليج للأبحاث، دبي،الإمارات العربية المتحدة،2004،ص ص 62–74.

2 – عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص86.

3– عبد الرحمن الهاشمي و فايزة محمد العزاوي ، مرجع سابق، ص27.

– اقتصاد المعرفة هو اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، لأنه وعلى عكس أغلب الموارد الاقتصادية التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالاستخدام[1].

– "يملك القدرة على الابتكار وإيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل[2].

– "ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع.

– تزايد أهمية منظومة الابتكار، وقدرة الانتشار المعرفي بشكل سريع في منظومتي الإنتاج والتوزيع.

– زيادة عنصر القيمة مقارنة بحجم المواد المعرفية المنتجة التي تختلف عن السلع المادية التقليدية .

– تجدد المصادر المعرفية ونموها وازديادها وعدم نضوبها سواءً بالاستعمال أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن وتعدد الاستخدام تزداد المصادر المعرفية وتتراكم مجالاتها"[3].

ومن خلال الاستعراض السابق لخصائص وسمات اقتصاد المعرفة، يمكننا أن نلخص أهم السمات التي تيمز الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد التقليدي في وجه مقارنة أخرى من خلال عرض الجدول التالي[4]، وذلك لتعميق الفهم بصورة جيدة اتجاه اقتصاد المعرفة وخصائصه، يوضح الجدول (2–1) مقارنة بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي.

---

1 – حسن المظفر الرزو،"مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل في اقتصاديات الانترنت"، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد، الرياض، السعودية ،2006، ص6.

2 – مراد علة، "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية"، مرجع سابق ،ص 7.

3 – حسن المظفر الرزو،"مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل في اقتصاديات الانترنت"،مرجع سابق ذكره،ص 6.

4 – محمد عبد العال صالح،"موجهات التنمية في الاقتصاد الجديد"، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، عمان، يومي3–2/10/ 2005 .

الجدول رقم (2-1)

خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي

الخصائص	العوامل	**الاقتصاد التقليدي** **P-economy**	**اقتصاد المعرفة** **K-economy**
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة:	- وطنية.	- عالمية.
	الأسواق:	- مستقرة.	- متقلبة.
	حركة الأعمال:	- منخفض/ متوسط.	- مرتفع.
	دور القطاع العام:	- تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة.	- توجيهي : الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص.
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل:	- تنافسية.	- تضامنية / مشتركة.
	المهارات المطلوبة:	- مهارات محددة حسب الوظائف.	- تعلم شامل.
	التنظيم اللازم:	- محدد حسب المهام.	- تعلم مستمر مدى الحياة. - تعلم بالممارسة.
	أهداف السياسات:	- إحداث فرص التوظيف.	- الأجور/ الدخول المرتفعة.
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى:	- مغامرات/ مخاطر مستقلة.	- الاتحاد والتعاون.
	مصادر الميزة التنافسية:	- الكتل الاقتصادية.	- التجديد، الجودة، النوعية.
	المصدر الرئيسي للإنتاجية:	- المكنة.	- الرقمية.
	موجهات النمو:	- مدخلات العوامل (العمل، رأس المال).	- الابتكار، التجديد، الاختراع، والمعرفة.

المصدر- محمد عبد العال صالح،"**موجهات التنمية في الاقتصاد الجديد**"، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، عمان، يومي3-2/10/ 2005 .

وكما يتميز الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد التقليدي في وجه مقارنة أخرى من خلال عرض الجدول رقم (2-2) التالي: **الجدول رقم (2-2)**

خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي :	الاقتصاد المعرفي :
– الاستثمار في رأس المال المادي.	– الاستثمار في رأس البشري.
– الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	– الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
– استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غالباً – البيروقراطية السلطوية.	– ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
– الميكنة *Mechanisation* هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	– الرقمية *Digitization* هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
– يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	– يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.
– أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	– أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
– خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	– خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة و توجهاتها الاقتصادية.	– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
– مقيد بزمان و مكان.	– ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 49.

(2-8) ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز حددها البنك الدولي وهي على النحو التالي[1]:

أولاً : الابتكار(البحث والتطوير): ولا بد أن توجد كيانات تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات. فوجود مراكز البحث العلمية التي تتواصل مع احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة ووجود مراكز التطوير ووجود أنظمةٍ وقوانينٍ للإبداع والابتكار تُشجع المبدعين وتحمي إنتاجهم والسعي على ترجمة هذه الإبداعات إلى تقنيةٍ تساهم في العملية الإنتاجية ورُقي المجتمع.

ثانياً : التعليم: المدرسة والجامعة كيان رئيس في مجتمعٍ يعتمد المعرفة أساساً لاقتصاده وأيضاً الصناعة تحتاج أن تكون شريكا رئيسيا في عملية الإبداع والاختراعات في الجامعة والبحث والصناعة والجامعة بحاجة لان تكون لها علاقة مع محيطها وتشارك في تنميته المعرفية. وهنا تبرز الحاجة إلى وجود مراكز البحوث التطبيقية .

ثالثا: البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

رابعًا:الحاكيمة الرشيدة: وتقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1 -عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد المعرفي، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011، ص ص89،88.

(2-9) متطلبات اقتصاد المعرفة:

هناك خطوات وشروط يجب توافرها لبناء الاقتصاد الجديد ونذكر منها الأتي[1] :

أولاً: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة, ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي, مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الدول المتقدمة في ميدان البحث العلمي يزيد على إنفاق الدول النامية , مما يساهم في جعل اقتصاد هذه الدول أكثر تطوراً في العالم .

ثانيًا: العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري ، و خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفًا فكريًا, بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

ثالثًا: إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى العابرة القارات خصوصًا تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم, وتخصص جزءاً مهما من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

رابعاً: اعتماد سياسة التنمية البشرية المستدامة التي تؤمن زيادة القدرات والكفاءات والمهارات واستيعاب التقنية عند أفراد المجتمع ، وتطوير البنية التحتية في مجال المعرفة والمعلومات والبحث العلمي ،وذلك من خلال تبني نموذج التعليم والتدريب مدي الحياة.

خامساً: تطوير سبل الاستثمار البشري المتنوع، مع الاهتمام بقضايا البحث العلمي والتطوير بما يخدم السياسة التعليمية وسياسة الاستخدام وغيرها من المجالات التي ترفع من نوعية الفرد ،ونوعية العمل الذي يؤديه، ورفع إنتاجيته.

سادساً: التركيز علي الدور التربوي للمؤسسات التعليمية ،خصوصاً في مرحلة التعليم الأساسي حيث يعتبر دورها محوريا في مسألة التنشئة الاجتماعية،وفي تنمية وعي الأطفال والناشئين بهويتهم العربية والإسلامية وانتمائهم الوطني ،وفي إدراكهم لقضايا عصرهم ومشكلاته ،وغرس حب العلم والتعلم في نفوسهم .

1- خليل حسن الزركاني ، "الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري"، جامعة بغداد، مقالة منشورة علي الانترنت. ص ص 3-4 "http://www.abegs.org ".

سابعاً: تحديث مناهج التعليم العام والتقني والعالي وربطها بمتطلبات العصر وبما يلبي حاجة القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية .

ثامناً:إ نشاء مراكز البحوث العلمية، علي أسس علمية سليمة بعيداً عن الارتجالية والقفز علي المراحل ، وبما يتناسب مع الواقع وحاجة الاقتصاد ،وبما يؤدي إلي زيادة الاستثمار في البحث العلمي وبرامج نقل وتوطين التقنية ،والربط الحقيقي الفعال مع الجامعات والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث[1].

تاسعاً: استكمال البنية الأساسية لمجتمع المعلومات كخطوة أساسية وضرورية لدخول عصر المعرفة.

عاشراً: تطوير التشريعات والأنظمة المختلفة السائدة والمتشابكة مع منظومة التعليم اللازمة لبناء اقتصاد المعرفة.

إحدى عشرِ: تطوير منظومة العلم والتكنولوجية والتي تضم بين عناصرها "منظوماتها الفرعية" منظومة اكتساب المعرفة بما يعني بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا"[2].

(2-10) مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنَّه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدل على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها،ومنها ما يلي[3] :

- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.

---

1 -عبد الله امحمد شامية ،"سوق العمل في الاقتصاد الليبي متطلبات الاقتصاد المعرفي"، ورقة مقدمة إلي :تخطيط التعليم والتدريب ،معهد التخطيط طرابلس ،2008،ص17.

2-محمد سويلم جودة سعيد،" تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر"،مركز دراسات وأبحاث الدول النامية، القاهرة ،2006،ص 220.

3 - نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا، العدد3 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الآسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص38.

– الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية) بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.

– مؤشرات التوجه نحوم مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب،شبكات ومنها الإنترنت) والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

– عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.

– عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.

– نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان.

– عدد مراكز التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا.

الفصل الثالث

الاستثمار في رأس المال البشري

الفصل الثالث

الاستثمار في رأس المال البشري

(3-1) مقدمة:

يعد رأس المال البشري من العناصر المهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا آن هذا الدور لا يمّكن آن يكّون فاعل دون اكتساب المعرفة والخبرة والمهارة التي يتّم اكتسابها من خلال التعليم و لقد أكد الاقتصادي "الفريد مارشال"[1] أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثماراً وطنياً، حيث أشار إلى أن أفضل أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، فهو مفتاح تقدّم الأمم والشعوب والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل دفع عجلة التقدّم، وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية التي تحوّل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات إبداعية وتكنولوجية ذات إسهامات فاعلة متنوّعة في تحقيق التقدم المنشود. والأمثلة على تأثير الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعدّدة، كما هو الحال في اليابان والصين وغيرهما من دول جنوب شرق آسيا التي تمكنت من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدّمة بين دول العالم اعتماداً على ما تمتلكه من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطوّر علمي، خاصة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، إنما يعود في المقام الأول إلى ما تم تأهيله من قدرات وكفاءات عالية .

(3-2) مفهوم رأس المال البشري:

ذُكر في القران الكريم مصطلح البشر في (21) سورة و(28) آية مما يدل علي تفضيل الله لبني البشر علي سائر المخلوقات بالعقل والتفكير، ولقد اهتم الكثير من الاقتصاديين برأس المال البشري لأنه هو القادر علي استغلال بقية المورد الاقتصادية ومن أهم التعاريف المتعلقة برأس المال البشري نذكر منها الأتي:

[1] - http://www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc

"تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 بأن رأس المال البشري "هو النواة الصلبة نسبياً للاقتصاد المعرفي"[1].

يعّرف أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن رأس المال البشري هو"كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة.

وهناك عدة تعاريف لمؤلفين بأن رأس المال البشري هو"مجموعة القدرات والخبرات والمهارات والمعارف البشرية المكتسبة خلال مراحل الحياة"[2].

وكما أشار العديد من الباحثين إلي مفهوم رأس المال البشري بأنه مخزون المعرفة والمهارات والقدرات الموجودة لدي الإفراد الناتجة عن الاستثمار الداخلي للثقافة والتدريب والخبرات، ويعرف أيضاً علي انه المعرفة والمهارات التي يمتلكها العاملون ويأخذونها أينما يذهبون وأن بعض المعرفة تكون في شكل فردي وبعضها يكون بشكل عام[3].

ويشير مفهوم رأس المال البشري إلي موجودات وقدرات ستنتج مردودًا أو دخلاً في المستقبل والعنصر البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية إنتاج المنافع .إن مستقبل البشرية لا يعتمد علي المدى المكاني أو الزماني ولا علي الطاقة ولا علي الأراضي الممكن زراعتها وإنما علي تنظيم هذا المستقبل الكامن في الذكاء الإنساني وتقدم المعرفة[4].

ويعرف أيضا رأس المال البشري بأنه الأسهم الغير ملموسة من المهارات التي تتجسد في العاملين في عصر التكنولوجيا والمعلومات أصبحت الأصول البشرية هي المصدر الرئيسي لتحقيق قيمه مضافة للشركات، إن قيمة رأس المال البشري عبارة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتمثلة في دخل الشركة الناجم عن الاستثمار في رأس المال البشري[5].

---

1 –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، ص90 .

2 –الهام،يحياوي واخرون،"قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22–25 ابريل، 2013،ص249.

3 –محفوظ حمدون عبد الصواف،"دور المورد البشري في تحقيق جوائز إدارة الجودة الشاملة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22–25 ابريل، 2013،ص 195.

4 –فر يدكوتل وخرون،"رأس المال البشري كأداة لتفعيل عملية الابتكار في النشاط التسويقي"،"بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22–25 ابريل، 2013،ص 217.

5 –عبد الله علي القرشي ،"الاستثمار في رأس المال البشري من منظور مالي "،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22–25 ابريل، 2013،ص 140.

وقد اختلفت وتعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع وتناولوه بالدراسة والتحليل كما يعرف أيضاً بأنه مجموعة الناس الذين يمتلكون مهارات ومعارف تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمات، أو أنه مجموع القدرات والخبرات والمهارات البشرية المتباينة في مستوي أدائها العاملة في المنظمة حالياً أو التي ستهيأ للعمل مستقبلاً أو المعطلة منها بسبب الحوادث أو إصابات العمل والتي ينطبق عليها الحد الأدنى علي أقل تقدير وتقع عليها مسؤولية تنفيذ الأهداف العامة للمنظمة [1].

ومن التعريفات واسعة الانتشار لمصطلح رأس المال البشري ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة اليونيسيف، والذي يرى " أنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية " [2].

ومما تقدم يمكن القول بأن مفهوم رأس المال البشري هو مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد، يتسم بعلاقات تشابكيه قوية مع العديد من المفاهيم الهامة الأخرى مثل رأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية، إلا انه يتمايز عنهم في كونه يركز علي العنصر البشري باعتباره فقط أحد المحددات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي ، خاصة في ظل اقتصاد المعرفة.

(3-3) مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

يعرف مفهوم الاستثمار من ناحية اقتصادية بأنه تخصيص رأس المال للحصول علي وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية[3]. والاستثمار في رأس المال البشري له عدة تعاريف أهمها هو الإنفاق علي تطوير قدرات ومهارات الفرد لزيادة إنتاجيته، ويعرف أيضا هو استخدم جزء من مدخرات المجتمع أو الإفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع قدراته الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع، ومن

---

[1] – معين أمين السيد، "دور إعادة هندسة العمليات (الهندرة) وبناء نظم إدارة المعرفة لإنجاح الاستثمار في رأس المال البشري"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013،ص243.

[2] - اشرف العربي ، رأس المال البشرى في مصر : المفهوم- القياس – الوضع النسبي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،" القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007 ، ص. 55.

3-.هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين أنموذجا"، بيت الحكمة،الطبعة الأولي، بغداد ،العراق، ص13.

خلال التعريفين يمكن القول أن الاستثمار في رأس المال البشري هو إنفاق أو استخدام جزء من المدخرات في تطوير القدرات المهارات والمعلومات والسلوكات للفرد لزيادة الإنتاجية[1].

فقد عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (Ecsoco) بأنه عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما أو يمكنهم أن يساهموا فيها علي ألا يقتصر هؤلاء الإفراد علي السكان العاملين بل يمتد إلي الاشتراك الفعلي أو المنتظر أو الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما عُرّف بأنه "عملية تكوين رأس مال البشري من خلال خلق أصول في شكل معارف ومهارات وخبرات تؤدي إلي زيادة الكفاءة الإنتاجية للعنصر البشري وهو لا ينطبق علي الاستثمار في التعليم والتدريب وإنما ينطبق أيضا علي أية أنشطة تؤدي لزيادة نوعية وكفاءة الموارد البشرية والقوي العاملة في المجتمع والتي تعني ارتفاع مستويات الدخل مستقبليا ولذلك فإن أهم مجالات الاستثمار البشري هي الإنفاق علي الصحة والتغذية والتدريب والتعليم "[3].

ويعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه الإنفاق علي تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان علي نحو يمكنه من زيادة إنتاجية عنصر العمل، وكما يعرف بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعلم النظامية وغير النظامية والتي تساهم في تحسين لإنتاجية وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة من عمله، وأيضا يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه عملية إنفاق مالي حالي علي تكوين وتعليم المورد البشري ينتج عنها إضافة قيمة مضافة عن طريق التميز والابتكار في الإنتاج أو تقديم لخدمات[4].

---

[1] – الهام، يحياوي وآخرون،"مرجع سابق،ص251.

[2] –هاشم مصطفي الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي :دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندارية، مصر، 2006،ص 193.

[3] – معين أمين السيد، مرجع سابق ،ص ص244،243.

[4] –عبد الله علي القرشي،مرجع سابق ،ص141.

(3-4) نظريات الاستثمار في رأس المال البشري:

تنقسم نظريات الاستثمار في رأس المال البشري إلي نظريات كلاسيكية ونظريات حديثة:

(3-4-1) النظريات الكلاسيكية للاستثمار في رأس المال البشري:

تنقسم هذه النظريات المفسرة للاستثمار في رأس المال البشري إلي نوعين : تلك الخاصة بالتعليم والاخرى المتعلقة بالتدريب وهي تتمثل في إسهامات كلا من شولتز وبيكر زمينسر[1].

(3-4-1-أ) نظرية الاستثمار في التعليم رأس المال البشري ل شولتز:

ركز شولتز اهتمامه علي التعليم باعتباره عنصر أساسي لتنمية الموارد البشرية ويعد شكلا من أشكال رأس المال لطالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية.

وقد حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي:

*الإيرادات الضائعة للفرد.

*الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها كالمدارس و أجور المدرسين لذا فإنه من الضروري دراسة كلٌ من التكلفة والإيرادات المرتبطة بالتعليم.ويمكن من خلال مفاهيم هذه النظرية تفسير عديد من الظواهر مثل الاختلاف في مستوي أجور الإفراد وهجرة العمالة والزيادة في الإيرادات المحققة للفرد وأيضا تفسير النمو الضعيف للدول النامية.

ولقد بني شولتز مفهومه لرأس المال البشري علي ثلاث فروض أساسية وهي:

*النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساسا إلي زيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري المستثمر.

*يمكن تفسير الاختلاف في الإيرادات وفقا للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الإفراد.

*يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلي رأس المال التقليدي[1].

[1] -راوية حسين، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ، الدار الجامعية، الطبعة الأولي ،الإسكندرية، مصر، 2002،ص ص 65-59.

(3-4-1-ب) نظريات الاستثمار في تدريب رأس المال البشري من بيكر ومينسر[2]:

ركز كلا من بيكر ومينسر علي عملية التدريب عند الاستثمار في رأس المال البشري وسنوضح إسهامات كلاهما كما يلي:

(3-4-1-ج) إسهامات بيكر:

ركز بيكر في أبحاثه علي عوامل وأشكال الاستثمار البشري من تعليم، هجرة ورعاية صحية مع التركيز أكثر علي عنصر التدريب والذي قسمه بيكر إلي نوعين هما: تدريب عام وتدريب متخصص فالأول يفيد المنظمة المدربة كما يفيد باقي المنظمات أما الثاني فيفيد باقي المنظمة المدربة أكثر مما قد يفيد منظمات أخري كما تطرق بيكر إلي علاقة معدل دوران العمل وتكلفة نوعية التدريب.

(3-4-1-د) إسهامات مينسر:

تجسدت إسهامات مينسر في بناء نموذج يهدف إلي تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات. وقد حدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث في مجال الاستثمار البشري:

- تحديد حجم الموارد المتخصصة للتدريب.
- تحديد معدل العائد علي الاستثمار في التدريب.
- تحديد مدي منفعة المرتبة علي تحديد التكلفة والعائد علي التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك الإفراد. وقد شمل مفهوم منيسر للتدريب إضافة لما سبق التدريب الرسمي والتعليم بالخبرة وقد توصل من خلال دراسة اثر الاستثمار في التدريب علي دخل وسلوك الإفراد إلي ما يلي:

كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله علي مزيد من التدريب في مجال العمل.

-كلما زاد معدل دوران العمل كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب.

1- سرج وهيبه، عبد الحميد ستي "رأس المال الفكري (البشري،الاجتماعي والتنظيمي في منظمات الإعمال)،بحث مقدم في ملتقي الدولي الخامس، حول رأس المال الفكري في المنظمات الإعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة الشلف ،الجزائر،يومي 13-14 ديسمبر،2011 ،ص ص 7-8.

2 - الهام، يحياوي وآخرون،"مرجع سابق،ص244.

-كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة المتخصصين كلما زادت احتمالات بقاء في المنظمة واحتمالات استقرار العمالة.

(3-4-2) النظريات الحديثة للاستثمار في رأس المال البشري[1]:

إن النظريات الحديثة حسب أراء جميع الاقتصاديين وخصوصاً الذين قاموا بدراسات ميدانية كلها انتقدت ما توصل إليه الكتاب السابقون حول الإنفاق علي التعليم وسنوضح بعض الإسهامات الحديثة كما يلي:

(3-4-2-أ) مساهمة فيشر:

توصل فيشر(Fisher) من خلال دراسته في عام (1994) إلي ما يلي:

إن الاختلاف في مستويات الدخل المرتبطة بمستوي التعليم الشخصي كبيرة.

يتأثر مستوي الدخل المرتبط مع المستوي التعليمي بعدة عوامل مثل المستوي الاجتماعي والجنس والعرق.....الخ.

ينبغي إضافة سن العامل ومدة العمل لتفسير جزء من الاختلافات في مستوي الدخل إذ إن الاستثمار في التعليم طويل المدى لا يحقق مردودة إلا بعد فترة من الزمن وكلما زاد عمر الإنسان قل الإنفاق علي التعليم.

(3-4-2-ب) مساهمة يورغنسون وغريليشيز:

قام يورغنسون وغريليشيز (Yorgenson&Grilliches) بدراسة ميدانية عام (1969) وتوصلا إلي أن العامل المتبقي ربما كان مرده عدم الدقة في قياس لمدخلات الإنتاج وإن التأثير غير المباشر لتقدم الاقتصادي لا وجود له أي أنهم يرفضون نظرية العامل المتبقي.

(3-4-2-ج) إسهامات جينتس:

جاءت نظرية المواقف ل(جينتس) والتي تنص علي أن المدرسة تحسن من إنتاجية الفرد لا بما تقدمه من معرفة بل تنمي من سلوك ومواقف تحظي بتقدير المؤسسات الإنتاجية وتتمثل

[1] - ليلي بو حديد واخروان ،نظرية الاستثمار في رأس المال البشري "، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013،ص253. .

هذه المواقف بالامتثال والطاعة والقبول بالعمل داخل مجموعة خاضعة للنظام التسلسلي حيث يجد كل فرد فيه مكانه.

وقد وجدت إحدى الدراسات بأن تأثير نفقات التعليم علي النمو الاقتصادي قليل جدا وعلي العكس من ذلك وجدت بأن أثر الناتج القومي علي نفقات التعليم كان قويا جدا حيث أن الناتج القومي يوزع علي التعليم والصحة والدفاع ....إلخ فكلما زاد الناتج القومي زاد الإنفاق علي التعليم"[1].

(3-5) مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري :

إن الحقائق المعروفة منذ ظهور الاقتصادي آدم سميث (أن العمال المهرة يحصلون على أجور أعلى من غيرهم) وقد أصبحت تلك الحقيقة في ستينيات القرن العشرين أساسًا بُنيت عليه نظرية رأس المال البشري وطبقًا لهذه النظرية، يوجد نوع من رأس المال يتجسد في الإنسان ذاته، وهو نوع من رأس المال يمكن تنميته بالاستثمار المنظم مثله في ذلك مثل رأس المال غير البشري ويكشف النمو عن نفسه في هذه الحالة بزيادة الدخل.

إن تكوين رأس المال البشري هو عملية نمو في شكل مهارات ومعارف أو نوعية راقية من العمل البشري. وكما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي أو غير البشري، يكون نمو الرصيد رهنًا بالاستثمار في أصول جديدة لا في أصول موجودة من ذي قبل. وبطبيعة الحال فرأس المال البشري له خصائصه المميزة والفريدة، وأولًا وقبل كل شيء يتميز هذا النوع من رأس المال بأنه قد يزداد بالتعليم من خلال العمل الذي يلعب حين ذاك دور مضاعف الأصول، كما قد يكون بلا ثمن، ولأن هذا النوع من رأس المال غير قابل للتداول في السوق فإن الاستثمار في أصوله الموجودة من ذي قبل سوف يتخذ صورة خاصة تتمثل في تغيير المكان أو النشاط الذي تستخدم فيه تلك الأصول وبالإضافة لذلك، فتكوين رأس المال البشري هو عملية تاريخية تخضع لقيود من خارج النظام الاقتصادي.

[1]- الهام، يحياوي وآخرون،"مرجع سابق،ص ص 250،251.

من أهم المؤشرات التي تدل على توجه البلد نحو اقتصاد المعرفة،حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع النفقات الجارية والرأسمالية في القطاعين العام والخاص على الأعمال الإبداعية التي تجري بطريقة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة يتم الاستثمار لدى العامل من خلال فعالية التدريب وكفاءة التعليم كما يلي:[1].

(3-5-1): كفاءة التعليم، وتستند كفاءة التعليم إلى مؤشر القدرات التعليمية والذي بدوره يعتمد على النظام التعليمي والذي تنقصه الجودة وكفاية المهارات التي يكتسبها الطلاب لدى تخرجهم، وكذلك عدم قدرة النظام التعليمي على تلبية الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل. ولا بد من تطوير التعليم عمومًا وأسلوب تدريس المناهج ومحتوياتها لتوافق متطلبات سوق العمل، ويتم ذلك بالآتي:

(1) تحديد الفئة العمالية المستهدفة ببرامج التعليم.

(2) دوافع العاملين للمشاركة في البرامج التعليمية.

(3) مدى تناسب البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل.

(4) درجة استيعاب العاملين المستفيدين من برامج التعليم، لأهمية التطوير الذاتي للمعارف.

(3-5-2): فعالية التدريب، لا بد من تحسين التدريب الذي يتلقاه المدربون والمتدربون، إذ هو أهم ما يقتضي معالجته، ويتم ذلك بالآتي:

(1) نظرة العامل المتدرب إلى عملية التدريب.

(2) مدى تناسب البرامج التدريبية واحتياجات العامل.

(3) مدى تأثير الدورات التدريبية السابقة على تغير سلوك العامل في العمل.

يمكن اعتبار رأس المال البشري المكون الأهم الذي يمثل المعلومات المعرفة والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية والتي يمكن وضعها موضع التطبيق بهدف خلق الثروة ومعرفة كيفية تحويلها إلى ربح أو في نقل (التعليم- المعرفة) ووضعها موضع التنفيذ.

[1] – محمد أنس أبو الشامات ،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق،2012 ،ص ص601-602. – http://www.damascusuniversity.edu.sy

تعد المعرفة بعدًا هامًا في عالم اليوم، حيث أصبحت المعرفة هي المصدر الأساسي للتميز والإبداع، ومن يملكها يملك السيطرة والقوة، كما أن الاستثمار في الموارد البشرية يُعد وظيفة أساسية وملحة، لأن الإحساس بالانتماء، فعالية التدريب وكفاءة البرامج التعليمية تتحكم بمخرجات العملية الإبداعية.

وإن أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الحاصلة بين المجتمعات المتقدمة صناعيًا والمجتمعات النامية هو ما يعرف بالاقتصاد المعرفي، إذ استطاعت الدول المتقدمة معالجة البيانات لديها وخلق عنصر الفائدة فيها من خلال تحويلها إلى معارف ومهارات وخبرات وإدارتها بنجاح، ومن ثم نجاح منظماتها وانتعاش اقتصاداتها. حيث احتل موضوع عوائد الاستثمار في مجال التعليم موضع اهتمام الفكر الاقتصادي منذ وقت مبكر بالنظر إلى الفوائد التي تعود على الاقتصاديات من جراء العناية بالاستثمار في رأس المال البشري، وما تشهده المجتمعات من تحسن في مستوى معيشة أفرادها، وقد أصبح تقييم مدى جدية السياسات الاستثمارية في مجال التعليم تتوقف على ما لهذه السياسات من عوائد إيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الأفراد في المجتمع فيعتبر العنصر البشري في علم الاقتصاد أداة من أدوات النشاط الاقتصادي وهدفًا نهائيًا لهذا النشاط، كما أن دراسة اقتصاديات التعليم باعتباره العامل الأساسي في تنمية الموارد البشرية التي تهتم بتحليل التعليم في إطار النظرية الاقتصادية كاستثمار بشري يؤثر في الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري ورفاهيته في المستقبل وكاستهلاك يؤثر في رفاهيته في الحاضر.

الفصل الرابع

واقع الاقتصاد المعرفي في ليبيا

الفصل الرابع

واقع الاقتصاد المعرفي في ليبيا

وتجارب بعض دول العالم

(4-1) مقدمة:

شهد القرن العشرون تغيرات هامة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما أحدثته من تغير في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في العالم، حيث بدأت ليبيا بالاهتمام بالمعلوماتية في منتصف التسعينات حيث تم أنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بموجب القرار رقم (149) لسنة (1993) تطبيقاً لأحكام القانون رقم (4) لسنة (1990) بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق و نص القرار في مادتيه الأولى والثانية على إنشاء هيئة عامة تسمى (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق) وتعتبر الجهة المخولة قانوناً بوضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمعلومات على مستوى قطاعات الدولة المختلفة وتطوير الإجراءات والخدمات الإلكترونية بها وبموجب القرار رقم (116) لسنة (2006) ميلادية عدلت تسمية الهيئة إلى (الهيئة العامة للمعلومات)، وباشرت الهيئة مهامها المناطة بها في مجال المعلومات وجعلتها البؤرة المركزية للولوج إلى عصر المعلومات وتعزيز أدائها في مجال المعلومات والخدمات الإلكترونية بما يتماشي مع التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات كما تشرف علي تنفذ أحد مشاريع الهيئة المشروع الوطني الذي يهدف إلى تقديم المعلومات والخدمات الرقمية المتكاملة للوصول إلى ما اصطلح على تسميته (الحكومة الإلكترونية). وهي البوابة الرسمية لمصادر بيانات ومعلومات الدولة الليبية على شبكة المعلومات الدولية بحيث تمكن الشرائح المختلفة من مواطنين ورجال أعمال وزوار ليبيا وصناع القرار ومختلف الشرائح الأخرى من الحصول على البيانات و المعلومات والخدمات التي تصدرها قطاعات الدولة عبر قاعدة بيانات النظام الوطني للمعلومات وفق حل تقنى متقدم مبني على استخدام شبكة الانترنت، لإيصال المعلومات والخدمات إلى المستفيدين بدقة وسرعة وأمان وفي أي وقت.

(4-2) اختبار مؤشرات الاقتصاد المعرفي على البيئة الليبية:

لمعرفة إمكانية انضمام ليبيا ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من تقييم المؤشرات التي سبق ذكرها في الفصل الثاني ومقارنتها بالواقع الليبي للاستنتاج جملة من النتائج والتي سنحاول إجمالها فيما يلي:

(4-2-1) مؤشر البحث والتطوير:

يعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على توجه البلد نحو اقتصاد المعرفة، وهو حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع النفقات الجارية والرأسمالية (في القطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تجري بطريقة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة حيث تظهر الإحصائيات إن نسبة الإنفاق علي البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ضئيلة جداً وحتى مثل حالة تونس لا تمثل نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير إلي الناتج المحلي الإجمالي سوى ربع ما تنفقه فنلندة، وفي ليبيا عام (2000) لم يتعد بعد نسبة (0.001%) من الميزانية[1]، وفي عام (2010) لم يتجاوز الإنفاق علي البحث العلمي والتطوير(0.002%) من إجمالي الناتج المحلي بليبيا[2]، حيث يبلغ نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في فنلندة (3.5%) في عام (2007)، [3] والجدول التالي يوضح ذلك .

1 – التقرير الوطني لأهداف الألفية، الهيئة العامة للمعلومات 2002،ص4.

2 – عثمان مرزيق،" دور البحث والتطوير في تعزيز التنافسية الصناعية"، الملتقى الدوري الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، مكان غير معروف ، 2010،ص4.

3 – محمد أنس أبو الشامات ،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية،مرجع سابق ص602.

جدول(4-1)

نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير لعدد من الدول العربية

الدولة	الإنفاق علي البحث العلمي%من الناتج المحلي الإجمالي(1996-2002)
ليبيا	0.001
تونس	0.50
الأردن	0.36
سوريا	0.20
مصر	0.20
الكويت	0.20

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد علي بحوث متعددة لتقرير التنمية البشرية لعام 2004،الأمم المتحدة، نيويورك ،2004.

وغني عن البيان، فإن الدول العربية لم تكن خلال العقد الأخير من القرن العشرين قد سرعت من تنفيذ إستراتيجيتها لزيادة حجم الإنفاق علي البحث والتطوير ويبلغ نحو(0.50%) من الناتج المحلي الإجمالي كحد ادني ونحو (2.0%) كهدف منشود. ومن الجدول يتضح إن ليبيا تحتل المرتبة الأخيرة في الدول العربية من حيث الإنفاق علي البحث والتطوير ويمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في تردي أنشطة البحث والتطوير في ليبيا منها غياب إستراتجية واضحة المعالم للبحث والتطوير وتدني أنظمة التعليم واعتمادها علي أساليب التلقين والحفظ وعدم تشجيع حرية التفكير و الإبداع[1].

أما من حيث عدد براءات الاختراع الليبية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام (2009) مقارنة ببعض الدول العربية نجد أنها بلغت أربعة براءات، في حين أن الكويت وصل عدد براءات إلي (11) براءة اختراع، وأما اليمن سجلت (3) براءات، كما نلاحظ أن عدد المتخصصين في البحوث العلمية في ليبيا وصل إلى (60) باحث متخصص لكل مليون نسمة،

[1] -أمانة اللجنة الشعبية للقوي العاملة والتدريب والتأهيل،" برنامج تشغيل القوي العاملة الوطنية"، طرابلس، تقرير غير منشور،2004.

بينما بالأردن يصل إلى (588) وباليمن (23) باحث [1]، وأما من حيث البحوث المنشورة في ليبيا فقد زاد عدد البحوث والأوراق المنشورة من (55) إلى (75) و بنسبة زيادة حوالي (39%) بين عام (2012) و (2013) علي التوالي[2]، وأظهرت الدراسات المتعلقة بالبحث والتطوير بليبيا أن المؤشر يتسم بالاتي:

*تضاؤل نسبة مخصصات البحث و التطوير رغم الحاجة إليه مقارنة بالنفقات في المجالات أو القطاعات الأخرى، مع ملاحظة عدم الإنضباط في الإنفاق، مع تشعب جهات اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج البحث والتطوير.

* عدم وجود آليات لنقل مخرجات البحث والتطوير ونقله من المختبرات إلى عالم الصناعة وغيره من المجالات.

*عدم اهتمام مؤسسات البحث والتطوير بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع عن طريق البحث والتطوير، وضعف ثقة منظمات القطاع الخاص بمخرجات هذه المؤسسات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعهم بفائدتها لمنظماتهم .

(4-2-2) مؤشر التعليم والتدريب:

اقتصر التعليم في ليبيا على رؤى خاصة لصناع القرار ورغبات وتطلعات تفتقد للمنهجية، بالإضافة إلى إنفاق مبالغ ضخمة على التعليم والتدريب التقني والتكوين دون الحصول على أي مخرجات مؤثرة في سوق العمل ومازال الطلب والحاجة للعمال المهرة والفنيين من الخارج في تزايد[3]، كما هو واضح في التقرير الوطني السنوي الصادر عن مصلحة العمل لعام (2010) أن البطالة في سوق العمل الليبي ناجمة عن اختلال في هيكلية سوق العمل، وهو نتيجة عدم ربط مخرجات النظامين التدريبي والتعليمي مع متطلبات السوق وغياب التوافق بين مؤسسات العرض والطلب وهو نقطة ضعف رئيسية في نظام التعليم والتدريب المهني الليبي ونتيجة لهذه العوامل

1 –عدنان بدران،العلوم والتقانة في العالم العربي لعام 2010 مقارنة مع ليبيا :واقع واستشراف المستقبل.طرابلس، ليبيا،2011،ص12.

2 – موزه بنت محمد الربان ،البحوث العلمية العربية في النصف الأول من،.2013منظمة المجتمع العلمي العربي2013 ،ص2.

3 – عبدا لسلام القلاقي،" المنظومة التعليمية في ليبيا :عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، إستراتيجية التطوير"،ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للتعليم ،ليبيا،طرابلس،2012 ص6.

وغيرها فإن كفاءات الخريجين لا تتناسب مع المهارات المطلوبة لسوق العمل التي تحتاج إلي المعارف والمهارات والكفاءات التي يطورها نظام التعليم والتدريب وأن تكون أكثر اتساقا مع احتياجات أصحاب العمل، الأمر الذي سيساهم بدوره في تطوير الاقتصاد والمجتمع وهذا يعني إقامة صلات أقوى مع المتخصصين في هذا المجال للوقوف على المهارات المطلوبة لمختلف المهن، ولكن أيضا عليها تطوير طرق أخرى تمكن مؤسسات التعليم التقني والمهني من التعاون والعمل مع أرباب الصناعة، بالنسبة للتعليم التقني والمهني على وجه الخصوص، ويعني هذا بناء إطار لدعم الحوار والتعاون بين قطاع التعليم وسوق العمل، على مستويات مختلفة شاملة لمجموعات واسعة من الأنشطة، ومنوهاً إلى أن نسبة الغالبية من الباحثين عن العمل هم من غير المؤهلين، وأشارت بيانات التقرير إلى أن عدد الباحثين عن عمل وفق الإحصائيات عام (2010) قد بلغ (113458) باحثا، منهم (46561) من المؤهلين، فيما بلغ عدد غير المؤهلين من الباحثين عن عمل (66897) باحثا[1] .

(4-2-3) مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لا تزال غالبية المؤسسات والهيئات العامة تفتقد إلى شبكات حاسوب قادرة على حفظ ومعالجة البيانات والمعلومات وبثها للوحدات الإدارية المناظرة لها أو تلك الوحدات الإدارية بالبلديات، ويصل مؤشر البنية التحية للتكنولوجيا بليبيا إلى (13%) حسب تقرير التنافسية العربية لعام (2012)، ويلاحظ أيضاً غياب الحماس لإقحام تقنيات المعلومات في المؤسسات الإدارية، وذلك راجع للعديد من الأسباب أهمها[2]:

*النقص الشديد في الكوادر البشرية الكفؤة (مستخدمين ومطوّرين) بشكل كاف.

*القصور في وجود هياكل إدارية في شكل أقسام أو مكاتب تتولى كافة الشئون المتعلقة باستخدام تقنيات المعلومات وتوفير البنية التحتية الملائمة من معدات وبرمجيات.

[1] – تقرير عملية تورينو ليبيا، مؤسسة التدريب الأوروبية،2014، ص6.

[2] – المعهد العربي للتخطيط الكويت، تقرير التنافسية العربية ، الكويت،2012.

* افتقار التواصل بين المواطن والمؤسسات والإدارات كان سببا في عرقلة نمو وتقدم المجتمع على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية مما أنتج تشوهات في الخدمات التي تقدم للمواطن وضياع الوثائق أحيانا.

*الافتقار للولوج المباشر لشبكة معلومات وطنية وكذلك شبكة المعلومات الدولية بشكل سريع ورخيص الكلفة أبطأ التحصيل المعرفي للباحثين بالجامعات والمراكز البحثية.

*عدم وجود قوانين وتشريعات تحكم المعاملات الالكترونية والتجارة الالكترونية والتقاضي في المسائل ذات الصبغة الرقمية والمنجزة عبر وسائل تقنية المعلومات.

* تواضع الاهتمام بصناعة البرمجيات بليبيا.

* عدم توافق النظم الحاسوبية وتقنياتها بالمؤسسات الوطنية يخلق العوائق .

بينما عدد المشتركين في الهاتف المحمول فهو متزايد حسب إحصائيات (2009) كما هوا مبين في الجداول التالية : رقم (4-1)

عدد مشتركي المدار الجديد للهاتف المحمول (2004-2009م)
Number of Madar Mobile Phone Participant's, (2004-2009)

المشتركين Participant's	السنة Year
180,211	2004
228,626	2005
251,253	2006
605,073	2007
1,250,000	2008
2,489,507	2009

رقم (4-2)

عدد مشتركي شركة ليبيانا للهاتف المحمول (2004-2009م)
Number of Libyana Mobile Phone Participant's Libyana, (2004-2009)

المشتركين Participant's	السنة Year
138,827	2004
925,491	2005
3153,804	2006
4,700,945	2007
5,976,762	2008
6,980,539	2009

شكل رقم (4-1)

مشتركي ليبيانا والمدار للهاتف المحمول للسنوات (2004- 2009)
Participant's Labyana and Madar, (2004-2009)

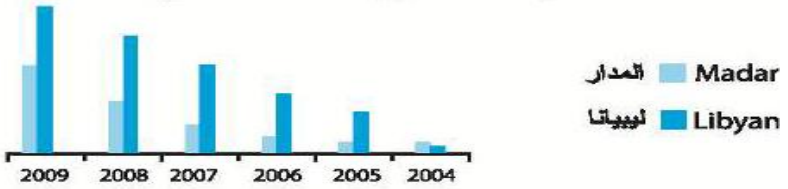

المصدر:الهيئة العامة للمعلومات،الكتاب الإحصائي 2009،ص251-252 .

إذ يشير مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن الاتصالات تنمو بمعدل سريع حيث كان عدد المشتركين في شركة المدار الجديد سنة (2004) بلغ (180211) مشترك بينما زاد عدد المشتركين في سنة (2009) إلي أن بلغ (2489507) مشترك خلال (5) سنوات وعدد المشتركين في لبيبانا سنة (2004) كان (138827) مشترك وزاد عدد المشتركين سنة (2009)

إلي (6980539) مشترك وهذا يدل علي إن ليبيا تنموا في مجال الاتصالات بشكل جيد مقارنة مع السنوات السابقة.

(4-2-4) البنية الأساسية للحواسيب:

تصل نسبة المستخدمين للشبكة العنكبوتية بليبيا سنة (2000) إلي(20000) ألف مشترك، وعدد الحواسيب الشخصية لكل (1000) نسمة (23.4)[1] ، وفي سنة (2010) وصل عدد المشتركين إلى (323) ألف نسمة إي (0.051%) من عدد السكان، أي بنسبة نمو تصل إلى (30.3%) مقارنة بعام(2000)[2]، كما أن المصنف (LY) ازداد عدد مستخدميه وهو يدل على مدى حضور ليبيا في الشبكة كما إن المؤسسة التعليمية مثل جامعة بنغازي وغيرها من الجامعات أصبح لديها موقع خاص بها ،كما خصصت لأعضاء هيئة التدريس عنوان بريدي ولكن الإحصائيات ونسب الاستخدام غير متوفرة.

(4-3) مؤشرات النمو الاقتصادي في ليبيا:

إن تحقيق التنمية في ليبيا لا يمكن أن يقاس بمعزل عن موقعها بين الدول، ومدي تنافسيتها معها وأحد أهم أدوات قياس أداء الدول وتنافسيتها هو مدي تبوئها مركزاً متقدماً في المؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Forum) في جنيف منذ العام (1979) حيث يقوم سنويا بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، إذ يقوم المنتدى سنويا بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعد أداة لقياس المقومات التنافسية لدول العالم في شتي المجالات وعلي كافة الأصعدة، وأيضا أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين كما يعد تقرير التنافسية العالمية من أهم النشاطات الدراسية التي تركز على البعد الاقتصادي، مؤشراً للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، إذ يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى

[1]- الهيئة العامة للمعلومات ،التقرير الوطني لأهداف الألفية، 2002،ص61.

[2] - مؤسسة الفكر العربي ،التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، حركة التأليف والنشر، لبنان، بيروت، الطابعة الأولي،2010م، ص122.

لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار، وكون أن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة، لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذا وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية ،وحيث انضمت ليبيا لأول مرة إلى التقرير السنوي للتنافسية سنة (2007)، ولم يتم تصنيفها ضمن دول المرحلة الرابعة من مراحل التنمية (مرحلة الانتقال من الاعتماد على الكفاءة الإنتاجية إلى الاعتماد على الابتكارات)، بالرغم من تجاوز متوسط دخل الفرد حاجز (9000) دولار أمريكي سنوياً، وذلك نتيجة لتجاوز الصادرات الهيدروكربونية نسبة (70) بالمائة من إجمالي الصادرات، ما أدى إلى تراجع تصنيفها إلى المرحلة الثانية من مراحل التنمية (مرحلة الانتقال من الاعتماد على توظيف عوامل الإنتاج إلى الكفاءة الإنتاجية والإدارية)[1].

إذ يعتمد التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة على نوعين رئيسين من البيانات، وهي:

* البيانات الكمية : (Quantitative Data) وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي، والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول علي هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

* البيانات النوعية : (Qualitative Data) وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الإعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

ويرتكز التقرير في منهجيته علي تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو، والتطورات الاقتصادية المختلفة إذ يفترض التقرير أن المحركات (drivers) التي تؤدي للمتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي :مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد عمى الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، ولكل مرحلة لها المحاور التي تقيس أداء الدولة تبعاً لها كما هو واضح في الشكل (2-4):

1-الإطار العام لمشروع بناء المنظومة المتكاملة للإحصاءات والبيانات في ليبيا http://nesdb.ly/dra. .

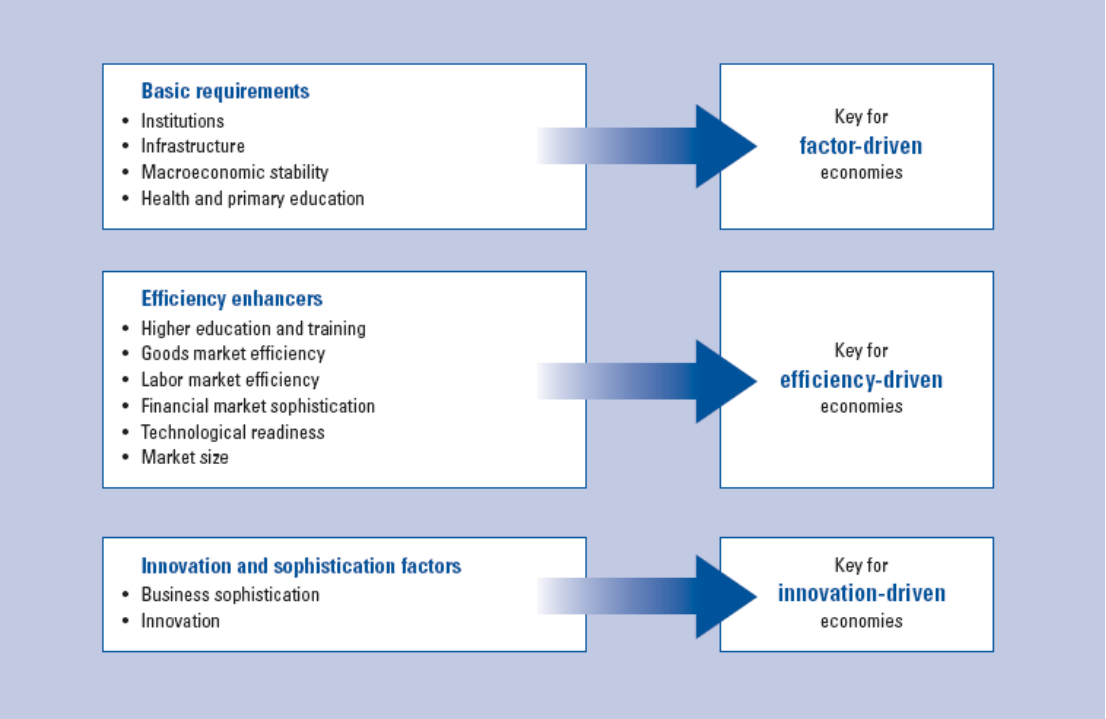

المصدر: "The Global Competitiveness Report 2009–2010", World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

الشكل (4–2)

(المؤشرات) لتقرير التنافسية العالمي وتصنيفها حسب المجموعات

ما يلي تصنيف المحاور ضمن مجموعات تعكس مراحل النمو والتطور الاقتصادي التي تمر به الدول وتوضيح دلالات هذه المحاور:

أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements) وتتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. مؤشر المؤسسات (Institutions):

وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي توفر نطاقاً مناسباً يتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل القومي وبالتالي تعزيز الاقتصاد بشكل عام، وعليه يعكس هذا المؤشر أداء مؤسسات القطاعين العام و الخاص.

2. مؤشر البنية التحتية (Infrastructure):

ويعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية ومن ناحية أخرى إدماج و إيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.

3. مؤشر مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Stability):

حيث يعكس هذا المحور أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال وبالتالي يلعب دور أساسي في القدرة التنافسية للدولة. مثلاً إن العجز المالي للدولة يحد من قدرة بيئة الأعمال للاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية كما أن الشركات لا تتاح لها الفرصة بالعمل بكفاءة وتحقيق أرباح في ضوء ارتفاع معدلات التضخم. باختصار إن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة إلا إذا توافر استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية.

4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education):

إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعلمون الأصحاء هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة.

ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. مؤشر التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training):

في ظل العولمة إن الدول بحاجة ماسة إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة على أن تكون قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. ويقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

2. مؤشر كفاءة السوق (Goods Market Efficiency):

يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الصحية بين الشركات المحلية، كما يعكس دور الدولة في إيجاد التسهيلات حتى تتمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية و تنافس نظيراتها من السلع والخدمات العالمية، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين. وبالتالي فإن وجود سوق قوية في الدولة تمكنها من إنتاج المزيج الصحيح للسلع والخدمات في ظل العرض والطلب.

3. مؤشر كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency):

يعكس هذا المؤشر فعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المؤشر يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

4. مؤشر تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication):

يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دوراً هاماً في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness):

لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعتمد أكثر فأكثر على الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة سواءً تلك التي تم الوصول إليها محلياً أو التي تم استيرادها من الخارج.

6. مؤشر حجم السوق (Market Size):

يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للشركات العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيلية.

ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors) وتتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):

يتضمن هذا المؤشر نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة. كما يعكس هذا المؤشر أيضاً مدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة (Clusters) في

الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبياً.

2. مؤشر الابتكار (Innovation):

إن الابتكار هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة كفؤة يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواءً كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

والجدير بالذكر أن تقرير التنافسية يصدر سنويًا ليقدم صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها .

وتحتل ليبيا مركزا متدنيا نسبياً في مؤشر التنافسية العالمية، حيث جاءت في المركز (88) بين (133) دولة عام(2009\2010)، وثم تراجعت ليبيا إلي المركز (100) بين(139) دولة عام (2011/2010)، ثم تراجعت أيضاً إلي المركز (113) من بين (144) دولة عام (2013/2012)، وثم تقدمت إلي المركز (108) في (2013/ 2014) من بين(148) دولة ، ثم تراجعت إلي المركز (126) في (2015/2014)، كما يوضح الجدول رقم (4-3)[1].

[1]- المنتدى الاقتصادي العالمي ، http://www.weforum.org/gcr

جدول رقم(4-3)

ترتيب ليبيا حسب مؤشر التنافسية العالمية

عام 2013\2014

الدولة	الترتيب التقرير 2009-2010 من أصل (133) دولة	الترتيب التقرير 2010-2011 من أصل (139) دولة	الترتيب التقرير 2012-2013 من أصل (144) دولة	الترتيب التقرير 2013- 2014 من أصل(148) دولة	الترتيب التقرير 2014-2015 من أصل(144) دولة
سويسرا	1	1	1	1	1
سنغافورة	3	3	2	2	2
فنلندا	6	7	3	3	4
قطر	22	17	11	13	16
الإمارات العربية المتحدة	23	25	24	19	12
ماليزيا	24	26	25	24	20
كوريا الجنوبية	19	22	19	25	7
الأردن	50	65	64	68	64
مصر	70	81	107	118	119
ليبيا	88	100	113	108	126

المصدر: جمعت من (المنتدى الاقتصادي العالمي) . http://www.weforum.org/gcr

في الجدول (4-3) لا توجد ليبيا ضمن التقرير(2012/2011) بسبب الإحداث التي حصلت في (2011) *، فقد احتلت سويسرا المركز الأول عالميا وذلك للسنة السابعة على التوالي، وتبعتها على التوالي سنغافورة المركز الثاني التي حافظت عليه للعام الخامس على التوالي بفضل نتائجها القوية في مجالات الابتكار وكفاءة سوق العمل وفاعلية المؤسسات العامة،

* -الاحتجاجات والعصيان المدني التي حصلت في ليبيا يوم 15 فبراير سنة 2011.

تلتها فنلندا في المركز الثالث ولكن تراجعت إلي المركز الربع عام (2015/2014)، وماليزيا كانت في عام(2013/2012) المرتبة (25)، وتقدمت إلي المرتبة (24) في عام (2014/2013)، وثم قدمت أيضا في عام (2015/2014) إلي (20) المرتبة . وكوريا الجنوبية المرتبة (19) في عام (2013/2012)، والمرتبة (25) في عام (2014/2013)، بينما المرتبة (7) في عام (2015/2014) عالمياً.

وعلي صعيد الدول العربية تأتي الإمارات في المرتبة الأولي حيث احتلت الترتيب الأول وأكدت على مكانتها باعتبارها أكثر الاقتصاديات تنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تبوأت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيًا، والمرتبة (12) عالميًا في عام (2015/2014) في تصنيف التنافسية العالمية، لهذا العام من بين (144) دولة، في "تقرير التنافسية العالمية" ،الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن الإمارات تتميز بالكفاءة العالية للمؤسسات الحكومية، والاستقرار الأمني والمالي، فضلاً عن تدنى مستوى الفساد بها، وكلها عوامل مجتمعة تشكل بدورها أساسًا جيدًا لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وجاءت قطر في المرتبة الثانية عربيًا والمرتبة (16) عالميًا نفس العام بينما كانت في عام (2014/2013) المرتبة (13) وفي عام (2013/2012) المرتبة (11) عالمياً، وفي عام (2012/2010) وجاءت الأردن في المرتبة (64) في عام (2012/ 2013) و تراجعت في عام (2014/2013)إلي المرتبة (68) ثم تقدمت إلي المرتبة (64) في عام (2015/2014)، أما مصر فكانت في عام (2013/2012) في المرتبة (107) ثم تراجعت في عام (2014/2013) إلي (118) ثم تراجعت مرة أخري في عام (2015/2014) إلي مرتبة (119) .

نستخلص مما سبق إن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلالات جوهرية تجعل إمكانية تحقيق معدلات نمو مستدامة أمرا غير ممكن في الظروف الحاليةٌ، وترجع هذه العوائق إلى مشاكل جوهرية في تنوع مصادر النمو الاقتصادي، فالتراجع الكمي في كل من الاستثمار المادي، والتشغيلٌ الكيفي في إنتاجية العامل وكفاءة رأس المال ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، مما عٌكس تدهورا في رأس المال البشري الذي يعٌد المصدر الرئيسي للإنتاجية والتنافسية في عالم يفٌرض مقاوماته التنافسية العصرية للبقاء والاستمرار نتيجٌة تدني مستوى التعليمٌي للقوى العاملة كماً

وكيفًا، وعدم تطويرٌ الجانب المعرفي والتقني في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى تراجع استخدام التقنية، مما انعكس سلبا على العملية الإنتاجية.

ومن جانب آخر لعبت التشريعات والسياسات غير المدروسة والمخطط لها وفق إستراتيجية محددة بالرغم من كل الجهود التي بذلت بداية التسعينات وفي الفترة (2000-2010) دوراً غير مشجع للنمو وللاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وتطوير القدرات البشرية من جهة وغير المخطط لها نحو زيادة العدالة الاجتماعية، وذلك نتيجة ضعف الكفاءة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم الوضوح في التوجهات الاقتصادية والإستراتيجية ونتائج هذه العوامل الجوهرية انعكس سلبا على معدلات نمو حقيقية متراجعة تقل عن معدل نمو السكان الذي لايتعدى (6258984) نسمة لآخر إحصائية لعام (2014)[1]، واقتصاد ريعي آحادي المصدر، يعتمد على النفط، وضعف في قطاعي الزراعة، والصناعة التحولية، وتضخم في الخدمات، ما عدا الخدمات المالية التي بقيت الأضعف في منطقة شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وانعكس ذلك على تنوع ضعيف للصادرات، وقيم مضافة منخفضة، وخسارة أسواق تقليدية للسلع الليبية، وضعف استغلال الإمكانيات الكامنة الكبيرة نسبيا في الاقتصاد الليبي وخاصة الموارد البشرية قاد إلى خسائر اقتصادية واجتماعية من حيث انخفاض العائد الاقتصادي وبالتالي تراجع رفاهية المجتمع من جهة أخري، وبذل الفرد لأقل من قدراته الكامنة مما سٌبب مشاكل اقتصادية واجتماعية .

(4-4) نتائج ليبيا حسب تقرير التنافسية العالمي:

أوضح التقرير تراجع مرتبة ليبيا التنافسية في عام (2014-2015) إلي المرتبة (126) من أصل (144) دولة مقارنة مع المرتبة (88) من أصل (133) دولة لعام (2009-2010) وأشارت النتائج إ ن جوهر الإستراتيجية هو محاولة استخدم المعرفة المتراكمة عند الدولة المتقدمة بشكل فعال للانتقال إلى مرحلة إنتاج الأفكار والمعرفة في مراحل لاحقة، وهنا يظهر التحدي الأكبر في ردم الفجوة المعرفية مع الآخر التي تزداد بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الثورة التكنولوجية في الحصول على المعلومات بالتالي نحتاج في ليبيا إلى دراسة عميقة للإجراءات

[1]- المصدر البنك الدولي،عدد سكان ليبيا،2014.

التي تعظم الاستفادة من طاقتنا باتجاه نمو مستدام، ولحصول مؤسسات الدولة على مستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، وبذلك يحتاج إلى سياسات تشجيع البحث العلمي والتطوير المؤسسي والتعليمي وتحفيز المبدعين والمبادرين وتعزيز ثقافة الثقة والارتقاء بعمل الجهاز الحكومي، واحترام الملكية الفكرية، وسيادة القانون، والتطوير الإداري، والمشاركة الحقيقية بين مختلف الفئات.

إنه من الجدير الوقوف عند التراجع الكبير في مرتبة ليبيا حسب مؤشر التنافسية العالمي GCI ، حيث يواجه أداء الاقتصاد الليبي عدداً من التحديات الرئيسية المتمثلة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، واعتماد الاقتصاد على قطاع ريعي آحادي الجانب كالنفط، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات، وتحت سيطرة الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام ويسعي التحليل لتحديد أهم العوامل المسببة لهذا التراجع في الفترة (2014-2015) مع تحديد دور أثر السياسات الكلية على النمو وعلى أية حال يبقى موضوع النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي مجال الاهتمام الأول للباحثين والمخططين وكل العاملين والمهتمين في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والتي يمكن عرضها في الجدول رقم (4-4) على النحو الأتي:

جدول رقم(4-4)

ترتيب ليبيا حسب تقرير التنافسية العالمية والمؤشرات الفرعية

المجموعات والمؤشرات الرئيسية		الترتيب التقرير 2009-2010 من أصل (133) دولة	الترتيب التقرير 2014-2015 من أصل (144) دولة	فرق الأداء
الترتيب العام		88	126	-38 ↓
مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements):		68	111	-43 ↓
	محور البنية المؤسسية (Institution)	67	142	- 75 ↓
	محور البنية التحتية (Infrastructure)	105	113	-8 ↓
	محور بيئة الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Environment)	4	41	-37 ↓
	محور الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education)	104	119	-5 ↓
مجموعة محفزات الكفاءة (**Efficiency Enhancers**)		110	137	-27 ↓
	محور التعليم العالي والتدريب Higher Training (Education)	75	102	-27 ↓
	محور كفاءة السوق السلع Goods (Market) Efficiency	119	139	-20 ↓
	محور كفاءة سوق العمل Labor (Market) Sophistication	132	133	-1 ↓
	محور تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication)	122	144	-22 ↓
	محور الجاهزية التكنولوجية Technological) (Readiness	98	130	-32 ↓
	محور حجم السوق(Market Size)	73	85	-12 ↓
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير (**Innovation & Sophistication Factors**)		**111**	**143**	-32 ↓
	محور تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication)	111	135	-24 ↓
	محور الابتكار(Innovation)	106	144	-38 ↓

المصدر: جمعت من (المنتدى الاقتصادي العالمي) .http://www.weforum.org/gcr .

أولا: مجموعة المتطلبات الأساسية:

يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع ليبيا بفارق (-38) مرتبة حسب هذه المجموعة الفترة السابقة، فقد كانت كافة المؤشرات التي شملتها هذه المجموعة نقاط قوة ذات ميزات تنافسية العام الماضي ما عدا مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي إذ ما زالت ليبيا تحتل موقعاً متواضعا ضمن المراتب المتأخرة فيه خلال السنوات الماضية حيث بقى المؤشر الثالث (بيئة الاقتصاد الكمي) ميزة تنافسية في حين أن باقي المؤشرات لم تعد نقاط قوة هذا العام،وذلك لتراجع مرتبة ليبيا إلى ما بعد المرتبة(88).

المؤشر الأول المؤسسات(Institutions):

تراجع أداء الاقتصاد الليبي حسب هذا المؤشر(-43) هذا العام بسبب التراجع في كافة المؤشرات المكونة له يرجع عدم استقرار الوضع السياسي .

المؤشر الثاني البنية التحتية (Infrastructure)

تراجعت ليبيا حسب هذا المؤشر (- 8) هذا العام بسبب التراجع في كافة المؤشرات المكونة له وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

المؤشر الثالث محور بيئة الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Environment)

بالرغم من تواضع مرتبة ليبيا حسب هذا المؤشر على مدار الأعوام الماضية إلا أن الاقتصاد الليبي قد تراجع حسب هذا المحور(37-) هذا العام بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

المؤشر الرابع الصحة والتعليم الأساسي(Health and Primary Education)

تراجعت ليبيا حسب مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية حيث سجلت المرتبة (119) مقارنة بالمرتبة (104) لعام (2009)، حيث يعزي ذلك إلى التراجع في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وسبب انخفاض مساهمة التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتي تعد أحد أساسيات النمو المستدام، وتعكس وضع المستوى الصحي والبحث والتطوير في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة(Efficiency Enhancers)

تراجعت ليبيا حسب هذه المجموعة (27) مرتبة، وتمثل المؤشرات ضمن هذه المجموعة الأكثر أثرا على مرتبة ليبيا حسب مؤشر التنافسية العالمي GCI، وذلك لأن ليبيا أصبحت ومنذ العام (2009) اقتصاداً تعتمد تنافسيته كمياً ونوعاً، الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، الأمر الذي أدى إلى تسليط الضوء على الجوانب التي يجب على الاقتصاد الليبي معالجتها، ليتمكن من تحقيق التطور المرجو ضمن هذه المجموعة.

المؤشر الخامس التعليم العالي والتدريب(Higher Education and Training)

تراجعت ليبيا حسب هذا المؤشر (27) مرتبة هذا العام بسبب التراجع في كافة المؤشرات المكونة له حيث هدفت دراسة البنك الدولي(1998) [1] إلى دارسة مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي(قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام) بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع أن يعيشه الفرد في (83) دولة من الدول النامية خلال الفترة (1960–1977) وتوصلت الدارسة إلى أن الدول التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بمعدلات أعلى في التعميم وكذلك بمعدلات عمريه أطول لأفرادها .

المؤشر السادس محور كفاءة سوق السلع (Goods Market Efficiency)

تراجعت ليبيا حسب هذا المؤشر (20) مرتبة لتحقق مرتبة (139)هذا العام (2014) وبذلك هذا المؤشر لم يحقق الميزة التنافسية للاقتصاد الليبي.

المؤشر السابع كفاءة سوق العمل(Labor Market Efficiency)

تراجع هذا المؤشر بشكل طفيف إلى مرتبة (133) بمقدار مرتبة واحدة فقط هذا العام (2014) .

المؤشر الثامن تطور الأسواق المالية: (Financial Market Sophistication)

[1] - World Bank. 1998. World Development Indicators, 1998. C D – ROM.

تراجعت ليبيا حسب هذا المؤشر (22) مرتبة لتحقق مرتبة (144) هذا العام (2014) وبذلك هذا المحور لم يحقق الميزة التنافسية للاقتصاد الليبي.

المؤشر التاسع الجاهزية التكنولوجية: (Technological Readiness)

تراجعت ليبيا في مؤشر الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness) ضمن مجموعة محفزات الكفاءة إلي (32) مرتبة لعام (2014).

المؤشر العاشر حجم السوق: (Market Size)

تراجعت مرتبة ليبيا بشكل طفيف إلي المرتبة (85) لعام(2014)عن عام (2009) المرتبة (73) والحل الأمثل للاقتصاد الليبي هو التوجه إلي الأسواق الخارجية التوسع إمام المنتجات والخدمات الليبية وذلك لمحدودية وعدم كفاءة السوق المحلية.

ثالثاً :مجموعة عوامل لابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors)

المؤشر الحادي عشر مدى تطور بيئة الأعمال: (Business Sophistication)

كانت نتائج ليبيا متراجعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر حيث كانت مرتبة ليبيا (135) بانخفاض (38−) مرتبة مقارنة بعام(2009) المرتبة (111).

المؤشر الثاني عشر الابتكار(Innovation)

تراجعت ليبيا في مؤشر الابتكار Innovation ضمن مجموعة عوامل الابتكار والتطور إلي (38) مرتبه لتسجل (144) لعام (2014) ويرجع السبب في ذلك انخفاض الإنفاق علي البحث العلمي حيث أشار تقرير اليونسكو للعلوم (2010)، الذي صدر أخيراً، أن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي في أقل مستوى له في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل ما بين (0.3 و 0.4) في المائة، خلال السنوات ما بين (2002) و (2007) من جملة الناتج القومي بينما وصل الإنفاق في الدول العربية الآسيوية (0.1) في المائة، في الفترة نفسها وفي الوقت

نفسه، بينما وصل الإنفاق على البحث العلمي مستوى العالم (1.7) في المائة من جملة الناتج القومي[1].

(4- 5)- التجارب العالمية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي :

لعل توجه الدول نحو العلم والمعرفة ليس بالشيء الجديد، وإنما الجديد وضع الخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة فقد بدأ السباق بين الدول لغلق الفجوة المعرفية منذ الربع الأخير من القرن الماضي ويمكن القول إن التجارب التي مرت بها بعض الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء في التوجه نحو اقتصاد المعرفة كانت غنية، مما يفتح المجال أمام المزيد من البحوث والمقالات المتخصصة عن تجربة كل دولة، وعن الخطط التي تم السير عليها للارتقاء على مدارج العلم والمعرفة مما يساعد أيضاً على شرح السبب في أن بعض الدول هي أكثر نجاحا من غيرها في زيادة مستويات الدخل وتوفير فرص العمل، ويساعد صناع القرار ورجال الأعمال لتحسين وضع السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، ومنها تجارب الدول التالية:-

(4-5-1)- التجربة الفنلندية:

يشيد العالم كله بفنلندا وبمثالها النموذجي لنظام تعليمي مبتكر ومزدهر، في النظام التعليمي كله، وتعد فنلندا البلاد الثامنة من حيث المساحة في أوروبا وأقل بلدان الاتحاد الأوروبي كثافة سكانية، وتتزعم فنلندا قائمة أفضل بلد في العالم في استطلاع مجلة نيوزويك لعام 2010 من حيث الصحة والاقتصاد والتعليم والبيئة السياسية ونوعية الحياة، كما تعتبر فنلندا ثاني أكثر البلدان استقراراً في العالم.حيث يبلغ نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي (3.5%) في عام (2007) ويعتمد الابتكار والبحث والتطوير في فنلندا على[2]:-

1-الشراكه بين القطاعين العام والخاص.

2-التشابك الكثيف بين الشركات والجامعات ومؤسسات البحوث.

---

[1] - UNESCO SCIENCE REPORT. 2010. www.unesco.org ص10-11.

[2] - محمد أنس أبو الشامات ،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مرجع سابق ذكره، ص602.

3–نظام عادل يؤمن ويعمم العلم على جميع طبقات المجتمع.

•لا يمكن تغافل المساهمة الأهم للقطاع الخاص في الوصول إلى اقتصاد المعرفة التي استندت خاصة على تحفيز الصلات بين القطاعات والصناعات المختلفة.

مثال علي ذلك قدم قطاع الصناعات سوقاً تجريبية مكّنت صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تجربة صناعاتها الناشئة محلياً بغاية تطويرها وتحسينها قبل بيعها في الأسواق العالمية. وفي دورها مكّنت هذه التطورات في صناعات المعلومات (operators) والاتصالات من تشجيع وجود سوق جديدة وديناميكية للمشغلين.

إن أداء الاقتصاد الفنلندي القوي ليس دليلاً قاطعاً على أن هذا النجاح سيستمر في المستقبل وأنه لن يواجه صعوبات يمكن أن تكون غير منتظرة ولكن الاقتصاد الفنلندي يواجه في الوقت الحاضر صعوبات مختلفة ومنها:

•الترهّل السكاني

•النظام الاجتماعي الاشتراكي

•إذا أخذنا مؤشر التنافسية العالمية كمعيار، نرى أن فنلندا كانت قد تصدّرته (4) مرات بين سنة (2000) وسنة (2005) ، ولكنها تراجعت تدريجياً في السنوات التالية لتبلغ المرتبة السابعة في (2010) ومن ثم أخذت المرتبة الثالثة سنة (2014/2013).

السؤال الذي يجب أن يطرح هو:

هل يكوّن نجاح بلد ما في فترة زمنية معينة ضمانة للمستقبل؟

•أن ما ينجح في أوقات وظروف معيّنة يمكن أن يفشل إذا ما تغيرت هذه الظروف.

•الحل هو المرونة والتجديد.

•إن الاستراتيجيات والسياسات التي طوّرت في وقت معين لها حدود طبيعية؛ فعندما يبدأ عدداً كبيراً من الدول باعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات شبيهة بتلك التي حققت نجاحاً لبلد معين يكون آن الأوان لأفكار ومفاهيم جديدة.

•إن الحاجة للتجديد يجب أن تكون دائمة ودورية وتنطبق على السياسات والاستراتيجيات والصناعات والتقنيات.

(4-5-2)- تجربة ماليزيا في التحول إلي اقتصاد المعرفة:[1]

يعتبر المجتمع الماليزي وحتى أواخر الستينيات من القرن الماضي مجتمعاً زراعياً بمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية، في ذلك الوقت تبنت الحكومة الماليزية إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة وعلى تطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية ، وعملت على فتح الأسواق الماليزية للاستثمارات الخارجية، فتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة .وبفضل هذه السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التعليم والبحث العلمي ،وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية، ارتفع إجمالي الناتج القومي ليصل إلى (313.4) بليون دولار في العام (2015) بزيادة قدرها (5.99%)عن العام (2014) ، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة (40.2%) عن العام (2014) لتصل إلى (200.35) بليون دولار في العام (2014)، كما بلغ متوسط الناتج الفردي(16120) دولار بمعدل ارتفاع سنوي للناتج الفردي بحدود(3.6%) سنوياً، ولقد أولت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ أواخر الستينيات وحتى اليوم أولوية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي ، على قاعدة إن التعليم حق مكتسب للمواطنين، والتدريب المهني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة وماهرة قادرة على البناء الصناعي، وتطوير التعليم والعلوم وتوجيههما في خدمة بناء المجتمع والاقتصاد المعرفي لذا فقد حددت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم رسالة ودور الأكاديمية الماليزية للعلوم في تحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد معرفي كما يلي، إنجاز التفوق التكنولوجي وتسويق نتائج البحوث والمساعدة في التجهيز الصناعي وتوفير الاستشارات والحلول التكنولوجية ، من خلال الإدارة الفاعلة للمعرفة التي بحوزتها واستثمارها بالشكل الصحيح ."وهكذا ومن خلال رؤية وطنية تقوم على بناء مجتمع معرفي وإتباع سياسات وطنية تخدم الوصول إلى هذا الهدف ، تمكنت الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة الدراسية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية وحققت أحلام شعبها بمزيد من التقدم والرفاهية ، رفعها إلى مصاف الدول المتقدمة في فترة زمنية قياسية.

[1] - فتحي،الزيات،"اقتصاد"المعرفة:نحو منظور أشمل للأصول المعرفية،2011 ، مراجع سابق،ص ص171 -172 .

(4-5-3)- تجربة الصين:[1]

تعيش الصين تجربة خلاقة على صعيد التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة ، من خلال توجهاتها البناءة في إدارة المعرفة التي تمتلكها ،ومن هنا فإن التجربة الصينية جديرة بالاهتمام والبحث واستخلاص العبر منها لصياغة سياسات تنموية شاملة ومستدامة لقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية بهدف تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع الصيني ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملحة ، وإزالة شبح الفقر عن السكان للوصول إلى استقرار اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب ، وبالتالي توفير الأمن القومي للدولة.

لقد شهد عام (1993) بداية الانطلاق الفعلي في تطوير التعليم والتقدم العلمي الصيني ، واعتماد رؤية إستراتيجية شعارها" إنعاش الصين من خلال العلوم، والتكنولوجيا والمعرفة "، وحددت أهدافا ينبغي التوصل إليها في العام (2010) تمثلت في زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم وتعزيز التعليم المهني وتوسيع التعليم العالي واستئصال الأمية، ومضاعفة الجهود في العلوم والتكنولوجيا في موازاة العمل على متابعة جهود تحسين جودة التعليم، فضلاً عن مضاعفة الجهود لاستئصال الأمية العلمية والمهنية، وتطوير مؤهلات رأس المال البشري وتعزيز احتياجاتهم واعتبار التعليم والمعرفة استثمار منتج، وتأسيس وتشجيع نظام للابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وبناء مؤسسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتأهيل عدد غير محدد من الكوادر العليا الوطنية المؤهلة لقيادة وإدارة البحوث وتحديث وتطوير القدرات الإبتكارية الكامنة في النُخب العلمية واكتشافها. وثم تحديد هدف رئيس لإنشاء البنية التحتية يقوم على تنشيط عملية البحث في العلوم والتكنولوجيا بما يخدم عملية البناء الوطني، لإظهار الصين كقوة عالمية في العلوم والتكنولوجيا، وتشجيع ودعم القادة والعلماء من ذوي القدرات المعرفية العالية ، فضلاً عن تفعيل برنامج إدارة المعرفة ومتابعة الاختراعات حتى المباشرة في الإنتاج والتسويق .

[1] – نغم حسين نعمة،" إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية"، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد، مجلد21 ،العدد الرابع، جامعة النهرين، الأردن، 2011، ص ص 76-77.

(4-5-4)- تجربة كوريا الجنوبية:[1].

إستراتيجية كوريا الجنوبية للتحول إلى اقتصاد المعرفة:

•تمكنت كوريا الجنوبية من التحول من دولة فقيرة الموارد إلى واحدة من أهم الاقتصادات المعرفية على مستوى العالم وواحدة من الدول الأسرع نمواً من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج. يعزى ذلك إلي:

(أ) اتجاه كوريا نحو خلق اقتصاد قائم على الصناعات المعرفية ومعتمد على التكنولوجيا في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل.

(ب) بدأ تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد المعرفة مع مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي.

(ج) انتهجت كوريا خلال تلك الفترة سياسات للاستدانة والاقتراض الخارجي لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا على نطاق واسع والاتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنية، لقد ساعد ذلك على ارتفاع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بشكل ملحوظ وجعلها تتفوق على الكثير من الاقتصادات المتقدمة.

كما يوضح الشكل (4-1) أحدث تقرير للإتحاد الدولي للاتصالات عن قياس مجتمع المعلومات سنة (2010) أن أعلى نسبة في العالم للمنازل المتصلة بالإنترنت عبر شبكات عريضة النطاق موجودة بكوريا و تصل هذه النسبة إلى نحو (95%) بالمائة، وبا(17) نقطة من (0.10) أي أن المستوى الوسطي لسرعة الاتصال للمنازل الموصولة بالحزمة العريضة في كوريا تكاد أن تكون ضعف ما هي عليه في أقرب منافسيها ترتيب كوريا الجنوبية الأولي في الاتصالات.

[1] - محمود عبد الرازق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية،الإسكندرية، الطبعة الأولي،2011،ص ص136،135.

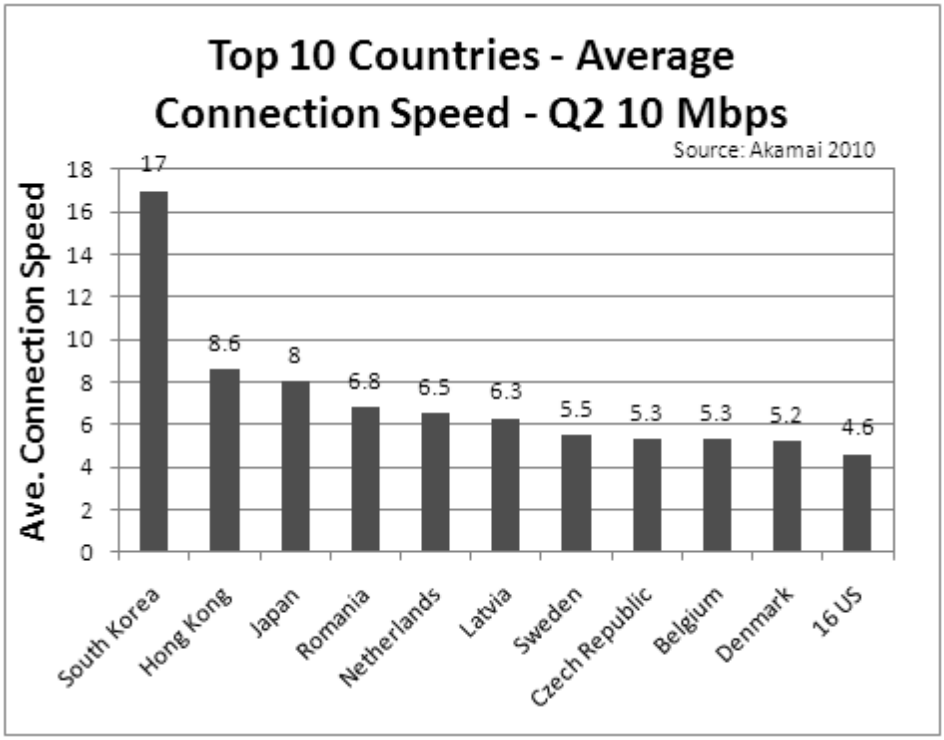

المصدر:الأمم المتحدة (الإسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا 2010.

الشكل (4-3) تقرير للإتحاد الدولي للاتصالات عن قياس مجتمع المعلومات

(4-6)- التجارب العربية في بناء اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة:

يعد التخلف العلمي والتكنولوجي من بين أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية، إلا إن بعض الدول العربية قد حاولت متابعة هذه التغيرات وقد بدأت بمحاولة مواءمة اقتصادها ليجاري الاقتصاد الجديد، كما بدأت باعتماد الإعمال الالكترونية و التجارة الالكترونية و الإعمال المصرفية الالكترونية من هذه الدول نذكر منها دولة الإمارات ومصر .

(4-6-1)- تجربة الإمارات العربية المتحدة:[1].

اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة إنمائية تربوية شاملة مستفيدة من الفائض التراكمي للعائدات النفطية. وكانت دولتا الإمارات العربية المتحدة والسباقة في دول الخليج إلى فتح أبوابها لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية، وفي إنشاء هيئات وطنية حكومية مستقلة لتطوير

[1] -هدي الدعمي،عدنان العذاري،الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، دار جرير،عمان،الأردن، الطبعة الأولي،2010، ،ص ص178-179.

التعليم العالي بأشراف مباشر من حكامها ومسؤوليها الكبار، لتأكيد الأهمية التي توليها حكوماتها لرفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي حيث أن:

1- بلغ معدل الإنفاق على البحوث العلمية في الإمارات حوالي (1.6%) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ حجم الصادرات الصناعية (24%) من الناتج المحلي الإجمالي، منها (10.2%) صادرات ذات تكنولوجيا عالية.
2- أقرت حكومة الإمارات إستراتيجية وطنية خاصة للتربية والتعليم تدعى التربية(2020) ، عبارة عن سلسلة من الخطط الخماسينية تهدف إلى إدخال التقنيات الحديثة في التعليم وتنشيط وتعميق المعارف الإبتكارية والإبداعية وتحفيز التعليم المستدام.
3- تم وضع إنفاقات شراكة بين المعهد الفني العالي ومركز الإبداع والبحوث، والتدريب فيه مع مجموعة كبيرة من الشركات العالمية لتأمين تأهيل وتدريب الطلاب والأساتذة وتزويدهم بالمعارف العلمية وإقامة الدورات التدريبية.
4- تم تأسيس المنظمة التعليمية المتخصصة وقرية المعرفة في مدينة الانترنيت دبي لاستقبال الجامعات العالمية الكبرى، بالإضافة إلى مراكز تدريب ومؤسسات ومعاهد بحوث تستفيد من الخدمات العلمية العالية للمدينة التكنولوجية،
5- تم تأسيس(23) مؤسسة تعليم عالي وتدريب غير حكومية مرخصة من وزارة التعليم العالي، وتأسيس المدينة النموذجية مصدر في أبو ظبي، معهد العلوم والتكنولوجيا الذي سيبدأ التسجيل فيه في (MIT) بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لاستقبال الطلاب الذين يرغبون في التخصص في مجالات العلوم والهندسة والمياه والبيئة وتقنية المعلومات.

وإنطاقاً من هذه المؤشرات وجهود الحكومة فيها ستكون الإمارات الدولة العربية السباقة في بناء مجتمع معرفي متقدم، ففي عام (2007) أطلق حاكم دبي مؤسسة رائدة للتنمية البشرية وتطوير العلوم والبني المعرفية في الوطن العربي ودعم العقول الشابة وتمويل البعثات العلمية والدراسات والبحوث، بهدف رفع مستوى الوطن العربي إلى مصاف الدول المتقدمة والمنتجة للمعرفة والقضاء على الفجوة المعرفية القائمة بين العالم المتقدم والوطن العربي .وخلال مؤتمر المعرفة الأول المنعقد في عام (2007) الذي أقامته هذه المؤسسة، أطلقت آلية عمل لتنفيذ

مشروع كبير لدعم التعليم والمعرفة من شأنه تعزيز المعرفة الدولية، وتحسين جودة التعليم العالي، وتأسيس شبكة الأبحاث العربية، وتنمية المهارات القيادية العربية، وبناء القدرات العلمية والمعرفية، وتأسيس حاضنات الإعمال في الجامعات، وإطلاق مشاريع لبناء مجتمع المعرفة الذي يوفر مصادر المعرفة ونشرها وتسهيل الوصول إليها ورعاية المشاركين في إنتاجها، ولاشك إن تنفيذ هذا البرنامج سيساعد في تحسين عمل وجودة" مصانع المعرفة "العربية .

وإن تجارب الدول أنفة الذكر في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة جديرة بالاهتمام والبحث كونها ركزت بشكل أساسي على إدارة المعرفة واستثمارها لبناء دولة قوية قادرة وآمنة، ووضعت الآليات والخطط وحددت الأهداف وعملت على تنفيذها، فقد عملت الكثير من الدول النامية على استثمار معرفتها وإدارتها بالشكل المطلوب، مما جعلها تصل بمجتمعاتها إلى حالة يمكنها فيها من إنتاج المعرفة وابتكار وسائل إنتاج جديدة تساعد في تأمين حاجاته وإحراز مزيد من التقدم والرفاهية.

(4- 6-2)-تجربة مصر:[1]

مصر هي اكبر دولة عربية، ولها تاريخ عريق وطويل في الثقافة والمعرفة والعلوم ، تُعيقها كثافة السكان وقلة الموارد المالية والحروب التي خاضتها ومعدلات الفقر والبطالة والأمية التي تعيق عمليات التنمية فيها. بالرغم من ذلك فإن اكبر عدد من الباحثين في الوطن العربي موجود في مصر، وهي دولة ذات قطاع صناعي ناشط وفيها حضارة تمتد إلى الآف السنين . وتحتل مصر المرتبة (112) حسب ترتيب مؤشر التنمية البشرية عام (2014)على الصعيد العالمي، وهي تتبوأ مركز الصدارة في الوطن العربي على صعيد البحث العلمي وبناء المجتمع المعرفي ويمكن اعتبارها مؤشراً لواقع التقدم العلمي فيها .أما المؤشر الأهم بالنسبة لواقع البحث العلمي في مصر، فيكمن في وجود حوالي (57%) من إجمالي عدد الباحثين العرب فيها ، وهي تنفق(30%) من إجمالي الإنفاق العربي على البحث والتطوير بينما تبلغ حصتها من الدخل (12%) من إجمالي الدخل العربي، ويبلغ معدل إنفاقها على البحث والتطوير (0.24%) من إجمالي الناتج الوطني وعدد الباحثين فيها (910) باحث لكل مليون شخص، وعدد براءات

[1] – هدي الدعمي،عدنان العذاري،الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، مرجع سابق ،ص ص160-167.

الاختراع المسجلة (1210) اختراع. لقد أدركت الحكومة المصرية منذ وقت بعيد انه لا يوجد طريقاً أكثر فاعلية لمحاربة الفقر والبطالة والأمية غير طريق استثمار المعرفة وإدارتها التي تعمل على خلق التكنولوجيا والتقدم، وهذا يتم عن طريق الأتي:

1- اعتماد مصر على علمائها ومفكريها ومهندسيها لاختراع وإنتاج سلع جديدة وتوليد معارف وأفكار مبدعه.
2- يوجد في مصر حوالي (68) مؤسسة بحثية في مختلف العلوم الاجتماعية والسياسية والتاريخية والعلمية، منها (45) مؤسسة حكومية و (15) مؤسسة خاصة، عدا بعض مراكز البحوث الأجنبية والمصرية ذات التمويل الخارجي.
3- يشرف على البحث العلمي والتطوير وزارة متخصصة تدعى وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا، مما يعكس الأهمية التي توليها مصر للنشاط البحثية والمعرفي
4- أقرت الحكومة المصرية خطة وطنية للبحث العلمي، وضعتها وزارة البحث العلمي مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في القاهرة وبالتعاون مع باقي الوزارات الحكومية، مهمتها تعزيز النشاط العلمي والبحثي في مصر، وأدت هذه الخطة إلى ارتفاع عدد الأوراق العلمية وبراءات الاختراع في مصر إلى (1210) ورقة وبراءة اختراع سنوياً، ولكن هذا العدد لا يزال دون المستوى المطلوب، مقارنة باليابان (417000)، والهند (9000).
5- تتبع اغلب المراكز والمؤسسات البحثية الحكومية الوزارات الرئيسية في مصر، كوزارة الطاقة والنفط ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية، ومنها تتلقى التمويل الأساسي والتجهيز.

إلا إن التحديات التي تعاني منها مصر كغيرها من الدول النامية تتمثل في :

1- أنها لم تحقق النموذج الكلاسيكي للتنمية أي نموذج الثورة الصناعية،وفي الوقت الذي اضطرت إلي تحقيق نموذج الثورة الصناعية الثالثة،أي الثورة المعرفية والتكنولوجية وثقافة مجتمع المعرفة وبالرغم من توفر الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي

في مصر فإن جودة هذه الموارد لا ترتقي إلي القاعدة العلمية اللازمة إلي اقتصاد المعرفة في المستقبل.

2- وتمثل هجرة العقول المصرية إلي الخارج عائقاً في رأس المال البشري الذي هو أساس اقتصاد المعرفة .

3- إنفاق مصر علي البحث والتطوير لا يتعدي (0.23%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تنفق الدول الرائدة في اقتصاد المعرفة مابين (2 – 3.5 %) من ناتجها القومي علي البحث والتطوير.

4- ضعف العلاقة بين مراكز البحث والتطوير والجهات الإنتاجية عائقًا أمام تطبيق الأبحاث التي تقوم بها الجهات الإنتاجية علي أبحاث السوق والمستهلكين وليس بحوث الإنتاج والتكنولوجيا، بما يودي إلي عدم اكتمال دورة الابتكار التي تبدأ من البحث الأساسي إلي البحث التطبيقي وتنتهي بتنمية التكنولوجية والمنتجات[1].

الدروس المستفادة من التجارب الدولية السابقة حيث نري من خلال التجارب الدول المتقدمة والعربية علي حد السواء، تم التركيز علي التعليم والبحث العلمي بشكل أساسي، إذ تبنت جميعاً مبدأ الاستثمار في رأس المال البشري ومن خلال هذه التجارب نوضح الأتي:

1- من حيث الإنفاق إذ يبلغ إنفاق فلندا علي البحث العلمي والتطوير (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن ليبيا لا يتجاوز الإنفاق علي البحث العلمي والتطوير (0.02%) من الناتج المحلي الإجمالي .

2- مساهمة القطاع الخاص في فلندا ساعد أيضا للوصول إلي بناء اقتصاد المعرفة في حين نجد القطاع الخاص في ليبيا لا يوجد لديه أي دور فيما يتعلق ببناء اقتصاد المعرفة قد يكون دوره شبه منعدم تماماً خلاف تجربة فلندا.

3- كذلك نجد أن في جميع التجارب الدولية كان هناك دور كبير وواضح للحكومة في التحول إلي بناء اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال وضع سياسات وخطط لتطوير آليات التعليم والبحث العلمي ومن خلال أيضاً الاستثمار في التعليم والبحث العلمي كما هو واضح في التجربة الماليزية .

[1] -نسرين،اللحام،"اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق نهضة مصر"،سلسلة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية،العدد السابع،مصر،2013،ص ص21-28.

4- كما نلاحظ أيضاً في التجربة الصينية لقد تم اهتمام الحكومة الصينية بدور التعليم والبحث العلمي، من خلال الخطط لتطوير التعليم في الصين التي اعتماد علي رؤية إسترتجية، حيث تم التوسع في التعليم العالي وتشجيع نظام الابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا، في حين نجد أن ليبيا تفتقر إلي نظام تشجيع الابتكار والاختراع مما يساهم في عدم بناء اقتصاد المعرفة .

5- كذلك نجد أن في تجربة كوريا الجنوبية إنها انتهجت سياسات الاستدانة والاقتراض الخارجي لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا، إذ أن ليبيا بعكس كوريا حيث لديها وفرة في الموارد المالية، التي تساعدها في الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا وهي تعتبر عامل مساعد في بناء اقتصاد المعرفة .

6- أما فيما يتعلق بالتجارب العربية في بناء اقتصاد المعرفة، نجد أن دولة الإمارات قد تكون قريبه إلي الحالة الليبية من حيث إنها دولة نفطية، إلا أن دولة الإمارات قامت في إنشاء هيئات وطنية مستقلة لتطوير التعليم بإشراف مباشر من حكامها،إذ بلغ معدل الإنفاق علي البحث العلمي حوالي (1.6%) من إجمالي الناتج المحلي، إذ نجد أن ليبيا لا يتجاوز (0.02%) من إجمالي الناتج المحلي وهو يعتبر عائق أمام بناء اقتصاد المعرفة في ليبيا.

7- يمكن القول إن هناك إنفاق علي التعليم ولكن بشكل ضعيف، ويعاني من العشوائية أي لا يوجد روية حقيقة لتوجه نحوا بناء اقتصاد المعرفة، حيث نجد إن دولة الإمارات وضعت سلسة من الخطط الخماسينية بهدف إدخال التقنيات الحديثة في بالتعليم وتنشيط المعارف والابتكار والتطوير، وكذلك مصر وضعت خطة الثلاثينية وضعتها وزارة البحث العلمي مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مهمتها تعزيز النشاط العلمي والبحثي لبناء اقتصاد المعرفة .

وقد اختيرت الدولة الأولي حيث أنها تأتي على رأس قائمة الدول المتقدمة التي نجحت في تنمية مواردها البشرية والانتقال من اقتصاد أولي إلى اقتصاد معرفي، والاحتفاظ بهذه المكانة الدولية لفترة زمنية ممتدة، أما الدول الآسيوية الثلاث المختارة فهي تنتمي إلى مجموعة الاقتصادات الصاعدة أو الناشئة، وتمر حاليًا بالمرحلة الانتقالية التي تمهد السبيل للوصول إلى

إقامة الاقتصاد المعرفي، وقد قطعت جميعها شوطًا كبيرًا في تنمية رأس المال البشري وفي النهوض باقتصادياتها بما يعجل في عملية الانتقال واللحاق بالدول المتقدمة والدول العربية حيث الإمارات العربية المتحدة تأتي علي رأس قائمة الدول العربية التي نجحت في التوجه في تنمية مواردها البشرية والانتقال من اقتصاد أولي إلى اقتصاد معرفي كذلك إن مصر هي أيضا من الدول العربية الناجحة في التوجه إلي اقتصاد المعرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك من الدول العربية التي استطاعت إن تخطو خطوات لأبأس بها إلا إن البعض منها ما تزال دون المستوى المطلوب.

أما فيما يخص حالة ليبيا، فالواقع إنها بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني، من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الليبي للنمو السريع والمتوازن مع متطلبات العالم الحديث، ونستخلص مما سبق أنه إذا أرادت ليبيا أن تنشئ اقتصادا معرفيا، أن تولي العناية الكافية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برامج متكاملة لترقية البيئة الرقمية من جهة، واستغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية حيث بينا في كل تجربة العوامل التي يسرت السبيل للانتقال للاقتصاد المعرفي، ومؤشرات الأداء الدالة على ذلك ورصدت التجارب في النهاية أهم الدروس المستفادة من نجاح الدول الرائدة سالفة الذكر، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أهمية تبني منهج التوافق الاجتماعي لبناء مجتمع المعرفة من خلال مشاركة كافة كيانات المجتمع بما يمكن من إحداث تغيير جذري في الاتجاهات الفكرية والقيم السلوكية وبما ينمي الإدراك الواعي والشديد بالحاجة إلى الإنجاز ويوفر الإرادة القوية للتغيير والتحرك الفاعل صوب الاقتصاد المعرفي.

2- أهمية التراكم المعرفي وليس التراكم الكمي لعناصر الإنتاج أو الموارد العينية في دفع عجلة النمو وتنويع الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

3- اتساع مفهوم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري لتشمل عناصره صور الإنفاق على التعّلم كافه بجانب التعليم العام والجامعي كالتعّلم طوال الحياة والتعّلم التقني والتعليم الإلكتروني والتعّلم عن بعد والتدريب المهني، بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار، والإنفاق على العلوم وتقنية المعلومات والاتصالات.

4- ضرورة تكثيف الجهود التنموية على كافة الركائز والمحاور الأساسية للاقتصاد المعرفي لتسريع الانتقال المتوازن .

5- التركيز على محور" التعليم "قبل كل شيء باعتباره المدخل الرئيس لتنمية الموارد البشرية مع تأكيد التوجهات التالية.

6- إتاحة التعليم للجميع وإلزامية التعليم لمراحل متقدمة في التعليم العام والتوسع في تعليم الكبار ونظم التعّلم المستمر.

7-الارتقاء بجودة التعليم في كافة مراحله بتطوير المناهج وأساليب التدريب والاستفادة من تقنيات الاتصال والمعلومات في منظومة التعليم (مناهج المدارس الذكية والجامعات التكنولوجية).

8- التركيز على العلوم الحديثة في مجالات الهندسة والعلوم الطبيعية والاتصالات الداعمة للاقتصاد المعرفي.

9- التركيز على التعليم والتدريب التقني من خلال التوسع في المدارس والمعاهد التقنية وكليات التقنية وكليات المجتمع ومراكز خدمة المجتمع.

10- ضرورة تواجد هيئة عليا أو مجلس أعلى للاقتصاد المعرفي تكون له من الاختصاصات أو السلطات ما يمكنه من طرح الرؤية الإستراتيجية وما يتبعها من سياسات وخطط، ومن إصدار القرارات وإنفاذها عملا، وبما يضمن تظافر الجهود والتنسيق المستمر بين أصحاب المصلحة.

11- تأكيد المسئولية المشتركة لكافة أصحاب المصلحة في بناء الاقتصاد المعرفي، مع مراعاة أن تكون الريادة للقطاع الحكومي من خلال دوره في توفير الأُطر التنظيمية والإشرافية والاعتمادات المالية لإقامة البنية الأساسية والإنفاق على التعليم والمراكز البحثية، مع إشراك قطاع الأعمال الخاص وتنظيمات المجتمع المعرفي بصورة فاعلة ومتزايدة في منظومة الاستثمار في رأس المال البشري.

حيث يزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال التوسّع في الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير المستمر لمستويات الأداء في القطاعين الحكومي والخاص، فالاستثمار في تنمية العنصر البشري أصبح يشكل في حد ذاته أحد عوامل الإنتاج، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لدوره الأساسي في تحسين الإنتاجية وزيادة مستويات التشغيل، فضلاً عن كونه العامل الأساسي وراء الارتقاء بكفاءة عناصر الإنتاج وبالرغم من مخاوف ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن التقنيات القائمة على اقتصاد المعرفة, فإن تجارب الدول المتقدّمة وبعض الدول

النامية تشير إلى أن أثر تلك التقنيّات في التوظيف المباشر وغير المباشر يمكن أن يكون في الحقيقة فاعلاً، حيث أنها تولد طلباً إضافياً على العمالة من خلال توفير سلع وخدمات جديدة ومن خلال توسيع نطاق السوق وزيادة الإنتاج. والواقع أن تأثيرات التقنيّات الحديثة في مجال التوظيف لا تقتصر فقط على حجم العمالة وبنيتها المهنية وسوق العمل, ولكنها ستشمل أيضاً وبصورة أساسية نوعية العمل, خصوصًا فيما يتعلق باعتماد ما يمكن تسميته الأنواع المرنة للعمالة ذات الطابع التعاقدي, فضلاً عن الاتجاه نحو تقليص ساعات العمل، ويمكن القول أن أسواق العمل في الدول المتقدّمة والدول النامية على حد سواء ستصبح بذلك أكثر مرونة في ظل اقتصاد المعرفة، ومن الواضح أنه سيكون للثورة التقنية الجديدة أثر كبير بالنسبة للفئات الأكثر احتكاكاً بها ولصالح الاختصاصات الأكثر حداثة التي يغلب فيها عنصر الشباب، كما ستبرز فائدتها وتأثيراتها بصورة جليّة بالنسبة للشركات دولية النشاط والمؤسسات ذات الإنتاج الكبير الموجّه للتصدير، ومن البديهي أيضاً أنها ستكون في صالح الدول الأكثر تقدّماً القادرة على الاستفادة من الميزات المطلقة والنسبية التي يوفرها لها امتلاك ناصية المعرفة التقنيّة واحتكار القسم الأكبر منها, من خلال التبادل الدولي, ومن ثم تكريس تفوّقها التقني على الدول النامية والأقل تطوّراً, والتي تصبح معها الهوّة التقنية أكثر اتساعاً وعمقاً.فمن الواضح أن التدويل المتزايد للإنتاج واشتداد المنافسة الدولية يجعل الدول التي تركز على اقتصاد التصدير أكثر استخداماً للتقنيّة الحديثة, وبالتالي أكثر احتياجاً لاكتسابها وتطويعها ونشر تطبيقاتها، ومما لا شك فيه أن هذا التطوّر والتقدّم للعلوم والمعرفة والتقنية يشكل تحدياً قوياً أمام الاقتصاد الليبي الذي مازال في موقع المتلقي والمستخدم "السلبي" لإنجازات الثورة العلمية بكافة مراحلها، الأمر الذي يؤكد أهمية الإسراع بتنمية الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للتوجّه نحو بناء الاقتصاد المعرفي الذي يمثل السبيل الوحيد لنجاح المجتمع الليبي في مواجهة تحديات العصر الحديث ومستجداته المتلاحقة، وتأهيله لكي يتبوأ موقعاً ملائماً على الاقتصاديات العالمية، وإدراكاً لما تقدّم فيجب تبنّي الدولة الليبية خططاً تنموية طموحة تستهدف التحوّل من "اقتصاد ريعي" يعتمد على النفط إلى "اقتصاد معرفي" يقوم على التقنية والمعلوماتية للإسراع بمعدلات نموه بدرجة أكبر لملاحقة سباق التنمية والتقدّم وللتفاعل مع التوجّهات العالمية، والاستفادة القصوى من الإمكانات والمقوّمات المتاحة، حتى يتمكن الاقتصاد الليبي في النهاية من تحقيق التنمية المستدامة واحتلال مكانته اللائقة على خريطة التنافسية الدولية.

(4-7) التعليم العالي في ليبيا:

إن الاهتمام بالتعليم العالي أصبح ضرورة ملحة نظراً لأن التعليم يعد الاستثمار الحقيقي للشعوب وعلامة هامة لتقدمها، لذا يحاول القائمون على العملية التعليمية تحقيق الأهداف التعليمية بأفضل الطرق من خلال ابتكار طرق ووسائل تساعد في تسهيل عمليتي التعليم والتعلم وتطوير الأداء، ومن المعلوم إن وجود الجامعة يقترن بوجود الفكر والعلم والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة مع بعضها كلا منها تكمل الأخرى، وإن الجامعة لها رسالة ووظيفة وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية ثقافية علمية تربوية وبذلك توصف الجامعات بأنها مراكز إشعاع حضاري وعلمي للإنسانية[1].

وتضم الجامعات النخبة من الباحثين والأساتذة المتخصصين الذين يعملون من أجل نشر المعرفة وتطويرها وتعميمها وذلك من خلال التعليم والبحث العلمي، وإن نجاح الجامعات في هذه المهمة يتطلب تهيئة الظروف والإمكانيات بكل أنواعها، وإمدادها بما تحتاج إليه من موارد بشرية أو مادية، ومواكبة آخر المستجدات والتطورات العلمية، وتطوير الأنظمة الإدارية الفعالة.

(4-8) التعريف بجامعة بنغازي :[2]

تعد جامعة بنغازي أعرق وأفضل الجامعات في ليبيا، حيث أنها أول جامعة حديثة في البلاد، حيث تقع منشآتها في المدينة الجامعية في منطقة قاريونس غرب مدينة بنغازي، حيث تأسست في (15) يناير (1955) بعد استقلال ليبيا مباشرة باسم الجامعة الليبية، وتتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكانت النواة الأولى لهذه الجامعة كلية الآداب والتربية التي كانت تضم واحداً وثلاثين طالباً في ذلك الوقت، وعدد (6) من أعضاء هيئة التدريس و(9) من الموظفين، وكان موقعها السابق داخل مدينة بنغازي. وأنشئت كلية الاقتصاد في المدينة سنة (1957)، ثم كلية القانون سنة (1962)، وتم إنشاء كلية الطب البشري في بنغازي سنة (1970) وكلية تقنية المعلومات (الحاسبات) في سنة (2006)، في سنة (1973) تم فصل

[1] – الزبيدي، صباح حسن"، "دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب " ،دراسة نقدية، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي، تحت شعار الإرهاب في العصر الرقمي، الفترة 10 –13–2008 ، ص 21.

2 – الموقع الرسمي لجامعة بنغازي،uob.edu.ly.

الجامعة الليبية لتكون الكليات الموجودة في بنغازي جامعة بنغازي، وبين عامي– 1973) (1974 انتقلت الجامعة من مقرها القديم داخل مدينة بنغازي إلى مقرها الحالي بالمدينة الجامعية في منطقة قاريونس، وفي عام (1976) تغير اسمها من "جامعة بنغازي" إلى "جامعة قاريونس" ليعود الاسم مجدداً "جامعة بنغازي" بعد (2011).

وقد تطورت جامعة بنغازي حيث أصبحت الآن مدينة جامعية تضم العديد من الكليات والمرافق، وأصبح لها عدة مواقع ومجمعات علمية داخل مدينة بنغازي, حيث بلغت مساحتها الإجمالية حوالي (530 هكتارا) تقريباً، ويدرس فيها الآن ما يقرب من (70230) طالباً وطالبة منهم حوالي (1300) طالب وطالبة من غير الليبيين، موزعين على عدد (15) كلية (75) قسماً أكاديمياً، كما يقوم بالتدريس في جامعة بنغازي حوالي (2525)[1] تقريبا من أعضاء هيئة التدريس، وحوالي (270) معيداً بالإضافة إلى حوالي (5045) تقريبا من الموظفين. كما تصدر الجامعة صحيفة ثقافية تأسست في (1984) تحمل اسم صحيفة بنغازي " وتصدر بشكل نصف شهري[2].

كما يوجد للجامعة كليات فرعية خارج مدينة بنغازي في عدد من المناطق الليبية وهي:

- كلية الآداب والعلوم في الكفرة.
- كلية الآداب والعلوم في إجدابيا.
- كلية الآدب والعلوم في الأبيار.
- كلية الزراعة في سلوق.
- كلية الآداب والعلوم في المرج .
- كلية الآداب والعلوم في منطقة الواحات.
- كلية المعلمين في قمينس.

***الدرجات التي تمنحه الجامعة:**

درجة الليسانس أو البكالوريوس درجة الماجستير درجة الدكتوراه في بعض الكليات كما تمنح الجامعة الشهادات الفخرية في مجالات العلم، والمعرفة، والأدب، والثقافة، والسياسة، والقانون، والاقتصاد، والعلوم ،والهندسة.

[1] - المصدر: إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي، تاريخ الاطلاع يوم 18–1–2016.

[2] -الموقع الرسمي لجامعة بنغازي،uob.edu.ly.

***الدراسات العليا:**

كانت البداية الفعلية لبرنامج الدراسات العليا عام (1978)، ويبلغ عدد طلاب الدراسات العليا حوالي (3700) طالب وطالبة. حيث تم منح حوالي (1820) شهادة ماجستير بالإضافة إلى بعض شهادات الدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية.

(4-9) مركز البحوث والاستشارات:

يتولى مركز البحوث والاستشارات العمل من أجل تحقيق أهداف الجامعة في دعم وتحرير البحث العلمي في مختلف المجالات، كما تشرف على إصدار مجلة علمية محكمة تضم عددين أحدهما للدراسات العلمية والآخر للدراسات الإنسانية، وتصدر المجلة مرتين في كل عام وقد نشرت المجلة عشرات البحوث في مختلف المجالات، وبلغت عدد الإصدارات عشرون مجلداً من مجلة جامعة بنغازي، كذلك تشرف على تحكيم الأبحاث لأساتذة في جامعة بنغازي لأغراض الترقية، وتتولى بالتنسيق مع الأقّسام الأكاديمية عقد المؤتمرات العلمية، وتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على المشاركة بأوراق عمل في المؤتمرات العلمية على المستوى المحلي وكذلك على المستوى العربي والدولي[1].

1 -الموقع الرسمي لجامعة بنغازي،uob.edu.ly.

الفصل الخامس

الإطار العملي للدراسة

المنـهجيـة والإجراءات

الفصل الخامس

الإطار العملي للدراسة

المنهجية والإجراءات

(5-1) مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وكذلك إعداد أداة الدراسة المستخدمة والتأكد من صدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل بيان إجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمها الباحث للوصول إلي النتائج والتوصيات.

(5-2) منهجية الدراسة:

تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي لأنه يقوم بوصف الواقع كما هو، وبيان أهم خصائصه ووصف العلاقات بين أجزاء المشكلة وذلك عن طريق جمع البيانات المتعددة من مصادر متعددة ثم الوصول إلي نتائج تعكس الواقع، أما من حيث الإجراءات فهي دراسة كمية أكثر منها نوعية لأنها اعتمدت علي الجانب الكمي من خلال الوصول إلي النتائج الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام صحيفة الاستبانه* كأداة أساسية لتجميع البيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة، وتعتبر الاستبانه من أكثر أداوت جمع البيانات ملاءمة لهذه الدراسة،"وذلك لسهولة هذا الأسلوب، وإمكانية توزيعه علي نطاق واسع وعلي عدد كبير من المستهدفين، كما انه يعتبر أقل الأساليب تكلفة، إضافة إلي سهولة عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من صحيفة الاستبانه[1] كما احتوت الصحيفة علي رسالة إرفاق وقد قسمت صحيفة الاستبانه إلي جزئين وهما :

الجزء الأول : يتعلق بتجميع بيانات عامة من المشاركين في الدراسة من حيث الجنس، العمر،المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في الجامعة ،المسمي الوظيفي .

[1] -ظاهرة الكلالدة محفوظ،"أساليب البحث العلمي "،دار زهران للنشر،الأردن،1999،ص ص 150-151.
*نسخة من الصحيفة الاستبانه مرفقه بالملحق (1) لهذه الدراسة.

الجزء الثاني : يحتوي علي معلومات تتعلق بتجميع البيانات حول العوامل التي تؤثر علي دور الجامعة في بناء وإمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا، حيث تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبانه إلي خمس مجموعات تتعلق كل مجموعة بأحدي الفرضيات الفرعية للدراسة بحيث يتكون من (65) فقرة موزعة على خمس مجموعات كالتالي:

– تتناول المجموعة الأولي :وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة ويتكون من (9) فقرات.

– تتناول المجموعة الثانية : الإبداع والتطوير ويتكون من (9) فقرات.

– تتناول المجموعة الثالثة: المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في عصر المعلومات : ويتكون من (8) فقرات.

– تتناول المجموعة الرابعة :جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات ويتكون من (29) فقرات

– تتناول المجموعة الخامسة : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي ويتكون من (10) فقرات.

وبعد أن تم وضع قائمة الأسئلة بصحيفة الاستبانة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم بناؤها علي شكل أسئلة مغلقة بحيث يتضمن كل سؤال مجموعة إجابات محتملة ليختار المشارك احدي هذه الإجابات التي تتفق مع رأيه في موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث علي صياغة أسئلة الاستبانة بحيث تكون الإجابة عليها بأسلوب **(موافق، محايد، غيرموافق)** وذلك حتى تكون الإجابة أكثر واقعية لقياس أراء وموقف ووجهات نظر ذوي الخبرة العلمية في هذه الدراسة وتم استخدام مقياس الإجابة الموضحة بالجدول رقم (5–1)الأتي:

جدول(5-1)

مقياس الإجابة علي الفقرات

نمط الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
وزنه النسبي الإحصائي	**1- 1.66**	**2.32-1.67**	**3-2.33**

(5-3) مجتمع الدراسة:

والمقصود هنا بمجتمع الدراسة جميع وحدات أو عناصر الظاهرة المراد دراستها وكانت هنا تتمثل في جميع أعضاء هيئة التدريس الوطنين بجميع كليات جامعة بنغازي والبالغ عدهم (2525) [1].

جدول(5-2)

عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي 2016/2015

عدد أعضاء هيأة التدريس للعام الجامعي 2016/2015		
ت	**الكلية**	**العدد**
1	**الآداب/بنغازي**	**307**
2	**التربية/بنغازي**	**86**
3	**العلوم/بنغازي**	**271**
4	**الإعلام**	**36**
5	**القانون**	**62**
6	**الهندسة**	**215**
7	**الآداب والعلوم /الكفرة**	**31**
8	**الآداب والعلوم/ المرج**	**200**

[1] – المصدر: إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي، تاريخ الاطلاع يوم 18-1-2016.

9	الآداب والعلوم/الواحات	7
10	الآداب والعلوم/ الابيار وفروعها	102
11	التربية / قمينس	51
12	التربية/المرج	29
13	الزراعة/سلوق	14
14	الطب	497
15	الصيدلة	41
16	الصحة العامة	68
17	الأسنان	112
18	الاقتصاد/بنغازي	327
19	تقنية المعلومات	62
20	إدارة الإعمال والمحاسبة	7
المجموع		2525

المصدر: إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي ، .تاريخ الاطلاع يوم 18-1-2016

(5-4) عينة الدراسة:

أن البحث العلمي لابد له من استخدام أدوات القياس وإتباعاً لمناهج البحث العلمي فانه يجب علي الباحث عند استخدامه لأداة قياس في دراسته أن يتأكد من الأداة التي يستخدمها أنها أداة سليمة وجيدة ومناسبة للغرض الذي وجدت من اجله وهذا ما يعرف بشروط الاختبار الجيد[1] ، إذ قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية الممثلة لمجتمع الدراسة، وتم تحديد حجم العينة عن طريق جدول (Krejcie & Morgan) حيث N تعني حجم المجتمع وS تعني حجم العينة في الجدول، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها (15) استبانه للتحقق من صدق الاستبانه

[1] -احمد الرفاعي غنيم ،نصر محمود صبري ،التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss، دار قباء للطابعة والنشر، القاهرة ،2000،ص 254.

وثباتها، وبعد التأكد من صدق وسلامة لاستبانه للاختبار تم توزيع (350) استبانه على مجتمع الدراسة حيث تم الحصول على(289) استبانه صالحة للتحليل الإحصائي أي بنسبة استرداد (82%) وتعد هذه النسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة علي إجابات المشاركين في الدراسة ومن ثم تعميم النتائج المستخلصة علي المجتمع محل الدراسة باطمئنان[1].

(5-5) إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من الأكاديميين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قام الباحث ببناء الاستبانه وفقاً للخطوات التالية:

1- إعداد استبانه أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

2- عرض الاستبانه على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وتعديلها إن دعت الحاجة لذلك.

3- عرض الاستبانه المعدلة على السادة المحكمين[2]*، والذين قاموا بدورهم بالنصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون حيث تم حذف وتعديل بعض الفقرات وقد بلغ عدد فقرات الاستبانه بعد صياغتيها النهائية (65) فقرة، ويوضح الملحق رقم (1) الاستبانه في صورتها النهائية.

4- إجراء دراسة استطلاعية ميدانية أولية للاستبانه قوامها (15) فرد من أفراد الدراسة بهدف فحص صدق وثبات الأداة.

5- توزيع الاستبانه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

---

[1] – مصطفي التير،"مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي" ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،1995،ص 174.

[2] –*د.عبد الناصر بوخشيم،أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد جامعة بنغازي ، د.عبد الغفار المنفي ،أستاذ مشارك بقسم الإحصاء جامعة بنغازي.

ولقد تم فحص صدق وثبات أداة الدراسة، فصدق الاستبانه يعني" التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه،أما الثبات فيقصد به" إمكانية الحصول على النتائج نفسها لو أعيد تطبيق الاستبانه على نفس الأفراد[1].

(5-6) صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها[2]، وقام الباحث بالتأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين هما :

(5-6-1) صدق المحكمين الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

قام الباحث بعرض الاستبانه على مجموعة من المحكمين لتحكيمها من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الاقتصاد في جامعة بنغازي، وذلك للتأكد من مدى سلامة بناء الاستبانه، ولقد تم استجلاء أرائهم عن مدى وضوح العبارات ودقة صياغتها ومدى انتماء كل منها للمجال الذي يتضمنها، ومدى ملائمة العبارة للقياس، وإجراء ما يلزم من حذف أو تعديل أو إضافة، وبذلك خرجت الاستبانه في صورتها النهائية ليتم تطبيقها على أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية.

(5-6 -2) صدق المقياس:

تم قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانه من خلال معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانه والمجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم التأكد من صدق الفقرات لجميع المجالات بالاعتماد على بيانات عينة عشوائية استطلاعية قوامها (15) فرداً من أفراد الدراسة، طلب منهم الإجابة على محتوى الأسئلة، وبعد استعادتها تم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانه واستخدام معامل "ألفا كرونباخ" حيث يعتبر معامل "ألفا كرونباخ" من أشهرها استخدماً لقياس الثبات الداخلي للأداة، وللوقوف على ثبات أداة الدراسة، ولقد تم حساب قيمة معامل "ألفا كرونباخ" للاستبانه ككل وهي (0.816) كما يوضحه الجدول

1 -عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد، البحث العلمي -مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001،ص ص 168-169.

2 - عبيدات، وآخرون ، البحث العلمي- مفهومه وأدوته وأساليبه، مرجع سابق ، 2001، 168.

(5-3) وهذه القيمة تعد مرتفعة ومطمئنة لمدى ثبات أداة الدراسة ويعتبر معامل ثبات مقبول ودال إحصائيا، حيث يرى كثير من المختصين أن موثوقية البيانات بقيمة "ألفا" إذا كانت اكبر من (60%) فذلك يعني إن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، إما إذا كانت قيم "إلفا" اقل من (60%) فان ذلك يعني إن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة[1] .

جدول رقم (5-3)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانه

العوامل التي تؤثر علي دور الجامعة في بناء الاقتصاد المعرفي	Scale Mean if item Deleted	Scale Variance if item Deleted	Corrected Total -Item Correlation معامل التمييز	Cronbach's Alpha if item Deleted قيمة معامل ألفا كرونباخ
تهتم الجامعة بتطبيق لوائح تنفيذية تحدد الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية	123.6667	80.250	.251	.813
يسهل الحصول على اللوائح والاستفسار عنها من قبل العاملين	123.3333	82.750	.380	.816
تتصف سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية بالمرونة التي تتطلبها بيئة الأعمال الديناميكية	123.5556	79.000	.394	.809
تغطي سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية كافة الأنشطة في الجامعة	123.5556	81.278	.361	.815
يوجد داخل الجامعة سياسات إدارية واضحة تنظم عملية التحليل الوظيفي للوظائف	123.3333	82.750	.245	.816
تحقق سياسات تنمية الموارد البشرية المتبعة في الجامعة اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والفنية لشغل الوظائف	123.444	82.278	.260	.816
تقوم الجامعة بسياسة تخطيط للموارد البشرية وتحديد الاحتياجات المستقبلية من العاملين	123.5556	81.528	.285	.814
تعمل الجامعة على تأهيل العاملين من خلال التعليم والتدريب	123.5556	87.028	.380	.831
تعمل الجامعة على تطوير أداء العاملين من خلال تقييم أدائهم	123.6667	80.528	.256	.813

[1] -محمود مهدي البياتي، "تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss"،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولي ،2005، ص ص 50-51.

يساعد نظام العمل المتبع في الجامعة على تأمين فرص الإبداع والتطوير	123.7778	82.250	.280	.818
يعمل النظام المستخدم في الجامعة على سرعة تطوير و تنويع الخدمات المقدمة لتلبية رغبات المستفيدين الحاليين والجدد.	123.5556	80.944	.361	.815
تُحدث الجامعة الصفحات الالكترونية لأفراد الهيئة التدريسية باستمرار وبصورة متتابعة	123.4444	80.000	.280	.812
تشجع إدارة الجامعة عملية البحث العلمي من خلال الجوائز العلمية البحثية المقدمة للأكاديميين والطلبة	123.5556	79.000	.259	.813
تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئتها التدريسية من المشاركة بأوراق عمل في المؤتمرات واللقاءات العلمية على المستويين العربي والدولي	123.1111	82.528	.300	.818
توجد علاقة تعاون مشتركة بين مكتبة الجامعة المركزية والمكتبات العالمية الأخرى	123.5556	78.111	.356	.810
يستفيد العاملون في الجامعة من خدمة الانترنت في بناء علاقات التواصل مع الجامعات والمؤسسات الأخرى	123.1111	78.250	.245	.814
تهتم الجامعة ببناء قدرات العاملين من خلال تواصل عمليات التدريب والتطوير	123.6667	78.750	.279	.816
تقوم الجامعة بتشجيع العاملين على تجريب الطرق الجديدة التي تخدم العمل	123.0000	82.750	.320	.816
يمتلك العاملون في الجامعة القدرة على التفكير الناقد	123.3333	80.028	.228	.816
يمتلك العاملون القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية يصعب تحديدها بسهولة	123.3333	76.500	.261	.814
يمتلك العاملون قدرات إبداعية قادرة على خلق معرفة جديدة	123.4444	82.280	.280	.815
يستطيع العاملون بناء علاقات تعاون وتواصل مع الآخرين	123.3333	82.750	.259	.812
يستطيع العاملون التعامل مع كم كبير من المعارف والمعلومات	123.4444	81.028	.210	.808
يمتلك العاملون مهارات الاستخدام الفعال للأدوات الالكترونية الخاصة بالمعرفة والمعلومات	123.4444	80.028	.356	.816
يمتلك العاملون الاستعداد لتغيير المهنة إذا اقتضت الضرورة ذلك	123.5556	83.028	.254	.807
توجد للعاملين قدرة على التكيف في العمل عند حدوث حالات طارئة	123.1111	83.944	.279	.813
تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الجامعة على تحسين جودة الخدمات بما يتوافق ورغبات المستفيدين	123.5556	83.944	.290	.816
تجري الجامعة تقييماً ذاتياً دورياً لبرامجها	123.2222	79.278	.415	.816

توفر المكتبة المركزية قواعد بيانات الكترونية لمختلف التخصصات	123.4444	80.028	.417	.815
تمكن حوسبة المكتبة المركزية من الوصول إلى قواعد المعلومات الإلكترونية طوال الوقت	123.3333	82.528	.221	.815
توفر الجامعة برامج تدريبية الكترونية للعاملين	123.3333	82.750	.231	.813
توفر الجامعة خدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب	123.3333	82.778		.821
تتناسب الخدمات التي يقدمها موقع الجامعة الالكتروني مع أعداد المستفيدين	123.6667	79.250	.230	.820
تعمل إدارة الجامعة على تميز خدماتها المقدمة عما يقدمه المنافسون في الجامعات الأخرى	123.2222	79.000	.365	.813
يوجد في الجامعة رؤية إستراتيجية واضحة حول تبني صناعة المعلومات	123.3233	82.111	.259	.811
تتوافر في الجامعة مراكز بحثية متخصصة	123.1111	75.028	.190	.805
تعمل إدارة الجامعة على دعم البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في مختلف المجالات	123.4444	79.000	.707	.807
يقدر حجم إنتاج البحث العلمي في الجامعة بالحجم الجيد	123.6666	79.500	.854	.809
يسهل للمستفيدين من خدمات المكتبة المركزية الوصول لقواعد البيانات الالكترونية	123.6667	80.028	.336	.817
تتناسب أعداد قواعد البيانات الالكترونية التي توفرها المكتبة المركزية مع أعداد المستفيدين لها	123.2222	76.944	.320	.806
قامت الجامعة بوضع خطتها الاستراتيجي لعام 2030 بوضوح	123.3333	76.500	.379	.818
تعين الجامعة أعضاء هيئه التدريس من ذوى الكفاءة العالية	123.5556	80.528	.256	.823
وفرت الجامعة مصادر علميه ومتنوعة حول الاقتصاد المعرفي في مكتباتها	123.4444	81.750	.192	.823
لدى الجامعة موقع خاص على شبكة الانترنت تزود الطلبة من خلاله بآخر المستجدات والمعلومات	123.3333	81.750	.226	.811
تقوم الجامعة بوضع المشاريع القائمة نحو الاقتصاد المعرفي	123.3333	81.028	.320	.803
تحرص الجامعة على تطور مهارات الطلاب من خلال أقامه الدورات وورش العمل متناغمة مع متطلبات التوظيف	123.4444	83.944	.260	.813
يعد استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشراً على التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة.	123.5556	82.750	.259	.819
وفرت الجامعة بنية تعليمية للارتقاء نحو الاقتصاد المعرفي	123.2222	82.750	.019	.816
لدي الجامعة اهتمام كبيرا بالاقتصاد المعرفي	123.3333	77.750	.707	.813
يعتقد إن من كان تعليمه العلمي في الخارج تتوافر لديه أكثر من غيره الفهم الدقيق للاقتصاد المعرفي.	123.2222	79.000	.686	.820
يلعب القطاع الخاص دوراً في التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة.	123.2222	84.444	.259	.820

الحصول على المعلومة يتطلب الكثير من الجهد والعناء في الجامعة	122.5556	80.278	.225	.816
استخدام آليات الحكومة الالكترونية وتفعيلها بفعالية يحد من الواسطة في الجامعة .	123.3333	81.778	.320	.820
تقوم الجامعة باستضافة العلماء المتميزين في مختلف المجالات الحيوية التي تتطلبها التنمية المستدامة.	1123.3333	81.777	.379	.810
تبنت الجامعة الخطط التنفيذية للاستثمار المعرفي في بناء الاقتصاد الحديث	123.5556	79.250	.590	.814
يتواجد في الجامعة مختبرات حاسوب بمواصفات ممتازة وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة	123.4444	79.000	.417	.816
يتواجد في الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة بمواصفات عالية الجودة	123.5556	82.111	.473	.811
يتواجد في الجامعة أجهزة تقنية مثل: الطابعات،الماسحات الضوئية، أجهزة عرض بمواصفات عالية الجودة بأعداد مناسبة	123.5566	75.028	0223.	.821
يتواجد في الجامعة وحدات إمداد بالطاقةUPS .	123.6666	79.500	.266	.816
توفر الكليات في الجامعة خدمة البريد الالكتروني للطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتلبيه احتياجاتهم الأكاديمية.	123.3333	80.028	.214	.820
توجد في الجامعة قاعات تعليمية مجهزه بالكامل ومفعلة	123.4444	76.500	.287	.813
تمتلك الجامعة قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات و الفروع والأقسام المختلفة	123.6667	80.750	.224	.813
يتواجد في الجامعة أدوات وأجهزة اتصالات مختلفة وحديثة مثل المودم والأقمار الصناعية و الكابلات المحورية	123.5556	82.750	.331	.818
تتوافر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي للجامعة	123.3333	81.278	.336	.811
تمتلك الجامعة من الكفاءات البشرية ما يمكنها من مواكبة كل جديد في علم تكنولوجيا المعلومات	123.5556	80.028	.333	.822

N of Cases = 15.0 N of Items = 65

ومن الجدول يتضح أيضا أن العمود (Corrected item- total Correlation) يظهر معامل التمييز لكل فقرة ويستحسن حذف الفقرات ذات معامل تمييز موجب منخفض اقل من (0.19) أو الفقرات التي معامل تمييزها سالب لكي نحصل على معامل ثبات قوي، ومن النتائج السابقة لم يتم حذف أي فقرة لحصول علي معامل الثبات مقبول، وإذا يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (5-3) أن قيمة معامل "ألفا كرونباخ" كانت مرتفعة لكل فقرة من فقرات الاستبانه حيث تتراوح بين (803.- 823.) ويستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات أن

أداة القياس الاستبانه قابلة للتوزيع في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) ،فإن هذه المعايير تشير إلي صدق وثبات استبانه الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانه وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

(5-7)تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم توزيع استمارات الاستبيان ثم جمعها من قبل الباحث ثم تم تفريغ البيانات وتبويبها ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) ويرمز له (SPSS)، وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها. ويستخدم في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية ولا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنه أنشأ أصلاً لهذا الغرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية وقدرته في معالجة البيانات وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منه أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية[1].

وقد تم ذلك من خلال الأساليب التالية:

(5-7-1) الإحصاء الوصفي:

- النسب المئوية والجداول والتكرارات والمتوسط الحسابي لوصف خصائص عينه الدراسة .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتفسير الإجابة الخاصة بآراء أعضاء هيأة التدريس بجامعة بنغازي حول مدي إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا .

(5-7-2) الإحصاء الاستدلالي:

- اختبار(one Samples T-Test) لتحديد طبيعة الآراء نحو إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي.

[1] -احمد الرفاعي غينم ،نصر محمود صبري"التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS،موقع المنتدى،تاريخ التسجيل : ،07/10/2009 ، ص4 http://t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=474. .

(5-8) اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

تم استخدام اختبار **t** لعينة واحدة وذلك بعد التحقق من أن المحور الرئيس ينتمي إلي التوزيع الطبيعي و ذلك باستخدام اختبار كلمجروف – سيميرنوف Kolmogorov-Smirnov (K-S) Test وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (5-4) التالي:

جدول (5-4)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov		
دور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة	Statistic	Df	Sig.
	0.042	289	.200*

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (5-4) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) كانت أكبر من مستوى الدلالة (α= 0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذا المحور الرئيس يتبع التوزيع الطبيعي، وعليه تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل فقرات الاستبانة والإجابة على الفرضيات.

(5-9) تحليل البيانات العامة عن عينة الدراسة:

شمل تحليل خصائص العينة تحليل البيانات الشخصية للمشاركين، والتي تتعلق بال(الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في جامعة بنغازي، المسمى الوظيفي)، والجداول التالية توضح خصائص وسمات عينة الدراسة.

(5-9-1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

جدول (5-5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجنس	العدد	النسب المئوية%
ذكر	227	%78.5
أنثي	62	%21.5
المجموع	289	%100

يتضح من خلال ما توصل إليه من النتائج في الجدول (5-5) أن ما نسبته (78.5%) من عينة الدراسة من الذكور، بينما (21.5%) الباقي من الإناث حيث أظهرت النتائج وجود ارتفاع كبير في نسبة الذكور .

(5-9-2)توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

جدول (5-6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسب المئوية%
أقل من 30 سنة	18	%6.2
من 30 -أقل من 40 سنة	154	%53.3
من 40 -أقل من 50 سنة	93	%32.2
50 سنة فأكثر	24	%8.3
المجموع	**289**	**%100**

يتضح من الجدول (5-6) أن ما نسبته (53.3 %) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من (من30 إلي 40 سنة)، وان (32.2%) تتراوح أعمارهم من (40 إلي 50 سنة)، بينما بلغت

نسبة أعضاء هيأة التدريس الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فأكثر (8.3%) والذين أعمارهم (اقل من 30) كان نسبتهم (6.2%) حيث نري من خلال النتائج ارتفاع نسبة الذين تقل أعمارهم عن (40) سنة بأن أغلب أفراد عينة البحث كانوا من الذين ينتمون لهذه الفئة العمرية، بالإضافة إلى أن أصحاب هذه الفئة العمرية هم الشباب الذين يمتازون بالحيوية والنشاط والرغبة والفاعلية في العمل والتدريب والتطوير والابتكار وتحمل ضغوطات ومهام الوظيفة .

(5-9-3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (5-7)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسب المئوية%
الدكتوراه	81	%28
ماجستير	208	%72
المجموع	289	%100

يتضح من الجدول (5-7) أن ما نسبته (72%) هم من حملة الماجستير بينما بلغت نسبة حملة الدكتوراه (28%) مما يزيد من درجة الاعتمادية والموثوقيه في البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.

(5-9-4) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في جامعة بنغازي:

جدول(5-8)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في جامعة بنغازي

عدد سنوات الخبرة في جامعة بنغازي	العدد	النسب المئوية%
أقل من 5 سنوات	65	%22.5
من 5- أقل من 10 سنوات	162	%56.1
من 10 -أقل من 15 سنة	38	%13.1
15 سنة فأكثر	24	%8.3
المجموع	289	%100

يتضح من الجدول (5-8) أن ما نسبته (56.1%) من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم من (5 سنوات اقل من 10 سنوات)، وأن (22.5%) تراوحت خبرتهم (أقل من5 سنوات)،

وأن(13.1%) تراوحت خبرتهم من (10 إلى اقل من 15 سنة)، بينما بلغت نسبة من تبلغ سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر (8.3%) ويعزو الباحث ارتفاع نسبة المشاركين الذين تشكل خبرتهم من (5 سنوات إلي اقل من10 سنوات) بأنهم النسبة الأعلى من أفراد العينة المبحوثة، كما أن هذه النسبة المرتفعة تنسجم مع التركيبة العمرية الواردة في جدول (5-6) جدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

(5-9-5) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول(5-9)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسب المئوية%
أكاديمي	279	%96.5
رئيس قسم	9	%3.1
عميد كلية	1	%.3
المجموع	289	%100

يتضح من الجدول (5-9) أن ما نسبته (96.5%) من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي أكاديمي، وأن نسبة (3.1%) مسماهم الوظيفي رئيس قسم، وأن (0.3%) مسماهم الوظيفي عميد كلية.

***التحليل الاستدلالي:**

(5-10) تحليل محور الدراسة الثاني المتعلق بدور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة:

لاختبار فرضية البحث قام الباحث باستخدام اختبار(T) للعينة الواحدة (One Sample T-test) لتحليل فقرات الاستبانة، فإذا كانت (Sig> 0.05) (Sig اكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة وهي (2)، أما إذا كانت (Sig<0.05) (Sig

أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية ، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (2)، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة، وذلك من خلال قيمة الاختبار (T).

أولا :اختبار الفرضية الأولي للدراسة :

نص الفرضية ((لا توجد سياسات وخطط واضحة للجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي))

ولاختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها إحصائيا علي النحو التالي :

(H_0) الفرضية الصفرية: لا توجد سياسات وخطط واضحة للجامعة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

(H_1) الفرضية البديلة: توجد سياسات وخطط واضحة للجامعة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

لاختبار الفرضية الصفرية : **H_0: μ =2** التي إن قبلت فان متوسط البعد لا يختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (2).

ضد الفرضية البديلة : **H_1: μ ≠2** التي إن قبلت فان متوسط البعد يختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (2) ويحدد اتجاه البعد بحسب قيمة المتوسط الحسابي المرجح له .

حيث إن **μ** هو المتوسط الحسابي الفرضي للمقياس .

تهدف الفرضية الأولي إلي معرفة وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي، ويتكون من (9) فقرات، ويوضح الجدول (5-9) نتائج الإحصائية المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وقد تم ترتيبها ترتيب تنازليا حسب أهميتها النسبية استنادا لمتوسط الإجابات، ومن

خلال الجدول (5-9) يمكن أن نستدل علي ما إذا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (2) أم لا.

جدول(5-10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي

الفرضية	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الأولي	1	تهتم الجامعة بتطبيق لوائح تنفيذية تحدد الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية	2.453	.753	1
	2	يسهل الحصول على اللوائح والاستفسار عنها من قبل العاملين	2.204	.747	2
	3	تتصف سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية بالمرونة التي تتطلبها بيئة الأعمال الديناميكية	2.100	.786	3
	4	تغطي سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية كافة الأنشطة في الجامعة	2.003	.801	9
	5	يوجد داخل الجامعة سياسات إدارية واضحة تنظم عملية التحليل الوظيفي للوظائف	2.024	.830	7
	6	تحقق سياسات تنمية الموارد البشرية المتبعة في الجامعة اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والفنية لشغل الوظائف	2.045	.830	5
	7	تقوم الجامعة بسياسة تخطيط للموارد البشرية وتحديد الاحتياجات المستقبلية من العاملين	2.027	.832	6
	8	تعمل الجامعة على تأهيل العاملين من خلال التعليم والتدريب	2.083	.824	4
	9	تعمل الجامعة على تطوير أداء العاملين من خلال تقييم أدائهم	2.020	.816	8
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام			**2.106**	**0.593**	

أنه قد تم احتساب المتوسط لكل عبارة علي حده كما هو موضح في الجدول رقم (5-10) وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي تنازلياً مع ملاحظة أنه إذا كان المتوسط اكبر من (2) يمكن تطبيق الاقتصاد المعرفي ولا يمكن إذا كان اقل من (2) ومحايد إذا كان يساوي (2) .

المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" تهتم الجامعة بتطبيق لوائح تنفيذية تحدد الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية" يساوي (2.453) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(2) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة" تغطي سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية كافة الأنشطة في الجامعة يساوي (2.003) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة منخفض أو محايد لهذه الفقرة حيث يتبين بان هناك بعض الضعف في تغطية السياسات وخطط تنمية الموارد البشرية في الجامعة كافة الأنشطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة .

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي العام يساوي (2.106)، وبالانحراف المعياري العام (.593) للفقرات جميعا، وكما تراوح الوسط الحسابي بين (2.453-2.003) تنازليا وهذا ما يؤكد وجود سياسات وخطط واضحة لجامعة بنغازي للتحول نحوا الاقتصاد المعرفي .

تم استخدام اختبار(T) لاختبار معنوي الوسط الحسابي للعينة، بهدف اختبار متوسطات الإجابات والكشف عما إذا كانت هناك فروق جوهرية تدل علي وجود اختلاف عن القيمة المحايدة (2) عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.05$) حيث تم الاعتماد علي اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية $H_0: \mu = 2$

الفرضية البديلة $H_1: \mu \neq 2$

P-VALUE(SIG)<0.05

حيث إن μ هو المتوسط الحسابي، والجدول رقم (5-11) التالي يوضح نتائج الاختبار (T)

جدول(5-11)

نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي

البيان	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار(t)	القيم المعنوية-P VALUE(sig)	درجة الحرية DF
لا توجد سياسات وخطط واضحة للجامعة واللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي.	العينة المشاركة	289	2.106	0.593	3.063	0.002	288

يتبين من خلال اختيار(t) لعينه واحدة إن هناك اختلاف معنوي في متوسط مدي وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص علي إن متوسط هذا البعد لا يساوي الوسط الفرضي للمقياس (2) وبما إن متوسط البعد قد بلغ (2.106) وقيمة الاحتمالية (**sig**) (**P -VALUE**) تساوي (0.002) وهي اقل من مستوي المعنوية (α =0.05) بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، فهذا يعني إن هناك سياسات وخطط واضحة للجامعة .

نستنتج مما سبق أن العناصر الهامة التي يجب أن تتضمنها سياسات وخطط الجامعة بالموارد البشرية متوفرة في الجامعة بنغازي بصورة جيدة، كما يتضح أن الأفراد العاملين في جامعة بنغازي يلتمسون وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة بصورة جيدة ممثلة جلياً في اهتمام الجامعة بتطبيق اللوائح التنفيذية التي تحدد الأنظمة الخاصة بوظائف إدارة الموارد البشرية ووجود سياسات إدارية واضحة تنظم عملية التحليل الوظيفي للوظائف داخل الجامعة، وسهولة حصول العاملين على اللوائح والاستفسار عنها، بالإضافة إلى قيام إدارة الجامعة بتطوير أداء العاملين من خلال تقييم أدائهم.

ثانياً:اختبار الفرضية الثانية للدراسة :

نص الفرضية ((لا يتوفر في الجامعة الإبداع والتطوير اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي))

(H_0) الفرضية الصفرية: لا يتوفر في الجامعة الإبداع والتطوير اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

(H_1) الفرضية البديلة: يتوفر في الجامعة الإبداع والتطوير اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

الفرضية الصفرية $H_0: \mu = 2$

الفرضية البديلة $H_1: \mu \neq 2$

$P-VALUE(SIG)<0.05$

تناقش هذه الفرضية مدي توفر الإبداع والتطوير في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي في جامعة بنغازي من خلال تحليل الإجابات علي الفقرات حيث يتكون من (9) فقرات، ويوضح الجدول (5-12) النتائج الإحصائية للمتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وقد تم ترتيبها ترتيب تنازليا حسب أهميتها النسبية استنادا لمتوسط الإجابات، ومن خلال الجدول (5-12) يمكن أن نستدل علي ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (2) أم لا.

جدول(5-12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي توفر الإبداع والتطوير في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي

الفرضية	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الثانية	1	يساعد نظام العمل المتبع في الجامعة على تأمين فرص الإبداع والتطوير	1.889	.773	8
	2	يعمل النظام المستخدم في الجامعة على سرعة تطوير و تنويع الخدمات المقدمة لتلبية رغبات المستفيدين الحاليين والجدد.	1.809	.746	9
	3	تُحدث الجامعة الصفحات الالكترونية لأفراد الهيئة التدريسية باستمرار وبصورة متتابعة	2.259	.762	1
	4	تشجع إدارة الجامعة عملية البحث العلمي من خلال الجوائز العلمية البحثية المقدمة للأكاديميين والطلبة	2.013	.745	3
	5	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئتها التدريسية من المشاركة بأوراق عمل في المؤتمرات واللقاءات العلمية على المستويين العربي والدولي	2.051	.795	2
	6	توجد علاقة تعاون مشتركة بين مكتبة الجامعة المركزية والمكتبات العالمية الأخرى	1.948	.786	4
	7	يستفيد العاملون في الجامعة من خدمة الانترنت في بناء علاقات التواصل مع الجامعات والمؤسسات الأخرى	1.934	.790	5
	8	تهتم الجامعة ببناء قدرات العاملين من خلال تواصل عمليات التدريب والتطوير	1.896	.783	7
	9	تقوم الجامعة بتشجيع العاملين على تجريب الطرق الجديدة التي تخدم العمل	1.930	.826	6
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام			**1.970**	**0.526**	

من جدول (5-12) يمكن استخلاص ما يلي:

قد تم احتساب المتوسط لكل عبارة علي حده كما هو موضح في الجدول رقم (5-12) أعلاه، وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي تنازلياً مع ملاحظة أنه إذا كان المتوسط أكبر من (2) يمكن تطبيق الاقتصاد المعرفي، ولا يمكن إذا كان اقل ومحايد إذا كان يساوي (2).

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة" تُحدث الجامعة الصفحات الالكترونية لأفراد الهيئة التدريسية باستمرار وبصورة متتابعة، يساوي (2.259) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (2) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" يعمل النظام المستخدم في الجامعة على سرعة تطوير وتنويع الخدمات المقدمة لتلبية رغبات المستفيدين الحاليين والجدد يساوي (1.809) أي أنها تقع في نطاق متوسط منخفض أي محايد اغلب المشاركين علي هذه الفقرة، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة وهي (2). وهذا يعني أن هناك موافقة منخفضة أو قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي العام يساوي (1.970)، وبأنحراف معياري عام (0.526) للفقرات جميعا، وكما تراوح الوسط الحسابي بين (1.809-2.259) تنازليا وهذا ما يؤكد توفر الإبداع والتطوير في الجامعة لكن بشكل منخفض جدا لا يستطيع التحول نحوا الاقتصاد المعرفي .

جدول(5-13)

نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات لمدي توفر الإبداع والتطوير في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي

البيان	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (t)	القيم المعنوية-P VALUE(sig)	درجة الحرية DF
لا يتوفر في الجامعة الإبداع والتطوير اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي	العينة المشاركة	289	1.970	0.526	956.	0.340	288

يتضح من خلال الجدول (5-13) اختيار(t) لعينه واحدة إنه لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط مدي وجود الإبداع والتطوير في الجامعة، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص علي إن متوسط هذا البعد لا يساوي الوسط الفرضي للمقياس (2)، وبما إن متوسط البعد قد بلغ (1.970) وقيمة الاحتمالية (**sig**) (**P -VALUE**) تساوي (0.340) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي لا يتوفر الإبداع والتطوير في جامعة بنغازي.

نستنتج مما سبق أن الإبداع والتطوير في جامعة بنغازي يوجد بشكل منخفض وذلك بسبب انخفاض تشجيع عملية البحث العلمي وذلك عن طريق تقديم الجوائز العلمية البحثية لكل من الأكاديميين والطلبة، كما لا تعمل على تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية من المشاركة بأوراق عمل في المؤتمرات واللقاءات العلمية على المستويين العربي والدولي، ولا تهتم الجامعة أيضاً ببناء قدرات العاملين من خلال تواصل عمليات التدريب والتطوير، بالإضافة إلى عدم استفادة العاملون في الجامعة من خدمة الانترنت في بناء علاقات التواصل مع الجامعات والمؤسسات الأخرى حيث اليوم أصبحنا نعيش في عالم تتزايد فيه المعارف والخبرات، حيث أصبح العاملون يعتمدون على معارفهم وخبراتهم لخلق مستويات عالية من الإبداع والتطوير بشكل أكبر مما سبق، إضافة إلى ازدياد اهتمام الجامعات بالبحث العلمي، الذي من شأنه تعزيز قيمة الجامعة وموقعه التنافسي، إذ أضحت الأبحاث العلمية ذات ثقل كبير في كفة إنتاج الجامعات لما لها من

دور في بناء الاقتصاد المعرفي وتنمية المجتمع وخدمته محلياً وعالمياً .كما أنها أصبحت محط أنظار المؤتمرات وسبباً رئيسياً في تكريم الجامعة والباحث على حد سواء.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة للدراسة :

نص الفرضية ((لا تتوفر المهارات الأساسية اللازمة للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي)) .

(H_0) الفرضية الصفرية : لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

(H_1) الفرضية البديلة: تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

H_0: $\mu = 2$ الفرضية الصفرية

H_1: $\mu \neq 2$ الفرضية البديلة

P-VALUE(SIG)<0.05

يظهر الجدول (5-14) تحليل أراء أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للعبارة الواردة في الاستبانه للفرضية الثالثة حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة المجتمع وتم ترتيبها ترتيب تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الإجابات الموضحة في الجدول (5-14) حتى نستدل علي إذا ما كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (2) أم لا.

جدول (5-14)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

الفرضية	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الثالثة	1	يمتلك العاملون في الجامعة القدرة على التفكير الناقد	1.979	.799	6
	2	يمتلك العاملون القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية يصعب تحديدها بسهولة	1.958	.789	8
	3	يمتلك العاملون قدرات إبداعية قادرة على خلق معرفة جديدة	1.965	.807	7
	4	يستطيع العاملون بناء علاقات تعاون وتواصل مع الآخرين	2.006	.799	3
	5	يستطيع العاملون التعامل مع كم كبير من المعارف والمعلومات	1.986	.799	4
	6	يمتلك العاملون مهارات الاستخدام الفعال للأدوات الالكترونية الخاصة بالمعرفة والمعلومات	2.024	.814	1
	7	يمتلك العاملون الاستعداد لتغيير المهنة إذا اقتضت الضرورة ذلك	1.982	.809	5
	8	توجد للعاملين قدرة على التكيف في العمل عند حدوث حالات طارئة	2.017	.843	2
المتوسط الحسابي العام والإنحراف المعياري العام			**1.990**	**.607**	

يشير الجدول السابق رقم (5-14) إلي أن هناك إجماعاً قد يكون كاملاً لدي المشاركين أن هناك انخفاض لمدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي وذلك يعبر عنه المتوسط العام الذي يساوي (1.990) وهي تقريباً تساوي (2) عن الوسط الفرضي أي يوجد ولكنه بشكل قليل جداً .

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة" يمتلك العاملون مهارات الاستخدام الفعال للأدوات الالكترونية الخاصة بالمعرفة والمعلومات، يساوي (2.024) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(2)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفرضية وهذا يعتبر عامل مساعد في تطبيق الاقتصاد المعرفي .
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" يمتلك العاملون القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية يصعب تحديدها بسهولة يساوي (1.958) أي أنها اجمع المشاركين علي ذلك إذ تقع في نطاق متوسط منخفض أي محايد علي هذه الفقرة، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة وهي (2). وهذا يعني أن هناك موافقة منخفضة أو قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي العام يساوي (1.990)،و بانحراف معياري عام (0.607) للفقرات جميعا، وكما تراوح الوسط الحسابي بين (2.024-1.958) تنازليا وهذا ما يؤكد مدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعة ولكن بشكل منخفض جداً لا يستطيع التحول نحوا الاقتصاد المعرفي .

وقد اجري اختبار (t) لعينة المجتمع ويبين إجابات المشاركين في الدراسة علي مدي المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي، وقد تم استخدام اختبار(t) علي الفرضية الثالثة من الفرضيات الفرعية والجدول رقم (5-15) يوضح الاختبار.

جدول (5-15)

نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات لمدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.

البيان	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (t)	القيم المعنوية-P VALUE(sig)	درجة الحرية DF
لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازم لتطبيق الاقتصاد المعرفي.	العينة المشاركة	289	1.990	0.607	.278	0.781	288

يوضح الجدول السابق (5-15) نتائج اختبار(t) لعينه واحدة بأنه لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط مدي توفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص علي إن متوسط هذا البعد لا يساوي الوسط الفرضي للمقياس (2) وبما إن متوسط البعد قد بلغ (1.990) وقيمة الاحتمالية **(sig) (P -VALUE)** تساوي (0.781) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي في جامعة بنغازي .

مما سبق نستنتج أنه لا تتوفر لدى العاملين في جامعة بنغازي المهارات الأساسية اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي ، بينما تتوفر لدي الجامعة ميزة وهي ممثلة جلياً في امتلاكهم لمهارات الاستخدام الفعال للأدوات الالكترونية الخاصة بالمعرفة والمعلومات بشكل ايجابي وذلك من خلال المتوسط اعلي من (2)، بالإضافة إلى استطاعتهم التعامل مع كم كبير من المعارف والمعلومات ويدل علي ذلك حرص الجامعة على استقطاب وتعيين الأفراد من ذوي الخبرات والمهارات العليا القادرين على مواكبة كل جديد ويشكلون في نفس الوقت ميزة تنافسية لجامعة بنغازي.

رابعاً:اختبار الفرضية الرابعة للدراسة :

نص الفرضية ((لا تساعد جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات بالجامعة في تطبيق الاقتصاد المعرفي)) .

(H0) الفرضية الصفرية: لا تساعد جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات بالجامعة علي تطبيق الاقتصاد المعرفي

(H1) الفرضية البديلة: تساعد جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات باللجامعة علي تطبيق الاقتصاد المعرفي .

$H_0: \mu = 2$ الفرضية الصفرية

$H_1: \mu \neq 2$ الفرضية البديلة

P-VALUE(SIG)<0.05

يظهر الجدول (5-16) تحليل أراء أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للعبارة الواردة في الاستبانه للفرضية الرابعة حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة المجتمع، وتم ترتيبها ترتيبها تنازليا حسب أهميتها النسبية استنادا لمتوسط الإجابات الموضحة في الجدول (5-16) حتى نستدل علي ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (2) أم لا.

جدول (5-16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة.

الفرضية	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الرابعة	1	تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الجامعة على تحسين جودة الخدمات بما يتوافق ورغبات المستفيدين	2.090	.824	5
	2	تجري الجامعة تقييماً ذاتياً دورياً لبرامجها	1.899	.768	18
	3	توفر المكتبة المركزية قواعد بيانات الكترونية لمختلف التخصصات	1.747	.809	29
	4	تمكن حوسبة المكتبة المركزية من الوصول إلى قواعد المعلومات الإلكترونية طوال الوقت	2.034	.871	4
	5	توفر الجامعة برامج تدريبية الكترونية للعاملين	2.204	.762	2
	6	توفر الجامعة خدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب	1.961	.813	10
	7	تتناسب الخدمات التي يقدمها موقع الجامعة الالكتروني مع أعداد المستفيدين	1.975	.761	9
	8	تعمل إدارة الجامعة على تميز خدماتها المقدمة عما يقدمه المنافسون في الجامعات الأخرى	1.906	.782	16
	9	يوجد في الجامعة رؤية إستراتيجية واضحة حول تبني صناعة المعلومات	1.930	.769	14
	10	تتوافر في الجامعة مراكز بحثية متخصصة	1.875	.785	20
	11	تعمل إدارة الجامعة على دعم البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في مختلف المجالات	1.979	.721	8

	12	يقدر حجم إنتاج البحث العلمي في الجامعة بالحجم الجيد	1.861	.820	24
	13	يسهل للمستفيدين من خدمات المكتبة المركزية الوصول لقواعد البيانات الالكترونية	1.844	.791	26
	14	تتناسب أعداد قواعد البيانات الالكترونية التي توفرها المكتبة المركزية مع أعداد المستفيدين لها	1.813	.794	27
	15	قامت الجامعة بوضع خطتها الاستراتيجي لعام 2030 بوضوح	1.854	.777	25
	16	تعين الجامعة أعضاء هيئه التدريس من ذوى الكفاءة العالية	1.885	.771	19
	17	وفرت الجامعة مصادر علميه ومتنوعة حول الاقتصاد المعرفي في مكتباتها	1.868	.797	22
	18	لدى الجامعة موقع خاص على شبكة الانترنت تزود الطلبة من خلاله بآخر المستجدات والمعلومات	1.948	.795	13
	19	تقوم الجامعة بوضع المشاريع القائمة نحو الاقتصاد المعرفي	1.868	.788	23
الرابعة	20	تحرص الجامعة على تطور مهارات الطلاب من خلال أقامه الدورات وورش العمل متناغمة مع متطلبات التوظيف	1.876	.811	21
	21	يعد استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشراً على التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة.	1.996	.788	7
	22	وفرت الجامعة بنية تعليمية للارتقاء نحو الاقتصاد المعرفي	1.951	.775	11
	23	لدي الجامعة اهتمام كبيرا بالاقتصاد المعرفي	1.950	.780	12
	24	يعتقد إن من كان تعليمه العلمي في الخارج تتوافر لديه أكثر من غيره الفهم الدقيق للاقتصاد المعرفي.	2.086	.814	6
	25	يلعب القطاع الخاص دوراً في التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة.	2.280	.786	1

	26	الحصول على المعلومة يتطلب الكثير من الجهد والعناء في الجامعة	1.795	.719	28
	27	استخدام آليات الحكومة الالكترونية وتفعيلها بفعالية يحد من الواسطة في الجامعة .	2.124	.767	3
	28	تقوم الجامعة باستضافة العلماء المتميزين في مختلف المجالات الحيوية التي تتطلبها التنمية المستدامة.	1.917	.763	15
	29	تبنت الجامعة الخطط التنفيذية للاستثمار المعرفي في بناء الاقتصاد الحديث	1.905	.769	17
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام			**1.946**	**.554**	

يتضح من الجدول السابق (5-16) إن هناك ما يشير إلي ارتفاع المتوسط الحسابي في بعض الفقرات وانخفاضه عن الوسط الفرضي (2) في حالات أخري، حيث يتراوح متوسط الإجابات مابين (2.280-1.747) تنازليا مما يشير إلي انخفاض في مستوي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة، بمعني أخر جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة منخفضة جداً، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية وهذا يعني إن متوسط الحسابي لا يختلف عن الوسط الفرضي (2) وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي العام يساوي (1.946)، وبانحراف معياري عام (0.554) للفقرات جميعا .

- المتوسط الحسابي للفقرة الخمسة وعشرون" يلعب القطاع الخاص دوراً في التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة، يساوي (2.280) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (2)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وإجماعا علي أن دور القطاع الخاص مهم في التطور نحو الاقتصاد المعرفي، وهذا يعتبر عامل مساعد في تطبيق الاقتصاد المعرفي .
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " توفر المكتبة المركزية قواعد بيانات الكترونية لمختلف التخصصات يساوي (1.747) أي أنها تقع في نطاق متوسط منخفض عند اغلب المشاركين علي هذه الفقرة مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض

عن درجة الموافقة وهي (2). وهذا يعني أن هناك موافقة منخفضة أو قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وقد تم استخدام اختبار (t) لعينة المجتمع وتوضح إجابات المشاركين في الدراسة علي مدي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة. وقد تم استخدام اختبار(t) علي الفرضية الرابعة من الفرضيات الفرعية والجدول رقم (5-17) يوضح نتائج الاختبار.

جدول (5-17)

نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات عن مدي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة.

البيان	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (t)	القيم المعنوية-P VALUE(sig)	درجة الحرية DF
لا تساعد جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة علي تطبيق الاقتصاد المعرفي	العينة المشاركة	289	1.946	.455	2.014	0.450	288

يتضح من الجدول السابق (5-17) ومن خلال اختيار(t) لعينه واحدة إنه لا يوجد هناك اختلاف معنوي في متوسط مدي جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص علي إن متوسط هذا البعد لا يساوي الوسط الفرضي للمقياس (2)، وبما إن متوسط البعد قد بلغ (1.946) وقيمة الاحتمالية **(P -VALUE) (sig)** تساوي (0.450) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي لا توفر جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في جامعة بنغازي المستوي المطلوب لتطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا أو هناك ضعف شديد في جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة

نستنتج مما سبق أن الخدمات المقدمة في جامعة بنغازي لا تتمتع بجودة تميزها عن الجامعات الغربية والعربية علي حد سواء، ممثلة جلياً في ضعف توفر المكتبة المركزية لقواعد بيانات الكترونية لمختلف التخصصات، أي يجب علي إدارة الجامعة تميز خدماتها المقدمة عما

يقدمه المنافسون في الجامعات الأخرى، ذلك إلى أن المنافسة في قطاع التعليم العالي اليوم باتت قوية ولا شك انه من احدي ركائز الاقتصاد المعرفي المهم حيث أن جودة الخدمات المقدمة من قبل مكتبة الجامعة المركزية بحاجة إلى تطوير وتحسين مستمر إذا ما قورنت مع المكتبات المركزية الرقمية في الجامعات الغربية والعربية .

خامسا:اختبار الفرضية الخامسة للدراسة :

نص الفرضية ((لا تتوفر في الجامعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي)) .

(H_0) الفرضية الصفرية: لا تتوفر في الجامعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي.

(H_1) الفرضية البديلة: تتوفر في الجامعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي.

$H0: \mu = 2$ الفرضية الصفرية

$H1: \mu \neq 2$ الفرضية البديلة

$P-VALUE(SIG)<0.05$

تناقش الفرضية الخامسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في جامعة بنغازي للتحول للاقتصاد وتتكون من (10) فقرات، حيث يوضح الجدول (5-18) تحليل أراء أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للعبارة الواردة في الاستبانه للفرضية الخامسة حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة المجتمع، وتم ترتيبها ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الإجابات الموضحة في الجدول (5-18) حتى نستدل علي إذا ما كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (2) أم لا.

جدول (5-18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة

الفرضية	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الخامسة	1	يتواجد في الجامعة مختبرات حاسوب بمواصفات ممتازة وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة	1.757	.784	7
	2	يتواجد في الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة بمواصفات عالية الجودة	1.650	.763	10
	3	يتواجد في الجامعة أجهزة تقنية مثل: الطابعات،الماسحات الضوئية، أجهزة عرض بمواصفات عالية الجودة بأعداد مناسبة	1.726	.802	9
	4	يتواجد في الجامعة وحدات إمداد بالطاقة . UPS	1.775	.769	6
	5	توفر الكليات في الجامعة خدمة البريد الالكتروني للطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتلبيه احتياجاتهم الأكاديمية.	1.750	.803	8
	6	توجد في الجامعة قاعات تعليمية مجهزه بالكامل ومفعلة.	1.793	.806	4
	7	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات و الفروع والأقسام المختلفة	1.844	.837	2
	8	يتواجد في الجامعة أدوات وأجهزة اتصالات مختلفة وحديثة مثل المودم والأقمار الصناعية و الكابلات المحورية	1.792	.819	3
	9	تتوافر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي للجامعة	1.788	.803	5
	10	تمتلك الجامعة من الكفاءات البشرية ما يمكنها من مواكبة كل جديد في علم تكنولوجيا المعلومات	1.868	.814	1
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام			**1.774**	**.605**	

من جدول (5-18) يمكن استخلاص ما يلي:

قد تم احتساب المتوسط لكل عبارة علي حده كما هو موضح في الجدول رقم (5-18)، وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي تنازليا، مع الملاحظة أنه عندما يكون المتوسط اكبر من (2) فإن ذلك يشير إلي الاتجاه الإيجابي نحوا إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي وتعتبر اكبر من (2) موجودة، واقل من (2) أي إنها غير موجودة، وتساوي (2) أي أنه محايد .

- المتوسط الحسابي للفقرة العشرة" تمتلك الجامعة من الكفاءات البشرية ما يمكنها من مواكبة كل جديد في علم تكنولوجيا المعلومات يساوي (1.868) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد كان اقل من درجة الموافقة المتوسطة وهي (2)، وهذا يعني أن هناك إجماعاً كاملاً علي عدم موافقة قبول أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" يتواجد في الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة بمواصفات عالية الجودة يساوي (1.650) أي أنها تقع في نطاق غير الموافقة علي هذه الفقرة لدي اغلب المشاركين، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة وهي (2).وهذا يعني أن عدد كبير من المشاركين غير موافقين علي هذه الفقرة .

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي العام يساوي (1.774)، وبانحراف معياري عام (0.605) للفقرات جميعا و تراوح الوسط الحسابي بين (1.868-1.650) تنازليا وهذا ما يؤكد توفر الإبداع والتطوير في الجامعة لكن بشكل منخفض جداً لا يمكنها لتحول نحوا الاقتصاد المعرفي .

وقد تم استخدام اختبار (t) لعينة المجتمع ويبين إجابات المشاركين في الدراسة لمدي توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة، وقد تم استخدام اختبار(t) علي الفرضية الرابعة من الفرضيات الفرعية والجدول رقم (5-19) يوضح نتائج الاختبار.

جدول (5-19)

نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات عن مدي توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة

البيان	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (t)	القيم المعنوية-P VALUE(sig)	درجة الحرية DF
لا تتوفر في الجامعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي	العينة المشاركة	289	1.774	.605	6.326	0.360	288

يتضح من خلال الجدول (5-19) اختيار(t) لعينه واحدة أن لا يوجد هناك اختلاف معنوي في متوسط مدي توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص علي أن متوسط هذا البعد يساوي الوسط الفرضي للمقياس (2)، وبما إن متوسط البعد قد بلغ (1.774) وقيمة الاحتمالية **(sig) (P -VALUE)** تساوي (0.360) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية فهذا يعني إن ليس هناك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة.

نستنتج مما سبق أنه لا تتواجد في جامعة بنغازي بنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي، ممثلة جلياً في عدم توفر أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة بمواصفات عالية الجودة وأجهزة تقنية مثل الطابعات، الماسحات الضوئية، كذلك لا تمتلك الجامعة ووحدات إمداد الطاقة UPS، وعرض البروجكتر بمواصفات عالية الجودة و قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات والفروع والأقسام المختلفة ضعيف جداً، بالإضافة إلي عدم توفر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي في الجامعة، إضافةً إلى عدم تواجد نظام تكنولوجي تقني بين جميع الأقسام خاصة بين القسم الأكاديمي والإداري حيث أن جميع المعاملات الأكاديمية والمالية والإشرافية مرتبطة معاً مما يقلل الاعتماد على العمل الورقي كما هو موجود في الجامعات الغربية والعربية، حيث نري ازدياد اعتماد منظمات الأعمال اليوم على الاستخدام المكثف للتقنيات المعاصرة في كافة مجالات العمل، بالإضافة إلى أن الاهتمام

ببناء البنية التحتية التكنولوجية في الجامعات ترفع من مكانة الجامعة التنافسية، فتعتبر اليوم واحدة من المقاييس المستخدمة لتقييم الجامعات في العالم .

سادساً: اختبار الفرضية الرئيسة:

اعتمدت هذه الدراسة علي فرضية رئيسية واحدة تم صياغتها علي النحو التالي :

"**هناك إمكانية لتطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا**" ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائيا علي النحو التالي:

(H_0) الفرضية الصفرية ليس هناك إمكانية لتطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا.

(H_1) الفرضية البديلة هناك إمكانية لتطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا.

ولقبول أو رفض الفرضية الرئيسة للدراسة تم صياغة خمسة فرضيات فرعية واختبارها إحصائيا باستخدام (T) وعند مستوي معنوية (α =0.05) وفيما يلي الجدول رقم (5-20) الذي يبين ملخص نتائج اختبار هذه الفرضيات الفرعية الخمس.

جدول(5-20)

ملخص نتائج اختبار(t) ومتوسطات والانحرافات الإجابات لفرضيات الدراسة

رقم الفرضية	الإحصائيات الوصفية متطلبات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم المعنوية-P VALUE(sig)	القرار المتخذ
1	لا توجد سياسات وخطط واضحة للجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي	2.106	.593	0.002	نرفض H0
2	لا يتوفر الإبداع والتطوير في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي	1.970	.526	0 .340	قبولH0
3	لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي .	1.990	.607	0 .781	قبولH0
4	لا تساعد جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات في الجامعة علي تطبيق الاقتصاد المعرفي.	1.946	.455	0 .450	قبولH0
5	لا توفر في الجامعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي.	1.774	.605	0 .360	قبولH0
	الإجمالي	1.950	.425	0.490	قبولH0

يتضح من الجدول السابق رقم (5-20) انه تم رفض H_0 لفرضية فرعية واحدة من خمس فرضيات، وتم قبول H_0 في الفرضيات الأربع الفرعية الأخرى، وبذلك نصل إلي نتيجة مفادها قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص علي الأتي:

"ليس هناك إمكانية لتطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا"

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

(6-1) مقدمة :

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، و كذلك التوصيات المقترحة على ضوء النتائج والتي ستساهم في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لكي تتمكن الجامعة من تطبيق الاقتصاد المعرفي في المستقبل.

(6-2) النتائج :

بناءً على تحليل النتائج واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلي ما يلي:

1- يلتمس المشاركون في الدراسة وجود سياسات وخطط واضحة لتطبيق الاقتصاد المعرفي بصورة جيدة متمثلة في اهتمام الجامعة بتطبيق اللوائح التنفيذية التي تحدد الأنظمة الخاصة بوظائف تنمية الموارد البشرية، وكانت قيمة الاحتمالية (sig) (P- VALUE) تساوي (0.002) وهي اقل من مستوي المعنوية (α =0.05) فهذا يعني إن هناك سياسات وخطط واضحة للجامعة.

2- أكد المشاركون بالدراسة بان الجامعة لا تقوم بأي دور فيما يتعلق بروح الإبداع والتطوير لدي أعضاء هيئة التدريس، متمثلة في عدم قيام إدارة الجامعة بتشجيع عملية البحث العلمي، وعدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس من المشاركة بأوراق العمل في المؤتمرات واللقاءات العلمية على المستويين العربي والدولي، وعدم الاهتمام ببناء قدرات العاملين من خلال تواصل عمليات التدريب والتطوير، ولا يعمل النظام المستخدم في الجامعة على سرعة تطوير و تنويع الخدمات المقدمة لتلبية رغبات المستفيدين الحاليين والجدد، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.340) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) أي لا يتوفر الإبداع والتطوير في جامعة بنغازي.

3- لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة لتطبيق الاقتصاد المعرفي متمثلة في عدم امتلاك العاملين القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية، يصعب تحديدها بسهولة وكذلك عدم قدرة العاملين على بناء علاقات تعاون وتواصل مع الآخرين، ومقدرتهم على التكيف في العمل عند حدوث حالات طارئة، وامتلاكهم لمهارات الاستخدام الفعال للأدوات الالكترونية الخاصة بالمعرفة والمعلومات، وبما إن متوسط البعد قد بلغ (1.990) وقيمة الاحتمالية **(sig) (P -VALUE)** تساوي (0.781) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) بالتالي يعني ذلك لا تتوفر المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في الجامعة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي في جامعة بنغازي .

4- لا تتمتع الخدمات المتنوعة التي تقدمها جامعة بنغازي بالجودة المطلوبة متمثلة في ضعف المكتبة المركزية، والاستخدام الغير فعال لوسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك لا تتميز جامعة بنغازي بمستوى جيد في مجال الصناعة المعلوماتية، من حيث استخدامها لبرامج محوسبة تخدم مختلف الأقسام والكليات، وعدم سهولة الوصول لقواعد البيانات الالكترونية التي توفرها المكتبة المركزية وعدم تناسبها مع أعداد المستفيدين لها حيث بلغت قيمة الاحتمالية تساوي (0.450) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05)

5- لا توجد بنية تحتية جيدة لدي الجامعة لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي، ممثلة في عدم توفر أجهزة تقنية متنوعة بمواصفات عالية الجودة، وعدم ووجود قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات والفروع والأقسام المختلفة، بالإضافة إلي عدم توفر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي في الجامعة، وقيمة الاحتمالية تساوي (0.360) وهي اكبر من مستوي المعنوية (α =0.05) فهذا يعني إن ليس هناك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة.

(6-3) التوصيات:

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها يقدم الباحث فيما يلي جملة من التوصيات، متمنياً من إدارة جامعة بنغازي الأخذ بها لتعزيز وتطوير أدائها في تحقيق لاقتصاد المعرفي في المستقبل وهذه التوصيات هي:

1- مواصلة التركيز على تطوير نشاط تنمية الموارد البشرية والعمل على تحديثها باستمرار لتواكب آخر مستجدات علم تنمية الموارد البشرية.
2- التركيز على العنصر البشري في إقامة مجتمع المعرفة والعمل على تطوير مهاراته باستمرار، لأن الإنسان هو أساس التنمية وغايتها، وهو المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة، وهو القادر على الابتكار والتجديد والإبداع.
3- العمل على تطبيق مختلف البرامج التدريبية الالكترونية للعاملين من أجل تطوير مهاراتهم.
4- ضرورة تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومواكبتها لآخر المستجدات الحادثة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5- التركيز على التميز من خلال النمو والبقاء ومواجهة المنافسة والتحديات المحيطة وذلك بالاهتمام بتطوير الخدمات المقدمة، وتحسين المنافع والحوافز المقدمة للعاملين، وتوفير تدريب مستمر للعاملين طيلة حياتهم الوظيفية.
6- خلق علاقات تعاون مشتركة بين مكتبة الجامعة المركزية والمكتبات العالمية الأخرى.
7- تطوير المكتبة المركزية لتصبح مكتبة رقمية تكنولوجية يمكن الوصول لمراجعها في كل وقت ومكان.
8- العمل على تحسين الخدمات التي تقدمها مكتبة الجامعة المركزية لتحذو حذو التطور الحاصل في المكتبات الرقمية الموجودة في الجامعات الغربية.
9- الاهتمام بتحديث الصفحات الالكترونية للعاملين في الجامعة بصورة متتابعة.
10- التأكيد على توفير ميزانية خاصة بالبحث العلمي في الجامعة والعمل على إقامة المراكز البحثية المتخصصة ورفع مستوى التعاون مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجال المعرفة.

12-العناية بصناعة المعلومات كخطوة أولى لفرض وجودها على الساحة المحلية، وتشجيع الاستثمار في قطاع المعلومات .

13- زيادة استغلال شبكة الانترنت الجامعة لتعميم الخدمات وصناعة المعلومات داخلها.

14-العمل على إنتاج منظومة متكاملة للمعلومات تربط الجهات المعنية بالاقتصاد المعرفي في القطاعين العام والخاص والتنسيق بينها ضمن شبكة وطنية تسمح بتدفق المعلومات ووصولها إلى المستفيدين.

15-العمل على استقطاب كوادر بشرية بمواصفات عالية للعمل في إدارة شؤون تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعة.

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من هذه الدراسة هي إن اقتصاد المعرفة يعتبر الهدف الوحيد في تمكين المجتمع الليبي من توسيع مجالات اختياراتهم، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأدوات الأساسية للمجتمع الليبي التي تنشد التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي و المرتكز الأساسي للتحول الحقيقي نحوه ، حيث أصبح الاقتصاد المعرفي ليس اقتصاداً موازياً أو بديلاً للاقتصاد التقليدي بل هو صبغته الحديثة و مستقبله القريب، فالتجارة الإلكترونية ستكون أسلوب التجارة الأول في المستقبل والنقود الورقية ستختفي لصالح النقود الإلكترونية، والدول التي اتجهت قبل فوات الأوان لذلك يمكنها استغلال مرونة توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال ليس فقط لتقليص الفجوة الرقمية التي واكبت الاقتصاد المعرفي بل وحتى لتضييق الفجوة الاقتصادية ككل، بخطوات أسرع من تلك التي تفرزها الأساليب التقليدية، لأن المعرفة في طريقها لأن تكون المحرك الاقتصادي الرئيسي وبالتالي يجب تأسيس لبعد جوهري في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

أ- الكتب:

1- القران الكريم، سورة البقرة.

2- أحمد مرعي، توفيق، و الحيلة ، محمد محمود ،"المناهج التربوية الحديثة: مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها"، الطبعة التاسعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011.

3- أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري ،التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss، دار قباء للطابعة والنشر، القاهرة ،2000.

4- المغربي, عبد الحميد عبد الفتاح، "نظم المعلومات الإدارية"، المكتبة العصرية للطباعة والتوزيع، جامعة المنصورة، مصر2002.

5- الليثي، محمد علي ، وآخرون ، "النظرية الاقتصادية الجزئية" ،الناشر قسم الاقتصاد ،جامعة الإسكندرية ، الطبعة الأولي ،2003.

6- البياتي، محمود مهدي ، "تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss"، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولي ،2005.

7- الهاشمي، عبد الرحمن و العزاوي، فايزة محمد ،"المنهج والاقتصاد المعرفي"، دار المسيرة للنشر، عمان ، الأردن ،الطبعة الأولي ، 2007.

8- الجمل, هاشم مصطفي، "دور الموراد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي :دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي ، الاسكندارية، مصر، 2006.

9- الزيات،فتحي،"اقتصاد المعرفة:نحو منظور أشمل للأصول المعرفية"، دار النشر للجامعات،القاهرة، الطبعة الأولي،2011.

10- الدعمي،هدي ، العذارى، عدنان ،"الاقتصاد المعرفي وانعكاساته علي التنمية البشرية"، دار جرير،عمان،الأردن، الطبعة الأولي،2010.

11- حسين, راوية، "مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ، الدار الجامعية"، الطبعة الأولي ،الإسكندرية ،مصر، 2002.

12- خلف , فليح حسن ،"اقتصاد المعرفة "،دار عالم الكتب الحديث،عمان، الأردن،2007.

13- نجم ,عبود ،"إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات"،الوراق للنشر والتوزيع، طبعة الأولي، عمان، الأردن،2005.

14- عبد الحميد، عبد المطلب، "الاقتصاد المعرفي"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولي، 2011.

15- عبد الرازق ،محمود ، "الاقتصاد المعرفي والتصدير"، الدار الجامعية،الإسكندرية، الطبعة الأولي،2011.

16- عليان، ربحي مصطفى ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2008.

17- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد، "البحث العلمي –مفهومه وأدواته وأساليبه"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولي ،2001.

18- ظاهرة الكلالدة محفوظ،"أساليب البحث العلمي "،دار زهران للنشر،الأردن،1999.

ب-:الدوريات:

1- أبو الشامات ،محمد أنس ،"اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، منشورات جامعة دمشق ،المجلد 28، العدد الأول، دمشق،2012،ص ص(591-610). http://www.damascusuniversity.edu.sy".

2- أحمد علي ،مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة ، مجلة جامعة دمشق–المجلد - 28 العدد الأول 2012، ص ص(475-512).

3- إبراهيم ،أنوار،"العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (1970-2010)" ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ،مجلد7 ،العدد 14 ،العراق ،2015، ص ص (94-114).

4- العالم،عائشة عبد السلام, "النظام التعليمي في ليبيا ومتطلبات اقتصاد المعرفة",مجلة مركز البحوث الاقتصادية ،منشورات مركز البحوث الاقتصادية،المجلد21، العدد الأول والثاني ، بنغازي ، 2012،ص ص(103-123).

5- العربي اشرف ،" رأس المال البشرى في مصر : المفهوم- القياس – الوضع النسبي" ، بحوث اقتصادية عربية ،" القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007 ، ص(26-55).
6- اللحام،نسرين،"اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق نهضة مصر"،سلسلة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية،مكتبة الإسكندرية،العدد السابع،الإسكندرية،مصر،2013، (ص ص21-28).
7- حسانة، محيى الدين" اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات " مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ،مجلد9 ، العدد2،الرياض،السعودية، السنة2004، (ص ص244-263).
.http://www.kfnl.gov.sa/idarat/KFNL_JOURNAL/M9-2/Main.htm
8- رالف شامي وآخرون،" ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"، صندوق النقد الدولي، أمريكا،واشنطن،2012،ص ص (1-20).
9- مهند مصطفى وأحمد الكيلاني، (درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن)، مجلة جامعة دمشق،منشورات جامعة دمشق،المجلد27،العدد الثالث+الرابع ،دمشق،2011، ص ص(681-718).
10- نعمة، نغم حسين،" إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، مجلد21 ،العدد الرابع، جامعة النهرين، الأردن، 2011، ص ص (46-89).

ج-المؤتمرات والندوات:

1- القلاقي، عبدالسلام ،" المنظومة التعليمية في ليبيا :عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، إستراتيجية التطوير"،ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للتعليم ،ليبيا،طرابلس،2012.
2- العالم ،عائشة عبد السلام ، بن سعود، رحاب محمد ،"تنافسية مؤسسات التعليم العالي في ليبيا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة"، ورقة مقدمة لمؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض، طرابلس، ليبيا، الفترة 3-2013/2/4.
3- العلة، مراد ،"جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة نظرية تحليلية" ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي" النمو المستدام والتنمية الاقتصادية

الشاملة من المنظور الإسلامي"الدوحة، قطر، خلال الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2011م ص31. http://conference.qfis.edu.qa/app/media/344

4- السيد، معين أمين، "دور إعادة هندسة العمليات (الهندرة) وبناء نظم إدارة المعرفة لإنجاح الاستثمار في رأس المال البشري"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013.

5- السيد، معين، "حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية"،بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"،الأردن،"27 – 29 ، نيسان2009.

http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wpcontent/uploads/2011/04/64.doc.

6- القرشي، عبد الله علي ،"الاستثمار في رأس المال البشري من منظور مالي "،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013.

7- الربان ،موزه بنت محمد ،البحوث العلمية العربية في النصف الأول من،2013 ،منظمة المجتمع العلمي العربي2013 .

8- المحروق ،ماهر حسن ،"دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية" ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية التي تعقدها منظمة العمل العربية ، دمشق ، الجمهورية العربية السورية،2009. http://www.psfw.org.

9- بدران ،عدنان ،العلوم والتقانة في العالم العربي لعام 2010 مقارنة مع ليبيا :واقع واستشراف المستقبل.طرابلس، ليبيا،2011. المرجع الرئيسي: تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010 (Science in the Arab States by: Adnan Badran & Moneef Zou'bi).

10- بو حديد ليلي، واخروان ،"نظرية الاستثمار في رأس المال البشري "، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013.

11- فريد كوتل وآخرون،"رأس المال البشري كأداة لتفعيل عملية الابتكار في النشاط التسويقي"،"،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013.

12- عباس، سعد و السيفو، وليد ،"الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية". بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية ، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، والذي عقد في عمان – الأردن في الفترة من25-2005/4/27. http://www.docstoc.com/docs/14525660".

13- عبد الصواف ،محفوظ حمدون ،"دور المورد البشري في تحقيق جوائز إدارة الجودة الشاملة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013.

14- علة، مراد ،"الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية "(دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً)،بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي التاسع في الاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والإنصاف والاستقرار: رؤية إسلامية ، اسطنبول، تركيا 9-10 سبتمبر 2013.ص28 .
http://conference.qfis.edu.qa/app/media/6977.

15- هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين أنموذجا" ،بغداد،بيت الحكمة،2002.

16- بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، "الاندماج في اقتصاد المعرفة الفرص والتحديات"، بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي، حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، 10-3-2004 .

17- وهيبه سرج ، ستي عبد الحميد، "رأس المال الفكري (البشري،الاجتماعي والتنظيمي في منظمات الإعمال)،بحث مقدم في ملتقي الدولي الخامس ،حول رأس المال الفكري في المنظمات الإعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة الشلف ،الجزائر،يومي 13-14 ديسمبر،2011.

18- صالح،"محمد عبد العال موجهات التنمية في الاقتصاد الجديد"، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، عمان، يومي3-102/ 2005 .

19- مرزيق، عثمان، " دور البحث والتطوير في تعزيز التنافسية الصناعية"، الملتقى الدوري الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، مكان غير معروف ، 2010.

20- محمد سويلم جودة سعيد،" تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر"،مركز دراسات وأبحاث الدول النامية، القاهرة ،2006.

21- منصور، عبد القادر أمحمد صالح ،" دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية"،ورقة منشورة في مجلة علمية محكمة، المكان غير معرف،2013.

22- محمد أليفي، فرعون أمحمد، "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة "، ورقة مقدمه إلي الملتقي الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة المسيلة، الجزائر،14-15 ابريل 2009، ص ص295-297.

23- مصطفي التير،"مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي" ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،1995.

24- سيد ابوسعيد، محمد ،"تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة" ،جامعة الطائف ،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني عن البعد.صناعة التعلم المستقبل،الرياض مارس 2009. "http://site.iugaza.edu.ps/aelholy.pdf "

25- شامية ،عبد الله أمحمد ،"سوق العمل في الاقتصاد الليبي متطلبات الاقتصاد المعرفي"، ورقة مقدمة إلي مؤتمر :تخطيط التعليم والتدريب ، معهد التخطيط طرابلس ،2008.

26- يحياوي ،الهام، واخرون،"قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر،جامعة الزيتونة، الأردن،22-25 ابريل، 2013.

د- الرسائل العلمية:

1- القرني ،علي بن حسن يعن الله ، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

2- القيسي ،محمد بن علي بن أحمد ،"ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير منشورة،قسم المنهج والتدريس ،جامعة مؤتة،2011.

3- محمد، خالد الناجم،"رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي"، رسالة ماجستير،غير منشورة ،كلية الاقتصاد ،جامعة بنغازي ،2012.

هـ -:تقارير :

1- إحصائيات الإنترنت العالمية للسكان،2011.

2- الأمم المتحدة (الإسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا 2010.

3- الإطار العام لمشروع بناء المنظومة المتكاملة للإحصاءات والبيانات في ليبيا http://nesdb.ly/dra.

4- التقرير الوطني لأهداف الألفية، الهيئة العامة للمعلومات 2002،ص ص (61-4)

5- المعهد العربي للتخطيط الكويت ،2012 تقرير التنافسية العربية، الكويت.

6- المنتدى الاقتصادي العالمي ، http://www.weforum.org/gcr.

7- الهيئة العامة للمعلومات،الكتاب الإحصائي 2009،.ص251-252.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2004،الأمم المتحدة، نيويورك2004.

9- تقرير عملية تورينو ليبيا، مؤسسة التدريب الأوروبية،2014.

10- تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003،ص41.

11- مؤسسة الفكر العربي ،التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية،حركة التأليف والنشر ، لبنان، بيروت، الطابعة الأولي،2010م،ص122.

12- نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسية، العدد3 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية،الآسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004 ، ص38.

و: شبكة المعلومات الدولية :

1- الرزو، حسن المظفر ،"مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل في اقتصاديات الانترنت"،معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد، الرياض،2006.

2- الزركاني، خليل حسن، "الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة الغير متجددة والمحدودة الغير متجددة والمحدودة العنصر البشري"، جامعة بغداد.
http://www.abegs.org

3- توتليان، مرال ،"مؤشرات الاقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطوير اقتصاد المعرفة"،المركز العربي للمصادر والمعلومات .http://www.amanjordan.org

4- عليان،محمد شوكت،"الاقتصاد المعرفي "، جامعة الملك سعود، ".http://www. iefpedia.com

5- غدير، باسم غدير ،"الاقتصاد المعرفي "،سنة 2001،الجزء "الأول، ."http://www.raypub.com."

6- سقراط فوزي، مقالة عن المرض الهولندي،www.arabrenwal.org.

7- طعان،الصادق علي،جامعة الكوفة، ،"الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية .http://www.docudesk.com

8- نظرية الاستثمار في رأس المال البشري .http://www.bab.com/articles/full- article.com .

9- .http://www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc

ثانياً:المراجع الاجنبية:-.

1- World Bank. 1998. World Development Indicators, 1998. C D – ROM.

2- John Houghton and Peter Sheehan،"**Knowledge Economy**" ،Paper prepared for the National Innovation Summit, organised by the Department of Industry, Science and Resources, Canberra and held in Melbourne, 9-11 ,February, 2000.

3- PROFESSOR ROBIN USHER , A DIVERSITY OF DOCTORATES: "**FITNESS FOR THE KNOWLEDGE ECONOMY**", Higher Education Research and Development Journal, 21, 2, 2002,pp143-154.

4- Bronwyn H, Hall Jacques, Mairesse WORKING PAPER EMPIRICAL STUDIES OF INNOVATIONIN THE KNOWLEDGE DRIVEN

ECONOMY", NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARC HCambridge,UK, June, 2006.

5- Charles Levy, Andrew Sissons and Charlotte Holloway ," **A Knowledge Economy**" programmed paper, (plan for growth in the knowledge economy) , June 2011.

6- "**The Global Competitiveness Report 2009-2010**", World Economic Forum, Geneva, Switzerland",2009".

7- UNESCO SCIENCE REPORT. 2010. **www.unesco.org** pp11-10

ملاحق الدراسة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

الدراسات العليا

قسم الاقتصاد

الأخوة المشاركين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تحية طيبة وبعد،،،،

إن الاهتمام بالبحوث العلمية من خلال الدراسات ورسائل الماجستير لها دور كبير في النهوض بالعملية التعليمية في المجتمع حيث يقوم الباحث بدراسة حول:

" **مدي إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في ليبيا**"

لذا فإن هذا الاستبيان الذي نأمل من حضرتكم الإجابة علي الأسئلة المرفقة به سوف يكون من ضمن هذه الدراسة لغرض جمع البيانات التي يكون لها دور في إثراء و إنجاح البحث العلمي في هذا المجال علماً بأن البيانات التي ستعبأ من قبلكم ستعامل بسرية تامة, ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

1:البيانات الشخصية والوظيفية:-

ضع إشارة (√) في المربع المناسب:

1- **الجنس:** ذكر □ أنثى□

2-**العمر:** أقل من 30 سنة □ من 30أقل من 40 سنة□ من 40 أقل من 50 سنة □ 50 سنة فأكثر □

3-**المؤهل العلمي:** ماجستير□ دكتوراه □

4-**عدد سنوات الخبرة في الجامعة بنغازي :** أقل من 5 سنوات □ من 5 أقل من 10 سنوات □ من 10أقل من 15 سنة □ 15سنة فأكثر□

5-**المسمى الوظيفي:** أكاديمي □ رئيس قسم □ عميد كلية□ رئيس جامعة□

2:مجموعة العوامل التي تؤثر على دور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة:

يرجى وضع إشارة (√) أمام العبارة التي تعكس رأيكم حول الفقرات التالية-:

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
	أولاً: وجود سياسات وخطط واضحة للجامعة.			
1	تهتم الجامعة بتطبيق لوائح تنفيذية تحدد الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية			
2	يسهل الحصول على اللوائح والاستفسار عنها من قبل العاملين			
3	تتصف سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية بالمرونة التي تتطلبها بيئة الأعمال الديناميكية			
4	تغطي سياسات وخطط تنمية الموارد البشرية كافة الأنشطة في الجامعة			
5	يوجد داخل الجامعة سياسات إدارية واضحة تنظم عملية التحليل الوظيفي للوظائف			
6	تحقق سياسات تنمية الموارد البشرية المتبعة في الجامعة اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والفنية لشغل الوظائف			
7	تقوم الجامعة بسياسة تخطيط للموارد البشرية وتحديد الاحتياجات المستقبلية من العاملين			
8	تعمل الجامعة على تأهيل العاملين من خلال التعليم والتدريب			
9	تعمل الجامعة على تطوير أداء العاملين من خلال تقييم أدائهم			
	ثانياً: الإبداع والتطوير			
10	يساعد نظام العمل المتبع في الجامعة على تأمين فرص الإبداع والتطوير			
11	يعمل النظام المستخدم في الجامعة على سرعة تطوير و تنويع الخدمات المقدمة لتلبية رغبات المستفيدين الحاليين والجدد.			

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
12	تُحدث الجامعة الصفحات الالكترونية لأفراد الهيئة التدريسية باستمرار وبصورة متتابعة			
13	تشجع إدارة الجامعة عملية البحث العلمي من خلال الجوائز العلمية البحثية المقدمة للأكاديميين والطلبة			
14	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئتها التدريسية من المشاركة بأوراق عمل في المؤتمرات واللقاءات العلمية على المستويين العربي والدولي			
15	توجد علاقة تعاون مشتركة بين مكتبة الجامعة المركزية والمكتبات العالمية الأخرى			
16	يستفيد العاملون في الجامعة من خدمة الانترنت في بناء علاقات التواصل مع الجامعات والمؤسسات الأخرى			
17	تهتم الجامعة ببناء قدرات العاملين من خلال تواصل عمليات التدريب والتطوير			
18	تقوم الجامعة بتشجيع العاملين على تجريب الطرق الجديدة التي تخدم العمل			
	ثالثاً: المهارات الأساسية للمسؤولين ومتخذي القرار في عصر المعلومات			
19	يمتلك العاملون في الجامعة القدرة على التفكير الناقد			
20	يمتلك العاملون القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية يصعب تحديدها بسهولة			
21	يمتلك العاملون قدرات إبداعية قادرة على خلق معرفة جديدة			
22	يستطيع العاملون بناء علاقات تعاون وتواصل مع الآخرين			
23	يستطيع العاملون التعامل مع كم كبير من المعارف والمعلومات			
24	يمتلك العاملون مهارات الاستخدام الفعال للأدوات الالكترونية الخاصة بالمعرفة والمعلومات			
25	يمتلك العاملون الاستعداد لتغيير المهنة إذا اقتضت الضرورة ذلك			
26	توجد للعاملين قدرة على التكيف في العمل عند حدوث حالات طارئة			
	رابعاً :جودة الخدمات المقدمة وصناعة المعلومات			
27	تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الجامعة على تحسين جودة الخدمات بما يتوافق ورغبات المستفيدين			
28	تجري الجامعة تقييماً ذاتياً دورياً لبرامجها			
29	توفر المكتبة المركزية قواعد بيانات الكترونية لمختلف التخصصات			

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
30	تمكن حوسبة المكتبة المركزية من الوصول إلى قواعد المعلومات الإلكترونية طوال الوقت			
31	توفر الجامعة برامج تدريبية الكترونية للعاملين			
32	توفر الجامعة خدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب			
33	تتناسب الخدمات التي يقدمها موقع الجامعة الالكتروني مع أعداد المستفيدين			
34	تعمل إدارة الجامعة على تميز خدماتها المقدمة عما يقدمه المنافسون في الجامعات الأخرى			
35	يوجد في الجامعة رؤية إستراتيجية واضحة حول تبني صناعة المعلومات			
36	تتوافر في الجامعة مراكز بحثية متخصصة			
37	تعمل إدارة الجامعة على دعم البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في مختلف المجالات			
38	يقدر حجم إنتاج البحث العلمي في الجامعة بالحجم الجيد			
39	يسهل للمستفيدين من خدمات المكتبة المركزية الوصول لقواعد البيانات الالكترونية			
40	تتناسب أعداد قواعد البيانات الالكترونية التي توفرها المكتبة المركزية مع أعداد المستفيدين لها			
41	قامت الجامعة بوضع خطتها الاستراتيجي لعام 2030 بوضوح			
42	تعين الجامعة أعضاء هيئه التدريس من ذوى الكفاءة العالية			
43	وفرت الجامعة مصادر علميه ومتنوعة حول الاقتصاد المعرفي في مكتباتها			
44	لدى الجامعة موقع خاص على شبكة الانترنت تزود الطلبة من خلاله بآخر المستجدات والمعلومات			
45	تقوم الجامعة بوضع المشاريع القائمة نحو الاقتصاد المعرفي			
46	تحرص الجامعة على تطور مهارات الطلاب من خلال أقامه الدورات وورش العمل متناغمة مع متطلبات التوظيف			
47	يعد استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشراً على التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة.			
48	وفرت الجامعة بنية تعليمية للارتقاء نحو الاقتصاد المعرفي			
49	لدي الجامعة اهتمام كبيرا بالاقتصاد المعرفي			
50	يعتقد إن من كان تعليمه العلمي في الخارج تتوافر لديه أكثر من غيره الفهم الدقيق للاقتصاد المعرفي.			

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
51	يلعب القطاع الخاص دوراً في التطور نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعة.			
52	الحصول على المعلومة يتطلب الكثير من الجهد والعناء في الجامعة			
53	استخدام آليات الحكومة الالكترونية وتفعيلها بفعالية يحد من الواسطة في الجامعة .			
54	تقوم الجامعة باستضافة العلماء المتميزين في مختلف المجالات الحيوية التي تتطلبها التنمية المستدامة.			
55	تبنت الجامعة الخطط التنفيذية للاستثمار المعرفي في بناء الاقتصاد الحديث			
خامساً: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي				
56	يتواجد في الجامعة مختبرات حاسوب بمواصفات ممتازة وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة			
57	يتواجد في الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة بمواصفات عالية الجودة			
58	يتواجد في الجامعة أجهزة تقنية مثل: الطابعات،الماسحات الضوئية، أجهزة عرض بمواصفات عالية الجودة بأعداد مناسبة			
59	يتواجد في الجامعة وحدات إمداد بالطاقةUPS .			
60	توفر الكليات في الجامعة خدمة البريد الالكتروني للطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتلبيه احتياجاتهم الأكاديمية.			
61	توجد في الجامعة قاعات تعليمية مجهزه بالكامل ومفعلة			
62	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات و الفروع والأقسام المختلفة			
63	يتواجد في الجامعة أدوات وأجهزة اتصالات مختلفة وحديثة مثل المودم والأقمار الصناعية و الكابلات المحورية			
64	تتوافر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي للجامعة			
65	تمتلك الجامعة من الكفاءات البشرية ما يمكنها من مواكبة كل جديد في علم تكنولوجيا المعلومات			

abstract

The purpose of this study is to determine the extent to which the knowledge economy can be applied in Libya, where the study was divided into six chapters. The first chapter dealt with the general framework for the study. Chapter II was addressed to the knowledge economy in terms of characteristics and requirements, and chapter III dealt with the study investment In human Capital Chapter IV addressed the reality of the knowledge economy in Libya and the experiences of some countries of the world, and chapter V described the practical framework for study, methodology and procedures followed by the researcher, and finally chapter VI, which considers the conclusion of this study in the results emerged from which it ha, beside the recommendations made through the findings of the study, and in order to achieve the objective of this study, a single hypothesis has been formulated and the economy cannot be applied my knowledge in Libya, the test this main hypothesis was derived to examinu number of five sub-hypotheses, relied on the questionnaire sheet of (65) a serious paragraph to collect and demonstrate the necessary data for this hypothesis, with the number of participants in the study reaching (289) faculty members at the University of Benghazi and different colleges The study used both the descriptive statistic and the evidentiary statistics for data analysis and the(SPSS) statistical programme was used to analyze Data.

The study reached the following:

1. In terms of the existence of clear policies and plans for the implementation of the knowledge economy, it has been shown through statistical analysis that the probability value (SIG)-VALUE P) is equal to (0.002) less than the level of morale (0.05 = a) This means that there are clear policies and plans for the university well.

2. The participants emphasized that the university does not play any role with regard to the creativity and development of faculty members, namely, that the Department of the University does encourage scientific research, and was The teaching staff to participate in international conferences, as the value Probability (0.340) is greater than the level of morale (0.05 = α) .This there is no creativity and development at the University of Benghazi.

3. The diverse services provided by the University of Benghazi are weak not enjoy the and below require quality. for poor computerization of the central Library, as well as the lack the University of Benghazi is at a good level in the information industry where the probability value is equal (0.450) is greater than the level of morale (0.05 = α).

4. The university does not have a good information technology infrastructure for transforming the knowledge economy, that represented by the unavailability of a variety of technical devices with high quality specifications, the and absence availability of an integrated database for different units, branches and sections, The probability value in this aspect was equal to (0.360) which is greater than the level of morale (0.05 = α) This means that there is no information technology infrastructure to help university to the transform the knowledge economy.

Through the findings of this study, some of the most important recommendations have been made:

1. The need to focus on the human element in building a knowledge society and constantly developing its skills.

2. to Work on the development of information and communications technology infrastructure at the university

3. To provide a special budget for scientific research at the university.
4. To work for the establishment of specialized research centers, investing in knowledge and attention to the requirements and pillars of the knowledge economy so that it can be applied in the future in Libya.

The extent to which the knowledge economy can be applied in Libya

"Field Study on Benghazi University"

By

Mohamed Faraj Guma EL. Saeiti

Supervisor

Dr. Khadija A. Almajbri

This thesis submitted the completion of the requirements Master's degree in Economics

University of Benghazi

Faculty of Economics

October 2017.